جامعة القاضي عياض
كلية العلوم القانونية والإقتصادية
والإجتماعية - مراكش

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – مراكش
FACULTÉ DES SCIENCES JURIDIQUES, ÉCONOMIQUES ET SOCIALES – MARRAKECH

ماستر السياسات الحضرية والهندسة المجالية
Master Politiques Urbaines et Ingénierie Territorial

ماستر

السياسات الحضرية والهندسة

المجالية

رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام

تحت عنوان

السياسة المائية بالمغرب في ظل التغيرات المناخية والضغط البشري

من اعداد الطالب
لمبريكي عبدالله

تحت إشراف
د. أكضيض زكرياء

لجنة المناقشة

الدكتور الغالي محمد.....رئيسا

الدكتور أكضيض زكرياء .....عضوا ومشرفا

الدكتور العابدة محمد .....عضوا

الدكتور أبلاغ يونس .....عضوا

السنة الجامعية 2024/2023

كلمة شكر

يقول الله تعالى : <<إن تشكروا يرضه الله لكم >>.
سورة الزمر الاية 07

من منطلق هذه الاية الكريمة , احمد الله واشكره جزيل الشكر على توفيقه لي في إنجاز هذه الرسالة المتواضعة راجيا من العالي القدير أن اكون قد وفقت فيها .

كما اتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في هذا العمل و على رأسهم الأساتذة الكرام الذين و اكبونا طيلة مرحلة الدراسات العليا في ماستر<< السياسات الحضرية و الهندسة المجالية>>.

إهداء

أهدي هذه الرسالة :

إلى جميع افراد اسرتي

إلى الاساتذة الكرام

إلى الاصدقاء المقربين

إلى زملائي الطلبة والطالبات

مقدمة عامة

يعتبر الماء[1] نعمة ربانية من نعم الباري عزوجل ، ولقد كرم الله سبحانه وتعالى الماء من خلال ذكره في كتابه الحكيم ، بحيث جعل منه الخالق عزوجل كل شيء حي مصدقا لقوله تعالى " **وجعلنا من الماء كل شيء حي**"[2] ، حيث خلق الله سبحانه وتعالى الانسان واكرمه وسخر له نعم كثيرة جدا لا تعد ولا تحصى ، يتم من خلالها ضمان العيش الكريم والاستقرار ، إن حرص الانسان على حسن استعمالها وتدبيرها ، والماء من افظل هذه النعم الموهوبة من الله سبحانه وتعالى ، نظرا لإعتباره أهم الموارد الطبيعية المرتبطة بالحياة ، وببناء البشرية بكافة أنشطتها الاجتماعية والاقتصادية.

والماء يعد مصدرا من مصادر الحياة لجميع الكائنات الحية ومنها الانسان ، عطفا على كونه مصدرا للحياة يعد الماء سبب من الاسباب الرئيسية في ميلاد مجموعة من الحضارات على مدار تاريخ البشرية ، فإزدهار الحضارات القديمة دائما ما كان له ارتباط بالقرب من الماء سواء على ضفاف الانهار والاودية كحضارة مصر العضمى أو على سواحل البحر كحضارة الرومان.

غير أن التعامل مع الماء اختلف بين سائر المجتمعات المتعاقبة ، وذلك بإختلاف موارد الماء حسب ما توفره لهم مو اقع بلدانهم الجغر افية ، واهتمام الانسان بالماء ليس وليد اللحظة بل منذ قرون عديدة ، حيث ادى هذا الاهتمام الى بروز ما يطلق عليه علم الماء او ما يسمى حاليا "الهيدرولوجيا[3]" الذي اهتم منذ زمن بعيد بدراسة الماء بصفة عامة ، والبحث في خصائصه ومميز اته ، بداية بمر اقبة قياس نسبة الامطار ، ومر اقبة اختلاف كميات الماء في المجاري المائية وكذا كل ما له علاقة بالدورة المائية في الطبيعة.

---

[1] تعتبر المياه علميا معجزة من المعجزات الطبيعية الخارقة لأنها السائل الطبيعي الوحيد ، الذي يتواجد على كوكب الارض بكميات كبيرة جدا ، حيث ترتبط حياة كافة الكائنات الحية على سطح الارض بهذا السائل ، والمياه تعرف بأنها تغطي نسبة 80% من سطح الارض ، في حين ان المياه العذبة لا تشكل سوى 1% من مجمل المياه المتواجدة في كوكبنا

[2] سورة الأنبياء الأية 30

[3] الهيدرولوجيا يقصد بها ذلك دراسة المياه من حيث توزيعها والحركة التي تعرفها , وكذا البحث في خصائصها , حيث يقوم هذا العلم دراسة دورة المياه في الطبيعة , والبحث في كل الحالات التي يكون عليها الماء , التبخر , التكثف , الجريان , الهطول ,...

حيث أن الانسان كانت تربطه علاقة عضوية وطيدة بالماء منذ زمان بعيد ، لكن بالرغم من هذا الارتباط لا زال الانسان يعتبر الماء عنصر طبيعي يتواجد بكثافة ووفرة وكميات تفوق الحاجات ، حيث ان الانسان قلل من اهمية هذا المورد الحيوي ولم يأخد بعين الاعتبار النتائج الوخيمة المرتقب حدوثها من خلال تبذيره وإسرافه في هذه الموارد المائية مما يؤثر عليها من الناحية الكمية ، وكذا القيام بتلويثه من ناحية الجودة ، بحيث تعاونت الظروف المناخية والطرق الخاطئة المستعملة من طرف الانسان في استغلال هذه المياه في جعلها محدودة واصبحت تتجه نحو الندرة في بعض مناطق الارض.

وفي ظل التطورات التي عرفتها المجتمعات مع توالي العصور عرف الطلب على الموارد المائية تزايدا عقد بعد عقد ، سواء في ما يخص التزود بالماء الصالح للشربأو ما له علاقة بالسقي والفلاحة ، وكذا الانشطة الصناعية التي بدأت تختلف مع التطورات التي يشهدها العالم والتي تعتبر ضرورية لتنمية أي مجتمع ، وفي مختلف التقارير والدراسات تنبه الى ان الصراع القادم الذي سيشهده العالم برمته سيكون هو السباق بين مختلف الدول من اجل فرض السيطرة على مصادر المياه ، حيث ان هذه الاخيرة كانت ولازالت وستبقى مصدرا للنزاعات خصوصا مع تناقص نسبتها على سطح الارض.

ولقد أصبحت الموارد المائية مهددة سواء من حيث كميتها او جودتها اولا بسبب التغيرات المناخية التي اصبح يعيشها العالم اليوم وثانيا بسبب الاستغلال الغير معقلن وكذا تزايد الانشطة والاستعمالات التي تزيد من تلويثها ، من قبل التخلص من كميات كبيرة من النفايات الصناعية والمياه العادمة في الوسط الطبيعي كصبها في البحار او الانهار والمجاري المائية دون معالجتها , الامر الذي يزيد من تلويث المياه السطحية بشكل اكبر ، بالمقابل تشكل النشاطات الفلاحية والزراعية تهديدا أكبر بفعل تسرب الاسمدة المستعملة والمبيدات الى باطن الارض ليتم بذلك تلويث الفرشات المائية التي تعتبر خزان الموارد المائية ، كما ان الاستعمال المنزلي اصبح هو الاخر من اكبر التهديدات التي تواجه موارد الماء بالعالم نظرا للاستغلال المفرط واسراف كبير ، بالاضافة الى تصريف النفايات المنزلية والتخلص منها عبر مجاري المياه او في التربة وكلتا الحالتين تساهم بشكل كبير في تلويث المياه.

وحاجيات المجتمع اليوم من المياه اصبحت تفوق ما تنتجه الطبيعة ، حيث اصبح خطر ندرة المياه رهان عالمي ، إذ دفعت هذه الوضعية الحكومات والمنظمات الدولية الى تخصيص عناية خاصة للماء وجعلته قضية تنمية مستدامة ، وذالك عبر البحث عن الاليات والوسائل الفعالة في تدبير الموارد المائية ، كما عمل التعاون الدولي في مد يد العون والمساعدة لفائدة البلدان التي تعرف صعوبات في تدبير مرادها المالية ، بالموازاة عملت الأبحاث العلمية والدراسات الميدانية على توفير التكنلوجيا المتطورة في مواجهة التحديات المائية التي يعرفها العالم برمته ، وذلك عبر مجموعة من الطرق التقنية المتطورة.

وو اقع اليوم حتم على الدول نهج سياسات وخطط لتدبيره واستغلاله والحفاظ عليه ، بعد ان فطنت ان الماء من الاسباب الرئيسة لتحقيق التنمية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي... وهذا الاهتمام يختلف من دولة الى اخرى ، حيث ان الاهتمام اصبح كبيرا لدى الدول التي اصبحت تعاني شح في المياه وقلة موارده بسبب موقعها الجغرافي الو اقع في مناطق تعرف تغيرات مناخية حادة من قبل قلة التساقطات المطرية وتوالي سنوات الجفاف ، او بالنسبة للدول التي عرفت انفجارا ديموغرافي مهول مما نتج عنه ارتفاع في نسبة الطلب على الماء والذي اصبح يفوق نسبة الموارد المتوفرة مما يجعل هذه الدول اليوم تتخبط في مشاكل تدبير هذه الموارد المائية ، وكيف سيكون الغد مع تز ايد قساوة المناخ وكذا تز ايد النمو الديموغرافي.

وما ينطبق على العالم ينطبق ايضا على المغرب ، حيث ان هذا الاخير يشكل حلقة وصل بين المنطقتين المدارية والمعتدلة الامر الذي يعرضه لشح في المياه حيث يشهد فترات جفاف متتالية خصوصا في تسعينيات القرن الماضي ، كما يتعرض في بعض الفترات الى فيضانات حادة ، وموقعه الجغرافي يلعب دورا كبيرا في قساوة التغيرات المناخية التي تساهم بشكل واضح في تراجع الموارد المائية وكذا توزيعا غير متكافئ على سائر جهات المملكة ، عطفا على هذا شهد المغرب نمو ديموغر افيا سريعا خلال العقود الاخيرة من القرن الماضي وبداية الالفية الثالثة الامر الذي زاد من الطلب على الماء

بنسبة كبيرة مقارنة لما كان عليه في فترات سابقة ، وكذا تطور الانشطة الصناعية والاقتصادية والفلاحية على وجه الخصوص حيث تستغل الانشطة الفلاحية ببلادنا اكثر من 80% من حجم الموارد المائية التي يتوفر عليها المغرب.

وفي ظل هذه المعطيات ، كان من الطبيعي ان يتعرض المغرب الى تحديات كبيرة في تدبير موارده المائية بداية بتلك التحديات التي تخلفها التغيرات المناخية على الموارد المائية بالمملكة او التحديات البشرية التي طالما كانت عامل اساسي في عرقلة السياسات العمومية المائية مثل الاستنزاف وتلويث المياه او الاكراهات التي تطال المسألة التدبيرية للموارد المائية ، ولمواجهة هذه التحديات عمل المغرب منذ ان حصل على استقلاله وزوال فترة الحماية على نهج سياسات وطنية واستراتيجيات ومخططات تهدف الى تدبير الموارد المائية به ، في مواجهة التغيرات المناخية و انعكاسها على و اقع الماء بالمغرب ، وعمل المغرب بالموازاة مع هذا بإصلاحات مؤسساتية وتقنية في قطاع الماء.

بالفعل لم ندخل تلك المرحلة الخطيرة في ما يخص الوضع المائي ببلادنا ، لكن في ظل هذه المشاكل المتعددة المتعلقة بالماء ، واذا لم يتم الاهتمام بالثروة المائية والعمل على الحفاظ عليها وكذا تنظيم استغلالها سنكون بالفعل امام امر الو اقع الذي يجعلنا ضمن خانة الدول التي تعاني من ازمة المياه.

تحديد المفاهيم :

- **السياسات المائية :** يقصد بها تدبير استهلاك واستعمال المياه ، وهي مجموعة من الاستراتيجيات والاجراءات ، التي تتبناها الدول لتدبير الموارد المائية بهدف تحقيق حمايتها وضمان استدامتها ، كما تهدف الى تو افر المياه لتلبية جميع الحاجيات والاستخدامات سواء الحاجيات السكانية او تلبية حاجيات القطاعات الاقتصادية والصناعية...

- **التغيرات المناخية** : هي كل التغيرات التي تقع على المعطيات الرقمية وكذا الاحصائية لعناصر المناخ بما فيها التساقطات المطرية الرياح وكذا درجات الحرارة ، والذي ينتج عنه تأثير في الحالة الوضعية الطبيعية للمناخ في منطقة معينة ، حيث انا هذا التغير في عناصر المناخ يقتضي عملية الرصد والتتبع لكل المؤشرات الاحصائية لمدة زمنية لا يسمح ان تقل عن 30 سنة ، وهذه المدة تكفي لمحاولة رصد طبيعة التغير والتحول الحاصل في عناصر المناخ.

وعرفتها اتفاقية الامم المتحدة بشأن تغير المناخ في مادتها الاولى : هي تلك التغيرات التي يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري ، الذي ينتج عن تغير واضح في تكوين الغلاف الجوي العالمي.

- **الضغط البشري** : يعرف الضغط البشري على انه جميع اشكال الاستغلال الغير عقلاني للموارد المائية ، سواء كانت هذه المياه تستخدم في الانشطة الفلاحية او الاستخدامات المنزلية ، بالاضافة الى استغلالها من طرف الانشطة الاخرى من قبيل الانشطة الصناعية والسياحية ، حيث يعرف هذا الضغط البشري استنزاف حاد للموارد المائية ، مما يؤدي الى ضياعها وتبديرها.

أهمية الموضوع :

يكتسي موضوع الماء اهمية كبيرة نظرا لإعتباره من الاسباب الرئيسة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكافة الدول ومنها المغرب ، كما يعرف موضوع السياسة المائية ايضا اهمية بالغة نظرا للدور الكبير لهذه الاخيرة في تدبير الموارد المائية ، بغية تحقيق حمايتها وضمان استدامتها في ظل الاكراهات الكثيرة التي تواجهها , والذي يوازيه تحقيق التنمية المستدامة على جميع الأصعدة.

إشكالية الموضوع :

يعيش المغرب في ظل موارد مائية محدودة ، مما جعلته يواجع مجموعة من التحديات التي تتعدد بداية بالتحديات الطبيعية والتي تتمثل في التغيرات المناخية لبلادنا كما ان تحدي العامل البشري اصبح يتزايد مع مرور السنوات ، بالاضافة الى تلك الاشكالات التدبيرية لو اقع قطاع الماء بالمملكة، الامر الذي يدفع هذه الاخيرة الى نهج استراتيجيات وسياسات مائية ناجعة تمكنها من تدبير محكم لمواردها المائية ، فالاشكالية المطروحة هي ما مدى تأثير هذه التحديات على و اقع السياسة المائية بالمغرب وكيف تعامل هذا الاخير مع هذه التحديات ؟

ويمكن أن تنبثق من الإشكالية أعلاه مجموعة من الأسئلة الفرعية يمكن إجمالها في ما يلي :

- ماهو و اقع الموارد المائية التي تتوفر عليها بلادنا ؟
- وماهي الأليات التشريعية والمؤسساتية التي تنظم السياسة المائية بالمغرب ؟
- كيف تؤثر التحديات الطبيعية على السياسة المائية بالمغرب ؟
- ما مدى تأثر السياسة المائية المغربية بالمخاطر التي تواجهها منها البشرية والتدبيرية ؟
- كيف تعامل المغرب مع هذه العو ائق وماهي السبل والخطط المتخذة في مواجهتها ؟

فرضية الموضوع :

نفترض من خلال بحثنا هذا على أن المغرب فعلا أولى أهمية كبيرة للسياسة المائية , وعمل على نهج مجموعة من الإستراتيجيات والمخططات لمواجهتها , وقد نجحت كل هذه السياسة في حل مجموعة من المشاكل المتعلقة بقطاع الماء , لكن مع التطورات التي يعرفها موضوع الماء ببلادنا , من قبل الزيادة في قساوة التغيرات المناخية والارتفاع المتزايد على طلب الماء نظرا للإنفجار الديموغرافي للساكنة وظهور اختلالات متواصلة في تدبير الموارد المائية , اصبحت تلزم المملكة بإنزال إصلاحات جديدة و إتخاد سياسات مائية حديثة تتماشى مع التطورات السريعة التي يعرفها القطاع.

منهجية البحث :

نظرا لشمولية موضوع السياسة المائية بالمغرب وإرتباطه بمجموعة من المواضيع الأخرى , مثل البيئة , الصحة , الفلاحة... يقتضي ضرورة نهج مجموعة من المناهج للإحاطة بجميع جوانب هذا الموضوع.

- **المنهج التاريخي :** إستعملنا في بحثنا هذا المنهج التاريخي من أجل توضيح الإطار التاريخي للسياسة المائية , بمعنى أخر قمنا بتحديد مختلف المراحل التي مرت منها السياسات العمومية ببلادنا منذ فترة الحماية وبعد الاستقلال وصولا لما هي عليه اليوم.
- **المنهج الوظيفي :** حاولنا من خلال إستخدامنا للمنهج الوظيفي توضيح كل الوظائف والأدور التي يلعبها مجموع الفاعلين والمتدخلين في تدبير السياسة المائية بالمملكة.

بالإضافة إلى هذه المناهج إعتمدنا في بحثنا هذا على تقنية من تقنيات البحث :

- **تقنية تحليل المضمون :** والتي إعتمدنا من خلالها على تحليل مضمون مجموعة من الوثائق المتعلقة بمجال الماء : قوانين , مخططات , برامج...

خطة البحث :

من أجل معالجة موضوع السياسة العمومية المائية بالمغرب في ظل التحديات التي تعرقل مسارها , عمدنا على تحليله وفق التقسيم الثالي :

- **الفصل الأول :** حيث حاولنا في هذا الفصل تشخيص واقع الموارد المائية بالمغرب وجرد بعض البدائل التي نهجتها الدولة لتعويض الموارد المائية الطبيعية (**المبحث الأول**) كما تطرقنا إلى كافة التشريعات التي تقوم بتنظيم الماء , بالإضافة إلى الؤسسات المتدخلة في تنفيذ هذه السياسات على كافة المستويات الترابية لبلادنا (**المبحث الثاني**).

- **الفصل الثاني : حاولنا من خلال الفصل الثاني التفصيل في حدود هذه السياسات العمومية التي تتمثل في عدة إكراهات من التغيرات المناخية وكذا الضغط البشري مع التطرق لبعض الإكراهات التدبيرية على المستويين التشريعي والمؤسساتي (المبحث الأول) , كما حاولنا البحث عن الأساليب المتخذة من طرف الدولة لمواجهة هذه التحديات , من قبيل التخطيط المائي والحماية القانونية للملك العام المائي (المبحث الثاني).**

الفصل الأول

تشخيص و اقع الموارد المائية بالمغرب والإطار القانوني والمؤسساتي المنظم لها

يشكل الحفاظ على الموارد المائية واحدة من الأولويات والرهانات الكبرى لبلادنا خاصة في ظل التحديات الراهنة سواء كانت تلك الطبيعية المتعلقة بالتغيرات المناخية التي تشهدها بلادنا والتي تلعب دورا كبيرا في التأثير على الموارد المائية بالمغرب أو تلك الأخرى المتعلقة بالتدخل البشري مثلا الإستغلال المفرط للموارد المائية والاستعمال الغير معقلن لهذه الموارد[4] .

حيث أن هذه التحديات تشكل تهديدا حقيقيا وجديا للأمن المائي بالمغرب , وقد أصبح موضوع السياسات المائية للمحافظة على الموارد المائية داخل في صلب إهتمامات أعلى سلطة في البلاد , وهذا ما تترجمه خطب جلالة الملك محمد السادس الذي يحث من خلالها على نهج سياسات مائية محكمة وناجعة تساهم في تحقيق الأمن المائي وكذالك البحث عن طرق وسبل بديلة لمواجهة التحديات الطبيعية والبشرية التي تهدد بشكل واضح الموارد المائية المغربية .

والمغرب مثله مثل سائر بلدان العالم يتوفر على موارد مائية طبيعية تقليدية , وهي تلك الموارد المائية التي يمكن إستعمالها دون اللجوء إلى التنقية أو التحلية , كما يتوفر المغرب أيضا على موارد مائية غير تقليدية وهي مصادر مياه طبيعية أو مستعملة لا يمكن استخدامها والإستفادة منها دون القيام بعملية التنقية والتحلية **(المبحث ألأول)** وللحفاض على هذه الموارد المائية انتهج المغرب سياسات مائية ناجعة تسعى للتدبير المحكم لهذه الموارد , وبما أن الإطار القانوني والمؤسساتي يعد ركنا أساسيا لأي سياسة تدبيرية , فقد إقتضت الضرورة سن تشريع ومؤسسات تؤطر مختلف التدخلات المرتبطة بعملية تدبير وإستغلال الموارد المائية وحمايتها من كل المخاطر[5]**(المبحث الثاني)** .

---

[4] الإستغلال المفرط للماء يشير إلى إستعمال وإستخدام الموارد المائية بمعدل يتجاوز القدرة العادية والطبيعية للنظام البيني

[5] القادري جواد السياسة المائية بالمغرب في زمن الندرة , مجلة الباحث للدراسات القانونية ع 62 ص 208

المبحث الأول : تشخيص و اقع الموارد المائية بالمغرب والبدائل الممكنة

يمتلك المغرب مثله مثل أغلب دول المغرب العربي والشرق الأوسط إن لم نقل مثل أغلب دول العالم مصادر معروفة للمياه والتي يقوم المغرب بإستعمالها وإستخدامها وتتمثل هذه الموارد المائية في مصدرين أساسيين يتجسد المصدر الأول في الموارد المائية الإعتيادية أو الطبيعية والتي يستخدمها ويستفيد منها المغرب دون الحاجة لأي عملية تنقية أو تحلية (**المطلب الأول**) والمصدر الثاني يتمثل في الامكانات المائية الغير تقليدية ويمكن أن تكون هذه الأخيرة طبيعية أو مستعملة والتي يتعدر إعادة إستعمالها دون القيام بتنقيتها أو تحليتها وتعتبر من البدائل للموارد المائية العادية (**المطلب الثاني**)

المطلب الأول : الموارد المائية الإعتيادية بالمغرب وتعبئتها

يهدف هذا المطلب إلى تحديد وجرد كل الموارد المائية الطبيعية والإعتيادية التي يتوفر عليها المغرب سواء تعلق الأمر بالماه السطحية أو الجوفية (**الفقرة الأولى**) وماهي الاساليب والإستراتيجيات التي ينهجها المغرب من أجل المحافظة على هذه الموارد المائية الطبيعية وتعبئتها أو كبديل لها(**الفقرة الثانية**)

الفقرة الأولى : الإمكانت المائية الإعتيادية بالمغرب

يجمع مفهوم الموارد المائية كل المياه التي تتواجد فوق سطح الأرض وتلك الأخرى التي توجد في باطنها , أو بتعبير دقيق هو ذلك الرصيد المائي المتاح والقابل للإستعمال والإستغلال في أي وقت من

طرف القطاعات السوسيو – إقتصادية[6] تتوزع مصادر المياه الإعتيادية ذات الإستغلال المكثف , وأخرى ذات الاستغلال الضعيف نضرا لأنها تتطلب تكلفة مالية باهضة وتقنيات حديثة ومتطورة لإستغلالها[7]

أولا : التساقطات المطرية

تعرف التساقطات المطرية على انها نتيجة دورة المياه في الطبيعة , وهي نتاج لعملية التبخر والتكاثف أي خروج الماء من السحب على شكل أمطار أو ثلج أو جليد , وهي الوسيلة أو الطريقة الوحيدة لعودة المياه التي تتواجد في الغلاف الجوي إلى سطح الأرض وتخضع هذه التساقطات المطرية للتوزيع الجغرافي وعوامل أخرى تؤثر عليها , وتنقسم هذه التساقطات إلى أنواع تختلف بإختلاف عوامل تشكلها ومن أهمها ; التساقطات التضارسية والتساقطات التصاعدية وأخيرا التساقطات الجبهية.[8]

و بالنسبة للمغرب فتعتبر التساقطات المطرية من أهم المصادر الرئيسية للماء حيث يتخذ النظام المطري شكل دورات متتالية، إذ تتناوب سنة أو عدة سنوات رطبة مع أخرى جافة. فالسنة الرطبة تعرف نشاطا في الجريان عكس الجافة التي ينتج عنها شح، بل أحيانا نضوب في جريان مياه الأودية. فالمناخ يتميز بمجموعة من المناخات الوسيطة جافة كليا أو رطبة. ويطبع نظام تساقطاته المطريةتناوب فترات ممطرة بغزارة وأخرى تعرف جفافا حادا.[9]

---

[6] القطاعات السوسيو إقتصادية يقصد بها المجالات التي تؤثر على الحياة الإجتماعية والإقتصادية للأفراد

[7] الشاوش أيوب , الموارد المائية وقضايا التنمية بالمغرب , مجلة آراء للعلوم الإنسانية والإجتماعية والقانونية ع 10,11 ص 23

[8] التساقطات التضارسية : تقع هذه التساقطات في المناطق الجبلية حيث ينتج التكاثفنتيجة إصطدام كتلة الهواء بالحاجز الصخري الجبلي , وتنتجعنها تساقطات مطرية في السفوح المقابلة للرياح الممطرة وتترتب عنها أيضا تساقطات ثلجية في أعلى قمة الجبل.

التساقطات التصاعدية : تنتج هذه التساقطات عن تمدد الهواء وصعوده للأعلى نتيجة تسخينه من الأسفل , وعندها يبدأ الهواء الساخن في التكاثف في الأجواء العليا وتنخفض درجة حرارته إلى 2 في المئة وبعدها مباشرة يبدأ بالسقوط على شكل أمطار.

التساقطات الجبهية : تنتج هذه التساقطات عن إلتقاء كتلة هوائية باردة آتية من القطب بكتلة هوائية ساخنة آتية من الإستواء المداري , وصعودهما نحو الأجواء العليا من الغلاف الجوي ثم تحدث التساقطات إما على شكل أمار أ, ثلوج بحسب الكتلة الهوائية الساختة والباردة وبحسب درجة الحرارة السائدة ولهذا سميت بالتساقطات الجبهية ويوجد هذا النوع من التساقطات بالمناطق الرطبة.

[9] صباحي محمد , الموارد المائية وقضايا التنمية بالمغرب , مجلة آراء للعلوم الإنسانية والإجتماعية والقانونية , ع 10,11 , السنة 2023 ص 23

ويتميز المغرب أيضا بمناخ شديد التباين مع نمط هطول الأمطار الذي يتميز بعدم الإنتضام المكاني والزمني , حيث يبقا الوضع الهيدرولوجي أساسا متأثر بعدم الإنتظام والتغيرات السنوية للتساقطات المطرية والثلجية وتوزيعها المكاني والزمني الغير المتجانس , حيث أن المغرب يعرف تغييرات مهمة مرتبطة بفصلية المطر ومدى تركزه , ففي السنوات الرطبة نسجل رصيدا مائيا هاما عكس السنوات الجافة .

في الفترة الرطبة يتلقى المغرب كتلا هوائية باردة ورطبة مصدرها المنطقة المعتدلة شمالا , إذ يمر 15 إلى 20 إضطرابا جويا رطبا , في معضم الحالات لا تمس هذه الإضطرابات كل التراب الوطني بل تقتصر أكثر على المانطق الشمالية والشمالية الغربية وكذا المناطق الوسطى , ونادرا ما تهم المناطق الشرقية والمناطق الجنوبية.[10]

يقدر متوسط الواردات المائية السنوية الناتجة عن التساقطات المطرية والثلجية في المغرب بحوالي 140 مليار متر مكعب في السنة تتعرض 118 مليار متر مكعب منها لعمليتي التبخر والترشح الطبيعي أي لا يستفيذ منها المغرب , بينما تشكل الأمطار النافعة فقط 16 بالمئة من إجمالي الواردات المائية الناتجة عن التساقطات المطرية أي ما يعادل 22 مليار متر مكعب ولهذا تعمل الدولة على نهج سبل وبدائل للإستفادة من أكبر نسبة ممكنة من هذه الواردات المائية.

ويعرف أيضا المغرب مشكل عدم توزيع هذه التساقطات بشكل متساوي عبر ربع المملكة حيث تتلقى 20 بالمئة فقط من مساحة بلادنا الى واردات مطرية يصل متوسطها إلى 98 مليار متر مكعب , أي ما يعادل نسبة 70 بالمئة من مجمل التساقطات التي يعرفها المغرب 50 بالمئة يستفيد منها حوض سبو واللوكوس والمناطق المجاورة لهما و 20 بالمئة تستفيد منها أحواض أخرى بالجهة الشمالية والوسطى

[10]الشاوش أيوب . إشكالية تدهور جودة الموارد المائية ; تأثيراتها وتكلفتها على الإقتصاد والبيئة المغربية , مجلة آراء للعلوم الإنسانية والإجتماعية والقانونية ع 9 ص 280

الغربية , وتتوزع 30 بالمئة من مجموع التساقطات المطرية المتبقية على 80 بالمئة من المساحة العامة للمملكة .[11]

الشكل رقم 1 : توزيع التساقطات المطرية بالمغرب

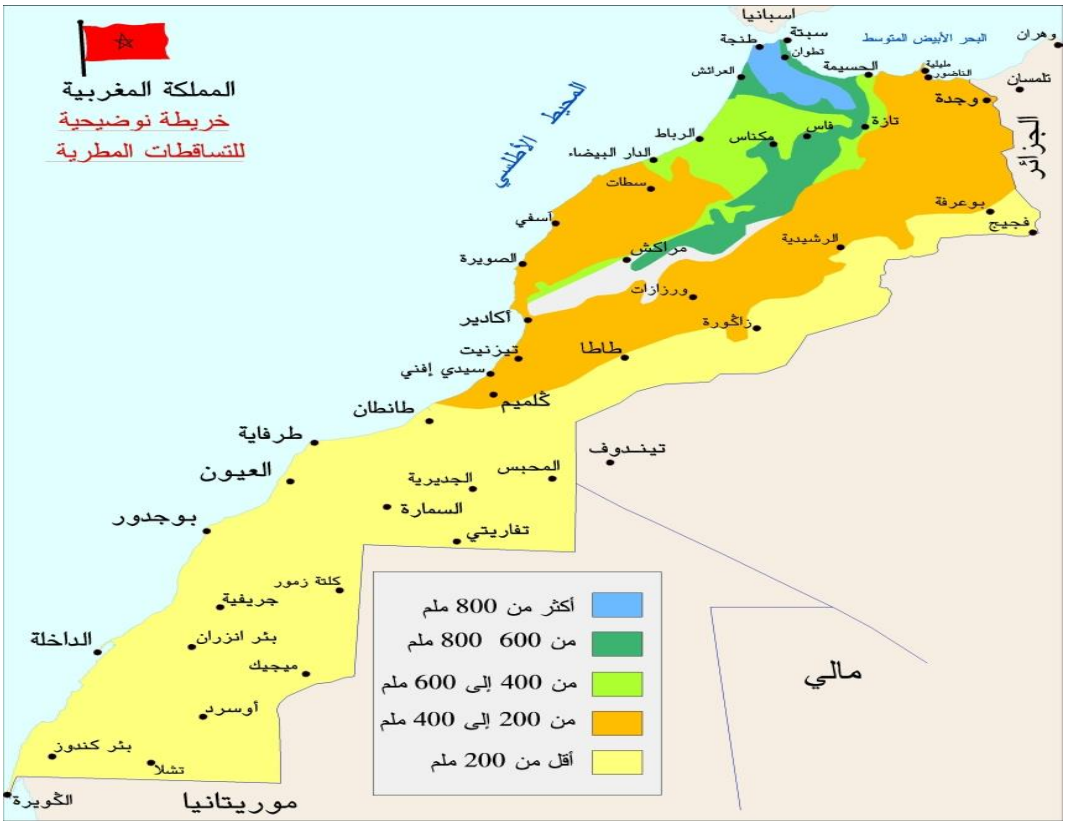

يمكن القول أن هذه الإختلالات التي تعرفها التساقطات المطري ببلادنا سواء عدم الانتضام الزمني وكذلك التوزيع الجغرافي السيئ لهذه التساقطات على المملكة يشكل تحديات كبيرة تواجه الدولة , وعلى إثر هذا يسعى المغرب إلى طرح خطط ونهج سبل وبدائل تساهم في الحد من هذه التفاوتات وتمكن من الاستفاد وإستغلال نسب كبيرة من هذه الموارد المائية الناتجة عن التساقطات المطرية , ورغم كل هذه المشاكل التي تتخلل هذا المورد إلا أن التساقطات المطرية تبقى من أهم الموارد

[11]صباحي محمد , الموارد المائية وقضايا التنمية بالمغرب , مجلة آراء للعلوم الإنسانية والإجتماعية والقانونية , ع10,11 , السنة 2023 ,ص 25

المائية الطبيعية الإعتيادية التي يراهن عليها المغرب لسد خصاصه المائي وتوفيرها والمحافظة عليها وكذا تعبئتها.

ثانيا : المياه السطحية

عطفا على التساقطات المطرية كمورد مائي أساسي بالنسبة لبلادنا هناك مورد أخر ويعتبر أكثر أهمية نظرا لتعرضه لمجموعة من المخاطر ويشكل نسبة كبيرة من الموارد المائية الطبيعية بالمغرب والحديث هنا عن المياه السطحية.

ويتوفر المغرب على موارد مائية سطحية مهمة تتركز أساسا في النصف الشمالي من مساحة المملكة , وهذه الموارد المائية السطحية تعرف توزيعا غير متكافئ بين الأحواض وهذا يشكل عائق مكاني لهذه الموارد المائية , كما أن حصيلتها السنوية تختلف من سنة إلى أخرى ولا تعرف إستقرارا , ويتشكل مصدر المياه السطحية من التساقطات المطرية التي تصرفها شبكة العيون والأنهار التي تنحدر أساسا من سلاسل جبال الأطلس والريف[12] , حيث يتحكم في صبيب الأودية الحصيلة المائية السنوية وكذلك إنتظام وإستقرار التساقطات المطرية خلال فصول السنة , كما يتحكم فيها أيضا ذوبان الثلوج ومستوى صبيب العيون , ويمكن القول على العموم على أن صبيب الأودية والينابيع والعيون تراجع بشكل ملاحظ بسبب توالي سنوات الجفاف وكذا الإستغلال المفرط للفرشات المائية السطحية.[13]

تنحدر من سلاسل جبال الأطلس والتي تعتبر الخزان الأول للماء على مستوى التراب الوطني الكثير من الأودية الدائمة الجريان , وذلك نتيجة وجود تعاقبات كلسيةتمكن من تسرب مساه الأمطار وكذا الثلوج ثم تخرج المياه البطانية عبر نظام كارستي[14] في شكل عيون تغذي الوديان الرئيسية للبلاد

---

[12]تمتد سلاسل جبال الأطلس عبر المغرب والجزائر ثم تونس وتنقسم هذه الجبال إلى ثلاث سلاسل جبلية رئيسية الأطلس الكبير وتحتوي على أعلى قمة في المغرب وشمال إفريقيا وهي قمة جبل توبقال ترتفع إلى 4167 متر فوق سطح البحر والأطلس المتوسط وتعرف بمصادر المياه العذبة مثل عيون أم الربيع وبحيرات إفران ثم الأطلس الصغير وتقع هذه السلاسل فس الجنوب الشرقي للمغرب.

[13]إدريس الحافيظ , كتاب الموارد المائية بالمغرب , الإمكانات والتدبير والتحديات , الطبعة الثانية – 2021 , ص 62.

[14]يرتبط النظام الكارستي في تشكيله بوجود الماء المشبع بالغاز الفحمي Co2 وذلك بتفاعل مع صخور قابلة للكرستة , ثم عامل البنية والبنائية بمعنى العامل الطوبوغرافي والجيولوجي.

بإعتبارها أهم مصادر المياه السطحية بالمملكة من أهمها : واد ملوية , واد سبو, واد أم الربيع , واد أبي ؤقؤاق وهذه الوديان تنحذر من جبال الأطلس المتوسط , وينبع من الأطلس الكبير واد تانسيفت , واد سوس , وتتميز الشبكة المائية لبلادنا بوجود أودية تعرف جريان دائم وأودية أخرى موسمية.

أ: أودية دائمة الجريان : وهي الأودية التي تنحدر من جبال الريف وكذا الأطلسين المتوسط والكبير والتي تغذيها مجموعة من العيون والتي تعمل على ديمومة جريانها ومن أهمها واد اللوكوس وواد النكور وواد ملوية وواد أم الربيع ثم واد سبو بالإظافة إلى واد سوس وتانسيفت , وتتميز هذه الوديان بنظام جريانها كما تعرف بإرتفاع صبيبها خلال فصل الشتاء وبداية الربيع , و إنخفاضه تدريجيا خلال الفترات المتبقية من السنة

ب : أودية ذات جريان موسمي : وهي عبارة عن أودية جافة أو شبه جافة , ينشط بها الجريان فقط عند سقوط أمطار مركزة أو أمطار مسترسلة , وتشكل مثل هذه الأودية خطرا حقيقيا وقت حدوث إمتطاحات قوية على المجالات التي تخترقها.

وتعتبر الأحواض الأطلنتية , من أهم الأحواض المائية بالمغرب , من الناحية الكمية , حيث تسمل أهم الأودية الرئيسية والدائمة الجريان ومن أهمها

1 : واد سبو: 6.6 مليار متر مكعب.

2 : واد أم الربيع : 4.5 مليار متر مكعب.

3 : اللكوس : 1.6 مليار متر مكعب.

4 : تانسيفت : 1.2 مليار متر مكعب.[15]

[15] كضاض جليلة / وادريم مصطفى , الموارد المائية بالمغرب , مجلة المعرفة , ع 13 , السنة 2024 ص 995

وتمثل المياه السطحية أكثر من 80 بالمئة من الإحتياط القابل للتعبئة , ومن خصائص هذه المياه التوزيع الغير المتكافئ في الزمان والمكان , من الناحية الزمانية غالبا ما تنعدم الواردات المائية في فصل الصيف بالخصوص نظرا لإرتفاع درجة الحرارة طيلة هذا الفصل , في حين تتميز الفصول الرطبة بحمولات مهمة وقد تكون مركزة في بعض الأحيان , أما في ما يخص الناحية المكانية يمكن تقدير الموارد المائية السطحية خلال السنوات المتوسطة بحوالي 5000 مليون متر مكعب بالنسبة للأحواض الشمالية , بينما الأحواض الصحراوية لا تسجل فقط 30 مليون متر مكعب.[16]

جدول 1 : الموارد المائية السطحية حسب الأحواض[17]

الأحواض	المساحة بـ كلم^2	النسبة بـ%	متوسط الجريان السطحي	النسبة بـ %
اللكوس، طنجة، السواحل المتوسطة	20600	2,9	4119	21,7
ملوية	57500	8,1	1656	8,7
سبو	40000	5,6	5600	29,4
أبو رقراق	20000	2,8	830	4,4
أم الربيع	35000	4,9	3680	19,4
تانسيفت	37500	5,3	1110	5,8
سوس ماسة	35400	5	701	3,7
الجنوب الأطلسي	164100	23,1	1300	6,8
الصحراء	300660	42,3	30	0,15

المصدر : التقرير الوطني حول الموارد المائية

الماء من خلال التخطيط المسبق وإعداد إستراتيجيات لتدبير الموارد المائية.

[16] كضاض جليلة / وادريم مصطفى , الموارد المائية بالمغرب , مجلة المعرفة , ع 13 , السنة 2024 ,ص 996.

[17] يرتكز الجريان الدائم في القسم الشمالي من البلاد حيث التساقطات مهمة على المرتفعات والتي تغذي هذه الأنهار, أغلبها ذات تصريف خارجي تصب في المحيط الأطلنتي.

[18] عرض السيد وزير التجهيز والماء , الموارد المائية بالمغرب الإجراءات الحالية والمستقبلية , لقاء مع المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي 30 ماي 2023 ص 8

ثالثا : المياه الجوفية (الباطنية)

تعرف المياه الجوفية على انها مجموع المياه التي توجد في باطن الأرض , داخل طبقات الصخور المسامية وكذا التربة , وتعتبر هذه المياه مصادر مهمة للماء العذب للإستخدامات البشرية وكذا الزراعية والصناعية.

ومن المعروف على أن المياه الجوفية تنقسم أو تتكون من طبقتين اساسيتين وهما :

1 : الطبقات غير المشبعة : ويمكن تعريفها على أنها تلك الطبقات التي توجد في الأعلى والتي تحتوي على خليط من الماء و الهواء , حيث أن الماء في هذه الطبقة غير متوفر بنسبة كافي لتدفقه بشكل مستمر ومتواصل .

2 : الطبقات المشبعة : وهي عكس النوع الأول حيت تعرف الطبقات المشبعة على أنها توجد تحت الطبقة الغير مشبعة وتحتوي على المياه الجوفية في الفراغات بين الصخور والرواسب كما يطلق عليها أيضا بإسم الطبقة المائية.

وبالنسبة للمغرب تعتبر المياه الجوفية أو الباطنية من أهم الموارد المائية زيادة عن التساقطات المطرية والمياه السطحية حيث أن المياه الجوفية إرث هيدرولوجي موروث من الحقب السابقة , وحسب الأبحاث المنجزة فالمغرب يتوفر على حوالي 80 فرشة مائية باطنية منها 48 فرشة مائية قريبة من سطح الأرض يسهل الولوج إليها وإستغلالها لكن تبقى هي الأكثر تعرضا للتلوث والجفاف نظرا لقربها من سطح الأرض , وهناك 32 فرشة مائية عميقة يصعب الولوج لها وكذا إرتفاع تكلفة تعبئتها والوصول إليها , وتتميز هذه المياه بتوزيع جد متفاوت على مستوى مجال المملكة , شأنها أن المياه السطحية حيث نجد بعض الجهات تتوفر على كميات مائية جوفية , في حين توجد جهات أخرى تتوفر على نسب قليلة[19] , ولتوضيح هذا التوزيع الغير متكافئ نرصد الشكل التالي.

[19] كضاض جليلة / وادريم مصطفى , الموارد المائية بالمغرب , مجلة المعرفة , ع 13, السنة 2023 ,ص 696

الشكل 2 توزيع الفرشات المائية الباطنية , والسطحية بالمغرب[20]

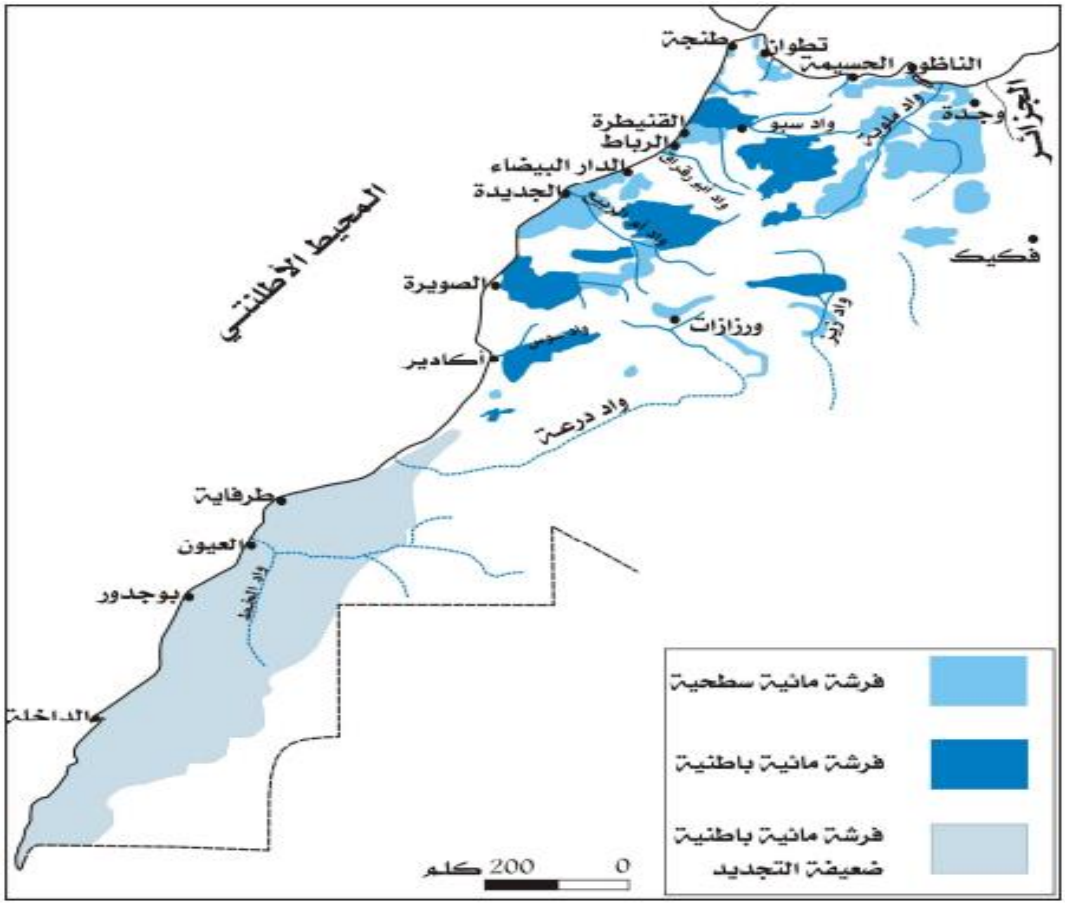

والمياه الباطنية إما أن تتكون من تلك الإحتياطات المتراكمة عبر العصور الجيولوجية في أحواض مائية غير قابلة للتجديد , من فرشات مائية تتغذى من رشح المياه المطرية وكذا المياه السطحية , وتتميز الطبقات الجوفية بجودة مياهها كما تتوزع أيضا هذه المياه الجوفية حسب الأحواض في ربع المملكة ولتوضيح هذا التوزيع أنظر الجدول التالي.[21]

الجدول 2 الموارد المائية الجوفية حسب الأحواض

[20] إدريس الحافيظ , الموارد المائية بالمغرب , الإمكانات والتدبير والتحديات , الطبعة الثانية 2021 , ص 86

[21] إدريس الحافيظ , الموارد المائية بالمغرب , الإمكانات والتدبير والتحديات , الطبعة الثانية 2021 ص 85

الأحواض	الموارد المائية المستغلة ب م م^3	الموارد الحالية ب م م^3	الإمكانيات المتبقية للاستغلال
اللكوس، طنجة، السواحل المتوسطية	226	140	86
ملوية	779	270	509
سبو	453	380	73
أم الربيع	326	500	-
أبو رقراق	126	-	-
تانسيفت	458	510	-
سوس ماسة	240	640	-
الجنوب الأطلسي	762	230	532

لقد سجلت جل الطبقات الجوفية بالمملكة إنخفاضا في المستويات المائية , حيث يختلف إنخفاض مستويات المياه من طبقة جوفية إلى أخرى وقد شهدت الطبقة المائية الجوفية لسوس تطور في إنخفاض مستوياتها المائية بين 7 و 34م بين 2012 و 2023 وسجلت انخفاضات في مستوى مياه الطبقات الجوفية لزاكورة وجبل الحمرا وسايس على التوالي 6,85م و 6,04م و 6م , ثم هناك إستغلال مفرط بالنسبة للمياه الجوفية 1,1 مليار متر مكعب في السنة مقارنة بالإمكانيات 4 مليار متر مكعب وهناك خطر كبير يهدد المياه الجوفية وهي الأبار والأثقاب غير مرخصة والتي تساهم بشكل كبير في إستنزاف هذه الثروات المائية.[22]

[22] عرض السيد وزير التجهيز والماء , الموارد المائية بالمغرب الإجراءات الحالية والمستقبلية , لقاء مع المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي 30 ماي 2023 ص 8

الفقرة الثانية : تعبئة وحكامة الموارد المائية الطبيعية بالمغرب

إن ظاهرة الجفاف التي يعرفها المغرب ليست بتلك الظاهرة الشادة أو الإستثنائية , لكن هي خاصية متجدرة في مناخ بلادنا وو اقع معاش يجب التعامل معه بكل مسؤولية وحزم ,لطالما شكلت السياسات المائية بالنسبة للمغرب ركيزة أساسية للمحافظة على الموارد المائية المتاحة وترشيد إستخدامها والبحث عن موارد جديدة[23] , ووعيا منه بهذه الحقيقة المناخية الثابتة نهج المغرب مجموعة من التدابير للحفتظ على الموارد المائية من المخاطر التي تواجهها , وهذا نتيجة القيام بعدة مشاريع و أبحاث في هذا المجال للمحافظة عليه للأجيال القادمة , بإعتباره عنصرا حيويا.

ولقد إنبثق عن دراسة المخططات الجهوية لتنمية الموارد المائية ضرورة إنجاز برنامج طموح للقيام بتعبئة المياه , ولهذا إختار المغرب منذ ثمانينيات القرن الماضي طريق بناء السدود لتعبئة موارده المائية وهو خيار أكد نجاعته مع مرور الزمن لأنه إستطاع أن يعبئ كميات مهمة من المياه وبالتالي ضمان الأمن المائي ببلادنا رغم الضروف المناخية الصعبة والمتقلبة التي عاشهاالمغرب على مدى الفترات التاريخية السابقة.[24]

أولا : السدود الكبرى والمتوسطة

بدأ إهتمام المغرب ببناء السدود منذ حقبة الإستعمار الفرنسي , خلال القرن الماضي حيث أنشأت عدة سدود أهمها سد سيدي أمعاشو الذي نشأ سنة 1929 وسد القنصرة ولالة تاكركوست 1935 وسد إنفوت 1944 , و أقمت هذه السدود بهدف إنتاج الطاقة الكهربائية , و أيضا تلبية حاجيات مياه السقي , وحتى بعد الإستقلال واصل المغرب سياسة بناء السدود وذلك من أجل

[23]حمدان, سوسن صبيح , تنمية الموارد المائية في الدول التي تعاني من العجز المائي : دراسة حالة العراق والمغرب , مجلة المستنصرية للدراسات العربية الدولية ع 31 ص 109

[24]ازكرار محمد , الخيارات الممكنة لتجاوز حالة الإجهاد المائي التي يعرفها المغرب , المجلة المغربية للسياسات العمومية ع 26,27 ص 197/196

تعبئة الموارد المائية وكذا الإستجابة لحاجيات مياه السقي بالإظافة إلبى ضمان تزويد المناطق الفلاحية بمياه الري في ظل التقلبات المناخية التي يعرفها مناخ المغرب.

وجاء خطاب أرفود في أكتوبر من سنة 1967 داعما للسياسة المائية على أعلى مستوى وضمن التوجهات الاستراتيجية والاقتصادية للمغرب حيث قام جلالة الملك الحسن الثاني بسن سياسة وطنية في مجال تعبئة الموارد المائية ببناء مجموعة من المنشآت المائية الكبرى والمتوسطة لبلوغ هدف سقي مليون هكتار في أفق سنة 2000. وجعلت هذه التوجهات الملكية الحكوماتالمتعاقبة، تعمل على الإنخراط في هذا المشروع الطموح، والذي يسعى لتوسيع المساحات الزراعية، وتحقيق الأمن الغذائي، و أيضا دعم الصادرات الفلاحية المغربية نحو الخارج، فضلا عن دورهذه المنشآتالمائية في إنتاج الطاقة وتلبية حاجيات الساكنة من الماء الصالح للشرب.[25]

والمغرب تقدم خطوات كبيرة جذا في سياسة بناء السدود حيث شيد المغرب إلى حدود سنة 2024 ما يعادل 152 سدا كبيرا تصل طاقنه الإستعابية إلى ما يساوي 19.9 مليار متر مكعب بالإظافة إلى 18 سدا كبيرا أخر في طور الإنجاز بسعة تفوق 6 مليار متر مكعب , كما أن المغرب نشأ 136 سدا صغيرا لدعم ومواكبة التنمية المحلية وتطعيم الفرشاة المائية و أيضا الحماية من الفياضانات.[26]

تبنى المغرب منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي بالإظافة إلى بناء السدود الكبرى والمتوسطة سياسة جديدة في مجال بناء وتشييدالسدود حيث أوصى المجلس الأعلى للماء والمناخ في دورته الثانية في ماي 1988 بضرورة الاهتمامبالسدود التلية والبحيرات، و انطلق هذا البرنامج على الصعيد الوطني لبناء حوالي 500بحيرة تلية، تتراوح مساحة الأحواض المائية التي أنشأت عليها هذه السدود التلية مابين 100و 1000هكتار، ولايتجاوز حجم مياه حقائنها 2 مليون متر مكعبو أقيمت هذه المنشآت المائية على أودية ذات صبيب ضعيف أو صبيب موسمي خاصة في المناطق شبه الجافة.

---

[25]إدريس الحافيظ , الموارد المائية بالمغرب , الإمكانات والتدبير والتحديات , الطبعة الثانية 2021 ص 67.

[26]عرض السيد وزير التجهيز والماء , الموارد المائية بالمغرب الإجراءات الحالية والمستقبلية , لقاء مع المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيني 30 ماي 2023 ص 10.

وتتجلى الأهداف المنتظرة من إنشاء السدود التلية بالمغرب، في سقي بعض المجالات المحيطة بها لكنها ذات مساحات زراعية محدودة. وتساهم هذه السدود أيضا في توريد الماشيةبالمناطق الشبه الجافة والجافة وتغذية الفرشات المائية، والوقاية من خطر الفيضانات، والتلوث،والتقليل من الحمولات الصلبة نحو السدود الكبرى التي تستعمل أساسا للشرب أو السقي، وتلعب بعض السدود التلية والبحيرات دورا ترفيهيا خاصة تلك المتواجدة بالمناطق الرطبة بمناطق الأطلس.[27]

ولقد حاول المغرب في طريق بنائه هذه السدود في توزيعها بشكل متكافئ بين سائر تراب المملكة والتركيز أيضا على بناء السدود التي تفوق طاقتها الإستعابية 19 مليار متر مكعب بالمناطق التي تعرف وفرة في الموارد المائية وكثرة التساقطات المطرية , وذلك من أجل تعبئة هذه الموارد المائية بشكل محكم بالإظافة إلى توفير المياه من أجل الاستغلال , بالإظافة إلى الدور الكبير التي تلعبه هذه السدود في توليد الكهرباء من خلال تحويل طاقة المياه المخزنة إلى طاقة كهربائية , عطفا على هذا فالسدود أيضا تساهم بشكل كبير في السيطرة على الفياضانات , زيادة على هذا تستغل مناطق خلف السدود فرصا للنشاطات الترفيهية مثل الصيد والسباحة والقوارب ولتوضيح توزيع هذه السدود ببلادنا أنظر الشكل التالي:

[27]إدريس الحافيظ , الموارد المائية بالمغرب , الإمكانات والتدبير والتحديات , الطبعة الثانية 2021 ص 75 ص 76

الشكل 3 : توزيع أهم المنشآت المائية بالمغرب

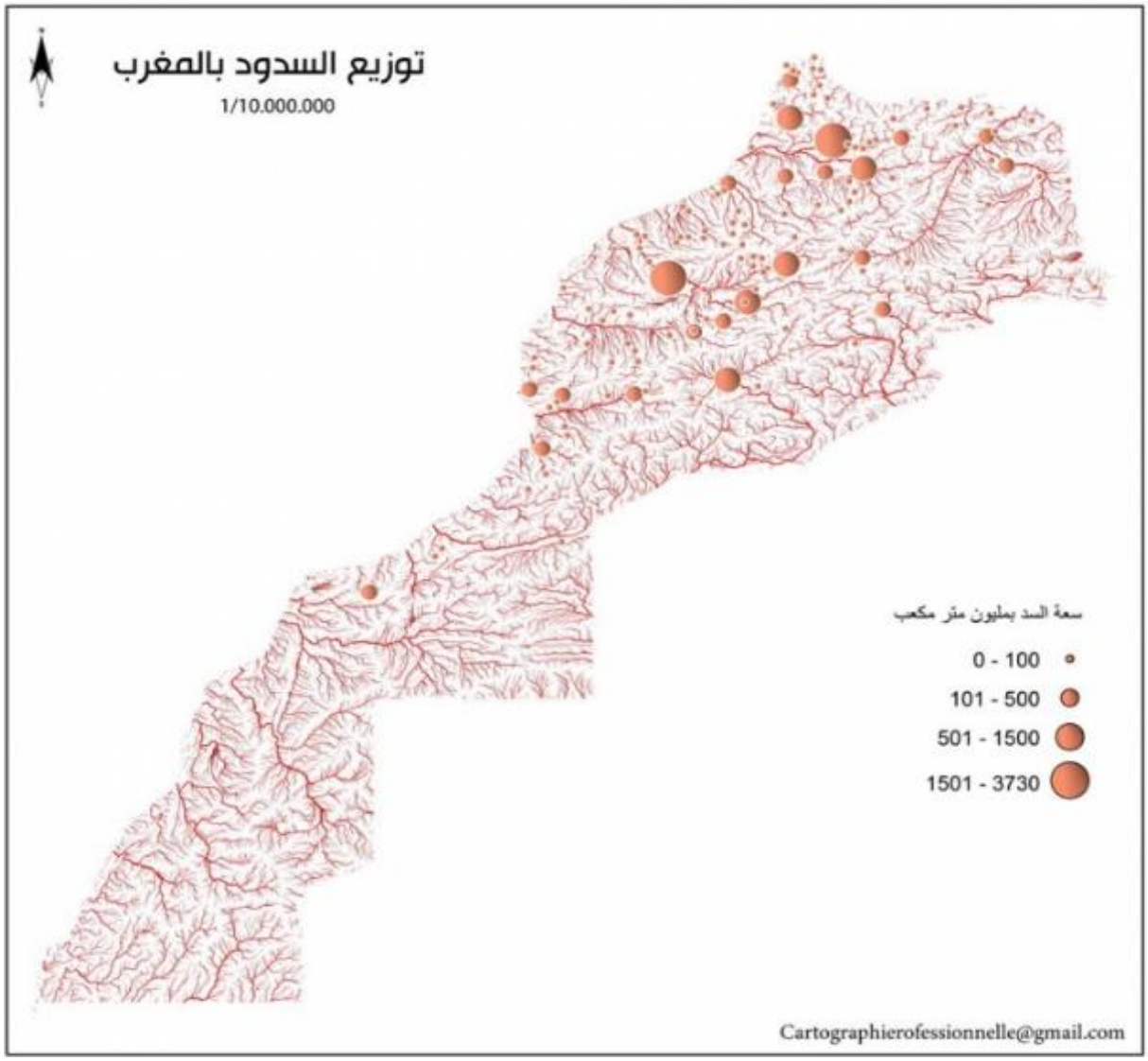

28

بالإظافة إلى إستخراج 1.3 مليار متر مكعب من المياه الجوفية من الطبقات المائية العميقة مما يستوجب إنجاز برنامج مهم للبحث والإستكشاف , و أيضا القيام بمنشآ خاصة لتحويل المياه من

[28] يعرف عددا كبيرة من السدود بالمغرب مشكل التوحل خاصة السدود التي تغذيها أودية تنحدر من سلال جبال الريف والأطلس , حيث تضيع حوالي 75 مليون متر مكعب من مجموع الطاقة الإستيعابية لحقينة السدود بسبب التوحل.

جهة إلى أخرى وذلك لضمان توازن أكبر في التزويد بالماء الشروب في كافة المناطق مع تجنب ضياع المياه بالبحر[29]

ثانيا : الإقتصاد في الإستعمال

إن عملية الإقتصاد في إستعمال المياه ليست حبيسة على قطاع واحد أو قطاعين بل هي عملية يعنى بها جميع القطاعات المعنية بإستهلاك الموارد المائية بالمغرب سواء تعلق الأمر بالإستهلاك المنزلي وذالك عبر التقليل من هدر المياه عبر صيانة الصنابير المائية وحسن تدبير أشكال الغسل ... أو الإستهلاك الفلاحي وذلك عبر دعم ما يسمى السقي الموضوعي على حساب السقي السطحي الذي يعتبر الأكثر تدبيرا للمياه وهو ما يسمى بالسقي بالتنقيط (goutte-à-goutte)

وهذه العملية تتطلب جهودا كبيرة من الدولة من أجل تطبيقها وتنزيلها بداية بالتوعية وهي حجر الأساس لبناء جيل واعي بأهمية الموارد المائية وحته على التعامل مع الماء على أساس مادة حيوية لا يمكن العيش بدونها وإستعمالها بشكل معقلن وتوفيرها , وإزالة الأفكار الخاطئة والراسخة في عقل الشعب المغربي على أن الماء لا ينتهي ودائما متوفر ثم وضع برامج فلاحية تحث على المزارعين القيام بأنظمة سقي تساعد في توفير المياه وإستعمالها بشكل جيد دون الإسراف.

[29]كضاض جليلة / وادريم مصطفى , الموارد المائية بين إشكالية التدبير وتحدي الندرة وحكامة التدبير , مجلة المعرفة ع 13 , السنة 2023 ,ص 1004

الصورة 1 : السقي بالتنقيط بمدبنة أكادير

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحريوالتنمية الغابوية والمياه والغابات وقطاع الفلاحة

كما يحتاج المغرب أيضا إلى تحقيق قفزة نوعية على مستوى معالجة المياه العادمة لإعادة إستعمالها على الأقل في عملية سقي الحقول الفلاحية أو المساحات الخضراء ,عدم معالجة المياه العادمة ينعكس سلبا على جودة المياه الجوفية التي تصبح أكثرعرضة لخطرالتلوث , وقد اكد قانون الماء 36.15 في المادة 64 على ضرورة إجراء تصفية تكميلية للمياه المستعملة حتى تكون مطابقة لمعايير الجودة اللازمة حسب الإستعمال والإستغلال.[30]

بالإظافة إلى الإستراتيجية الوطنية للماء وهي إستراتيجية وضعها المغرب سنة 2009 بهدف تنمية وتدبيرالموارد المائية الطبيعية , حيث أن هذه الإستراتيجية ستمكن المغرب من توفيروإدخار2.5 مليار مترمكعب من الماء وذالك بداية من سنة 2030, وهذا لا يتأتى إلا بنهج سلسلة من الإجراءات والمشاريع

[30]أزكرار محمد , الخيارات الممكنة لتجاوز حالة الإجهاد المائي التي يعرفها المغرب , المجلة المغربية للسياسات العمومية ع 26.27 , السنة 2023, ص 198

التي تساهم في بلوغ هذه الأهداف , تشمل بناء السدود وكذا الإقتصاد في الإستعمال وكذا الإستغلال الرشيد للموارد المائية .

أما في ما يخص الإقتصاد في إستعمال الماء فهي مجموعة من الإجراءات التي يمكن تطبيقها إما على المستويات الفردية أو الجماعية بداية بإستخدام الأدوات التي التساهم في توفير المياه كتركيب صمامات مياه منخفضة التدفق و أيضا تركيب كل مخارج المياه المنزلية بشكل قليل التدفق و أيضا مراحيض منخفضة التدفق , بالإضافة إلى إصلاح التسريبات أي العمل على إصلاح التسريبات التي توجد في الأنابيب والصنابير والسرعة في إصلاحها لعدم هدر المياه ثم القيام بتغيير العادات اليومية والتي تتمثل في تقليل وقت الإستحمام بالإضافة إلى عدم ترك الماء يجري يجري أثناء تنظيف الأسنان أو غسيل الأواني هذا كله في ما يخص الإستعمال المنزلي للمياه وهذا لا يتأتى إلا بتوعية وتثقيف الأفراد بأهمية ترشيد إستهلاك الماء وتأثيره على البيئة والمجتمع .

أما في ما يخص القطاع الفلاحي حث المزارعين والفلاحين إلى نهج الري الذكي وذالك بإستعمال نظم الري بالتنقيط[31] وكذا الري في الصباح الباكر أو في المساء للتليل من التبخر , كما يتحثم على الدولة تحسين البنية التحتية عبر تطوير شبكات المياه وتحسين كفاءتها لتقليل هدر المياه

بإتباع كل هذه الإجراءات سوف تساعد بكل تأكيد في ترشيد إستهلاك المياه وتقليل الهدر من خلال تطبيق ممارسات وإجراءات فعالة , وهذا سيأدي بنا إلى ما يسمى الإقتصاد في إستعمال المياه.

ثالثا : التوجيهات الملكية في مجال الماء

لطالما عرف موضوع السياسات المائية رعاية خاصة من طرف المؤسسة الملكية وذالك بداية مع المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني منذ بداية سبعينيات القرن الماضي وذلك عبر توجيهاته

[31] يعرف نظام الري بالتنقيط بتطبيق الماء على جزء معين من التربة على فترات متكررة وبكمية صغيرة مع الأنابيب التي تعمل تحت ضغط تشغيل أقل من نظام الري بالرش.

السامية والرؤى الإستراتيجية في هذا المجال بداية بنهج سياسة السدود , وقد إستمر الإهتمام بهذا الموضوع مرورا بخليفته جلالة الملك محمد السادس الذي أعطى أهمية كبرى للأوراش الإجتماعية بما فيها موضوع الماء بإعتباره رهانا عالميا قبل أن يكون وطنيا .

كما أن التوجيهات الملكية لجلالة الملك محمد السادس في مجال الماء إطارا إستراتيجيا وخريطة طريق تهدف إلى مواجهة التحديات التي التواجه الموارد المائية بالمملكة وكذا تحقيق التنمية المستدامة إدراكا بالأهمية الكبيرةللموارد المائية في النمو الإقتصادي وكذا الإستقرار الإجتماعي , وقد سعى جلالة الملك إلى وضع سياسات شاملة لضمان الإستفادة المثلى من هذه الموارد وكذا تعبئتها والمحافظة عليها.

وبالرجوع إلى الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله و أيده بمناسبة إفتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادي عشر فقد أعطى جلالة الملك مجموعة من التوجيهات العامة في مجال الماء بداية بحثه على ضرورة تسريع إنجاز المشاريع التي يتضمنها البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2027/2020[32] , بالإظافة إلى إستكمال بناء السدود المبرمجة وشبكات الربط المائي البيني, ومحطات تحلية مياه البحر , زيادة على تعزيز التوجه الهادف للإقتصاد في إستخدام الماء , لا سيما في مجال الري.

كما أكد جلالة الملك محمد السادس على ضرورة إطلاق برامج ومبادرات أكثر طموحت , وإستثمار الإبتكارات التكنولوجيات الحديثة , في مجال إقتصاد الماء , وإعادة إستخدام المياه العادمة , بالإضافة إلى إعطاء عناية خاصة لترشيد إستعمال وإستغلال المياه الجوفية , والحفاظ على الفرشات المائية وذلك عبر التصدي لظاهرة الضخ الغير القانوني للمياه الجوفية وحفر الأبار والأثقاب العشوائية والغير مرخصة

[32]جاء هذا البرنامج الوطني للماء إستجابة للتعليمات السامية , ويهدف هذا البرنامج إلى إعطاء دينامية جديدة للسياسة المائية بالمغرب بالإظافة إلى مواكبة التطور الإقتصادي والإجتماعي , ومعالجة النقص في المياه , حيث تم التوقيع على الإتفاقية الإطار لإنجاز هذا البرنامج خلال حفل ترأسه جلالة الملك محمد السادس نصره الله ,سنة 2020 بالقصر الملكي..

ولقد أبرز جلالة الملك محمد السادس من خلال خطابه على أن سياسة الماء ليست مجرد سياسة قطاعية تهم قطاع واحد فقط, و إنما هي مسؤولية مشتركة تهم العديد من القطاعات, وهذا ما يقتضي التحيين المستمر, للإستراتيجيات القطاعية , على ضوء الضغط على الموارد المائية وكذا تطورها المستقبلي , وحث جلالته على ضرورة الأخذ بعين الإعتبار, للتكلفة الحقيقية للموارد المائية, في مرحلة من مراحل تعبئتها , وما يقتضي ذلك من شفافية ونوعية , بكل جوانب هذه التكلفة.[33]

يمكننا أن نخلص من خلال المطلب الأول أن بلادنا تتوفر على موارد مائية لا بأس بها , سواء تعلق الأمر بالموارد المائية السطحية أو الباطنية , إلا نها تعاني جملة من المشاكل التي تشكل خطر أمام تثمينها وكذا حمايتها , كما يتميز قطاع الماء بالغرب بصعوبات هيدرولوجية تتمثل في التساقطات الغير منتظمة مكانيا وزمانيا وبضغط كبير ومتزايد على الموارد المائية لكن رغم كل هذه المخاطر نخلص أن الإستراتجية المتبعة حاليا بالمملكة مكنت بلادنا من الإستجابة إلى جميع المتطلبات دون تفريط أو تقصير خاصة في الفترات التي يعرف فيها المغرب جفاف, وهذا كله تحقق بفضل التجهيزات المائية المتوفر عليها , حيث أصبحت هذه الإستراتيجية التي تتركز بالأساس على تعبئة المياه تتطلب إتخاد تدابير إظافية تضمن تنمية مستدامة وإستغلال مندمج وعقلاني للموارد المائية المتاحة , لدى أصبح من الضروري التفكير بشكل جدي في ضرورة إعادة النظر في السياسة المتبعة في تدبير الموارد المائية وكذا الإسراع في تبني إستراتيجية جديدة تهدف إلى تدبير وترشيد معقلن أكثر للموارد المائية حتى نضمن إستمرارية هذه الموارد والحفاظ عليها وتعبئتها للأجيال القادمة.[34]

---

[33] عرض السيد وزير التجهيز والماء , الموارد المائية بالمغرب الإجراءات الحالية والمستقبلية , لقاء مع المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي 30 ماي 2023 ص 12.

[34] كضاض جليلة / وادريم مصطفى , الموارد المائية بالمغرب بين إشكالية التبذير وتحدي الندرة وحكامة التدبير , مجلة المعرفة ع 13 , السنة 2023 ,ص 1008/1007

المطلب الثاني : الإمكانات المائية الغير الإعتيادية بالمغرب كبديل

تعتبر سبل تعبئة المياه العادية لتلبية الحاجيات الوطنية محدودة وغير كافية لأن الطلب على المياه أصبح مرتفعا ولا زال في تزايد مرتفع عبر توالي السنوات فالإعتماد على الموارد المائية العادية وحدها سيصبح إستنزاف لهذه الموارد , كما أصبحت تكلفتها تعبئة هذه المياه مرتفعة , وهذا ما حتم على المغرب بذل مجهودات كبيرة في البحث عن بعض إمكانيات تعبئة الموارد المائية الغير العادية حيث عمل المغرب على نهج هذا الطريق لتوفير إمكانت مائية غير الإمكانات الطبيعية التقليدية تتمثل في تحلية مياه البحر (الفقرة الأولى) ثم التوجه نحو إعادة إستعمال المياه المستعملة (الفقرة الثانية)

الفقرة الأولى : تحلية مياه البحر بالمغرب

إن التطور الإقتصادي والإجتماعي للمملكة المغربية نتج عنه طلب كبير للموارد المائية , حيث قدر هذا الطلب الذي يخص التزويد بالماء الصالح للشرب والماء الصناعي بالإظافة إلى مياه السقي بحوالي 11.5 مليار متر مكعب منها 12 % للماء الصالح للشرب و 88 % للمياه السقوية كما أنه من المتوقع أن تصل هذه الحجيات إلى سقف 15.5% مليار متر مكعب بحلول سنة 2022 وهذا راجع إلى الإرتفاع في عدد السكان , بحيث يؤدي إلى الضغط على الموارد المائية والزيادة في نسبة الطلب عليها كما أن نسبة الطلب مرشحة للتزايد حيث يقدر أن تفوق 16.2% مليار متر مكعب بحلول سنة 2030 ولهذا أصبح الإعتماد على الموارد المائية الطبيعية والإعتيادية لوحدها غير كافي لتغطية الخصاص لهذا بدأ المغرب في رحلة البحث عن مصادر للمياه غير تلك المعتادة من أجل تغطية الحاجيات

المتزايدة على هذه المادة الحيوية وتعتبر عملية تحلية مياه البحر من أهم المصادر الجديدة للماء والتي يعمل المغرب على نهجها لسد خصاصه.[35]

أولا : المغرب وتحلية مياه البحر

تعرف تحلية مياه االبحر بأنها عملية يتم من خلالها تحويل مياه البحر أو المياه الباطنية الأقل ملوحة من ماء البحر إلى مياه عذبة صالحة للإستعمال بعد إزالة الأملاح والشوائب المعدنية , وهذه العملية تنقسم إلى ثلاثة طرق يتم من خلالها إعذاب المياه المالحة وهي :

- الإعذاب بالتقطير: هو تبخر جزء من الماء المالح تاركا وراءه الأملاح والعوائق وبقية الماء المالح الأكثرر تركيزا , ثم يكثف البخار الناتج بالتبريد ليكون ماء نقيا.
- الإعذاب بالأغشية : أو ما يسمى بتقنية التناضح العكسي, وهذا يتم بإستخدام لأغشية دقيقة تسمح بمرور الماء دونالأملاح بفظل الضغط المرتفع الذي يطبق على المياه الأكثر ملوحة, وتسمح أغشية أخرى بمرور أيونات الأملاح الموجبة أو السالبة في حين لا تسمح بمرور الماء.
- الإعذاب بالتجميد : وهذه الطريقة قليلة الإستعمال ويتم تجميد الماء المالح وتتجه الأملاح نحو سطح الجليد المتجمد وتفصل بغسل الجليد بالماء ثم يعاد إسالة الجليد.[36]

يعتبر اللجوء لتحلية مياه البحر أحد الحلول التي تهدف إلى تخفيف العبء على النظام البيئي , لكي يتم تحقيق نوع من التوازن في الطلب على المياه , كما أن تحلية المياه بأقسامها , تشكل الأمل في حل العديد من مشاكلالمياه في جل دول العالم.[37]

---

[35]جليلة كضاض / وادريم مصطفى , الموارد المائية بالمغرب بين إشكالية التبذير وتحدي الندرة وحكامة التدبير, مجلة المعرفة ع 13 فبراسر 2024 ص 999

[36]إدريس الحافيظ , الموارد المائية بالغرب , والتدبير والتحديات , الطبعة الثانية – 2021 ص 79

[37]الغوفيري حليمة , تحلية مياه البحر كآلية للحد من ندرة المياه بالمغرب , مجلة القانون والأعمال ع 103 ص 108

كما تبرز أهمية تحلية المياه مع تزايد عدد الساكنة والإرتفاع المتزايد على الماء , وأيضا الإستنزاف المتواصل والكبير للخزان الجوفي والعجز المائي و أيضا التغيرات المناخية التي تساهم بشكل كبير في التأثير على الموارد المائية الطبيعية ولهذا أصبح البحث عن مصادر مياه جديدة ضروري.

إن توجه المغرب نحو عمليات معالجة وتحلية مياه البحر ليس وليد اللحظة بل هي خيارات نهجها المغرب منذ سبعينيات القرن الماضي , وذلك بهدف تغطية العجز المائي التي تعرفه بلادنا بسبب ندرة الموارد المائية خصوصا بالمناطق الجافة الصحراوية والتي لا تتوفر على موارد مائية طبيعية كافية لتلبية جميع الحاجيات السكانية , وحتى إن وجدت بعض الأبار والأثقاب فهي لا تلبي حاجيات المياه بالنسبة لهذه المناطق.[38]

كما أن المغرب يستعد لمواجهة خطر العجز المائي بالتوجه نحو التركيز على عمليات تحلية مياه البحر, وذلك من خلال إستغلال الشريط الساحلي الذي يتوفر عليه حيث يبلغ طوله 3500كلم , وهذا عبر مشروع متطور تعمل الدولة على تنفيذه وذلك لتدارك الخصاص وتلبية حاجيات الساكنة من الماء , خصوصا مع الإحتمالية الكبيرة والمتوقعة لإنخفاض تكلفة تحلية المياه في المستقبل وذلك نظرا لتسارع التطور التكنولوجي واللوجيستيكي.[39]

حيث تمكن المغرب بفعل القيادة السامية لجلالة الملك محمد السادس إلى حدود سنة 2024 بإنجاز 14 محطة تعمل في مجال تحلية مياه البحر , والتي تتمكن من إنتاج 192 مليون متر مكعب سنويا , وهناك 6 محطات أخرى في طور الإنجاز بقدرة 135 مليون متر مكعب سنويا وتعد محطة تحلية المياه بالدار البيضاء أكبر محطة ببلادنا سيتم إحداثها بقدرة تتجاوز 300 مليون متر مكعب سنويا حيث أكد السيد وزير التجهيز والماء خلال الجلسة البرلمانية أن إنجاز محطة تحلية مياه البحر في مدينة الدار

---

[38] السامي عبدالمجيد / الخلفاوي حسن / متوكل عبد الله , المغرب وسياسة تدبير ندرة الموارد المائية , المجلة المغربية للسياسات العمومية ع 26-27 , السنة 2023 ,ص 184

[39] إدريس الضحاك , الماء والقانون , مؤسسة الذاكرة للدراسات والأبحاث , الطبعة الثانية , مطبعة الأمنية , الرباط 2020 ص 14

البيضاء سينطلق قبل نهاية سنة 2024 في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أن تتم الإنطلاقة الفعلية لها سنة 2027.[40]

لكن كما سبقنا وأشرنا أن مشاريع إنجاز محطات تحلية مياه البحر تهم بالدرجة الأولى المناطق الجفة والصحراوية التي تعرف ندرة في التساقطات المطرية وكذا قلة الموارد المائية الطبيعية ممايصعب عليها تلبية الحاجيات المائية وحتى مع وجود الأبار في مثل هذه المناطق فالمياه بها تتميز بملوحة مرتفعة البعض منها يتجاوز10غ مثل مياه الفرشة المائية بمدينة العيون , وعلى هذا الوقع ركز المغرب على بناء أغلب محطات لتحلية المياه بالمدن الجنوبية الصحراوية[41] والتي تنتج نسب مهمة ولتوضيح هذا أنظر الجدول التالي :

الجدول 2 :الطاقة الإنتاجية لتحلية مياه البحر بالمدن الجنوبية

المركز الحضري	مصدر الماء المعالج	تاريخ إنشاء المحطة	الصبيب اليومي بـ م^3
طرفاية	ماء البحر	1976	75
بوجدور	ماء البحر	1977	250
طرفاية	ماء مالح	1983	120
السمارة	ماء مالح	1986	330
بوجدور	ماء البحر	المرحلة الأولى 1995 المرحلة الثانية 2005	800 2400
العيون	ماء البحر	المرحلة الأولى 1995 المرحلة الثانية 2005	7000 6000
طرفاية	ماء مالح	2001	800
طان طان	ماء مالح	2003	1700

المصدر بتصرف : (الحافيظ إدريس)

[40]كلمة السيد نزار البركة , وزير التجهيز والماء المغربي , خلال الجلسة البرلمانية

[41]السامي عبد المجيد / الخلفاوي حسن / متوكل عبد الله , المغرب وسياسة تدبير ندرة الموارد المائية , بين الماضي والحاضر , المجلة المغربية للسياسات العمومية ع 26-27 , السنة 2023 , ص184

ثانيا : الأساس القانوني لتحلية مياه البحر بالمغرب

تميز المغرب بترسانة قنونية كثيرة تنظم موارده المائية لكن في ما يخص موضوع تحلية مياه البحر لم يتم التطرق له إلا في القانون 36.15 الذي خصص الفرع الثاني من بابه الخامس كاملا لموضوع تحلية مياه البحر.

حيث يمكن إنجاز مشروع تحلية مياه البحر في إطار عقد شراكة بين القطاع العام والخاص , وحسب المادة الأولى من القانون 46.18[42] المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص " عقد الشراكة هو عقد محدد المدة, يعهد بموجبه شخص عام إلى شريك خاص ... صيانة أو إستغلال منشآة أو بنية تحتية أو معدات أو ممتلكات غير مادية أو تقديم خدمات ضرورية لتوفير مرفق عمومي" بداية يودع ملف طلب الأمتياز مقابل وصل بالتسلم لدى الإدارة التابع لها الاستعمال المخصص للمياه المحلات يتضمن التراخيص المنصوص عليها في التشريع المتعلق باستغلال الملك العمومي البحري.[43]

ومن الضروري أن يتضمن عقد الإمتياز المتعلق بتحلية مياه البحر اولا الغرض من إستعمال المياه المحلاة وكذا تحديد الأملاك موضوع الاسترجاع أو الرجوع عند نهاية الإمتياز بلاإظافة إلى أن مدة عقد الإمتياز لا تتعدى 30 سنة قابلة للتمديد كما يجب أن يحدد في العقد طبيعة المنشآت والتجهيزات المقررة ,ايضا أجل وشروط إنجازها , ثم شروط إستغلال الإمتياز لا سيما إستمرار التزويد بالماء وصيانة المنشآت والتجهيزات والمراقبة الصحية لجودة المياه واحتساب حجم المياه , ثم تحملات صاحب الإمتياز والتزاماته الخاصة, مكا يجب أن يتضمن عقد الإمتياز المتعلق بتحلية مياه البحر على النظام المالي للإلتزام لاسيما أجرة صاحب الامتياز وكيفيات تحصيل فاتورات التزويد بالماء والتدابير التي يجب إتخاذها من طرف صاحب الإمتياز لتجنب تدهور البيئة , كما تعتبر ضرورية تضمين شروط

[42]القانون رقم 46.18 القاضي بتغيير وتتميم القانون 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص منشور بالجريدة الرسمية عدد 6866.24 رجب 1441 الموافق ل 19 مارس 2020

[43]المادة 73 من القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء

إسترجاع الامتياز وسحبه وإسقاط الحق فيه و أيضا شروط رجوع المنشآت إلى الدولة عند نهاية الإمتياز وأخيرا النود المتعلقة بالغرامات المطبقة وكيفيات إحتسابها في حالة إخلال صاحب الإمتياز بإلتزاماته.[44]

ونذكر أن المشرع المغربي قد أقر إمكانية خضوع تحلية مياه البحر المنجزة من طرف شخص ذاتي أو إعتباري خاضع للقانون الخاص لتلبية حاجياته الذاتية لنظام الترخيص.[45]

أما في حالة عدم إنشاء وحدة التحلية والمنشآت والتجهيزات الملحقة بها خلال أجل 4 سنوات التي تلي تبليغ الترخيص أو عقد الإمتياز لتحلية مياه البحر يصبح هذا الترخيص أو عقد الإمتياز غير مفعول.

غير أنه يمكن للإدارة التابع لها الإستعمال المخصص للمياه المحلاة في حالة ما لم يتم إنجاز وحدة التحلية والمنشآت والتجهيزات الملحقة بها في الأجل المشار إليه في الفقرة أعلاه أن تقوم بناء على طلب معلل من صاحب الإمتياز أو المستفيد من الترخيص بمنحه, أجلا إضافيا لا يقبل أن يتعدى سنتين.[46]

لا يمكن أبدا تفويت حق الإمتياز أو تحويل الترخيص غلى أي كان دون الحصول على المو افقة من طرف الإدارة التابع لها الاستعمال المخصص للمياه المحلاة كما أن عقد الإمتياز أو قرار الترخيص يحدد كيفيات هذا التفويت أو التحويل.[47]

---

[44] يتعين على الإدارة التابع لها الإستعمال المخصص للمياه المحلاة أن تقوم , قبل تطبيق الغرامات وطبقا للشروط المنصوص عليها في عقد الإمتياز, بتوجيه إعذار إلى صاحب الإمتياز لأجل احترام إلتزاماته التعاقدية التي أخل بها (الفقرة الأخيرة من المادة 74 من القانون 36.15 المتعلق بالماء)

[45] المادة 75 من القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء

[46] المادة 76 من القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء

[47] المادة 77 من القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء

ثالثا : دور تحلية مياه البحر في الحد من العجز المائي بالمغرب

إن سنوات الجفاف التي توالت على المغرب أبانت بشكل واضح الضعف الذي تعيشه بلادنا في بعض الأنظمة المائية , لا يمكن نكران الجهود التي بدلها المغرب منذ عقود خلت في تدبير الموارد المائية , بداية بتشييد السدود لتعبئة وتخزين الماء لضمان الأمن المائي بالمملكة.[48] ثم إنجاز الأبار والأثقاب التي مكنت بشكل مقبول وفرة مياه الشرب والسقي وكذا المياه الصناعية لعدة مناطق ببلادنا لاسيما المناطق الجافة, إلا أن تزايد خطر التغيرات المناخية وكذلك إرتفاع عدد السكان والذي أدى إلأى إرتفاع الطلب على المياه , أصبح مفروض على الدولة المغربية التفكير والبحث عن حلول تمكن من إيجاد حلول بديلة تساهم في توفير وتعبئة الموارد المائية والحصول أيضا على مصادر مائية أخرى لسد حاجيات الساكنة.

وكانت عمليات تحلية مياه البحر من الحلول البديلة والسبل الجديدة في تلبية حاجيات الساكنة كما أصبحت هذه المحطات من المصادر الرئيسية للمياه خصوصا بالأقاليم الجنوبية العيون, بوجدور , الداخلة , طانطان... حيث أصبحت محطات تحلية مياه البحر بهذه المدن تنتج يوميا ملايين متر مكعب من المياه والتي أصبحت تغطي حاجيات هذه المناطق , ولتوضيح أهمية محطات تحلية مياه البحر في مواجهة العجز في المياه وتحقيق الأمن المائي خصوصا بالمناطق الجنوبية للمملكة أنظر الجدول التالي:

[48] العيوني عبد الكريم , الوقف المائي مقاربة فقهية قانونية واقتصادية في ضوء التجربة المغربية , منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ,المملكة المغربية مطبعة الأمنية الرباط 2021

الجدول 3: أهم المعطيات المتعلقة بمحطات تحلية مياه البحر بالمغرب

الإستراتيجية الوطنية للماء	المدن المعنية	الحسيمة، السعيدية ،الدار البيضاء (125+125) آسفي، الجديدة، الصويرة، أكادير، سيدي إفني، العيون، بوجدور، طنطان.
	الحجم المقترح (مليون متر مكعب سنويا)	400
المحطات المنجزة	المدن المعنية	العيون، بوجدور، أخفنير، الحسيمة، أكادير(تستغل للسقي أيضا) والماء الصناعي لمشاريع المكتب الشريف للفوسفاط بالجرف الأصفر والعيون.
	القدرة الإنتاجية(مليون متر مكعب سنويا)	147
المحطات قيد الإنجاز	المدن المعنية	طرفاية، سيدي إفني، العيون، والماء الصناعي لمشاريع المكتب الشريف للفوسفاط بالجرف الأصفر والعيون
	القدرة الإنتاجية(مليون متر مكعب سنويا)	49
المحطات في طور الإطلاق	المدن المعنية	الداخلة: تك اختيار الشريك من القطاع الخاص وتوقيع العقدة المتعلقة بالمشروع. الدار البيضاء سطات برشيد والجديدة: سيتم قريبا إطلاق طلبات إبداء الاهتمام من أجل إنجاز المشروع بشراكة بين القطاعين العام والخاص.
	القدرة الإنتاجية (مليون متر مكعب سنويا)	330
المحطات المبرمج دراستها	المدن المعنية	آسفي والجهة الشرقية (الناظور – السعيدية) وكلميم
تأخير مشاريع تحلية مياه البحر	مشروع تحلية مياه البحر لدعم تزويد مدينة الدار البيضاء الكبرى بالماء الصالح للشرب التي من المتوقع أن تعرف عجزا من الماء على المدى المتوسط (2025) مشاريع تحلية مياه البحر بمدينة السعيدية سنة 2019 مما ترتب عنه عجز مائي خاصة للمدن الشمالية الشرقية. وكذا تأخير توسعة محطات سيدي إفني وبو جدور والعيون.	

49

ويعتبر اللجوء إلى عمليات تحلية مياه البحر بجنوب المغرب ليس وليد اللحظة بل قبل عدة سنوات , والأن تتوجه المملكة المغربية إلى إطلاق مشاريع ضخمة لتحلية مياه البحر بمجموعة من المدن الساحلية ولعل أهمها المحطة المتوقع بداية الأشغال فيها في أفق سنة 2024 والتي ستبدأ في العمل مع مطلع سنة 2027 بهدف تنويع مصادر التزويد بالمياه.

[49] عرض حول ندرة المياه والتدابير الإستعجالية لتأمين التزويد بالمياه , لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة , وزارة التجهيز والماء , فاتح مارس 2022 ص 12

الفقرة الثانية : إعادة إستعمال المياه المستعملة (المياه العادمة)

إن تحلية مياه البحر ليست البديل الوحيد الغير التقليدي لتوفير المياه بل هناك عملية أخرى لا تقل أهمية وهي إعادة إستعمال المياه المستعملة أو مايسمى بالمياه العادمة والتي أصبحت بديلا لمجموعة من الدول لإنتاج المياه وتوفيرها لسد الخصاص.

أولا : ماهية المياه العادمة أقسامها ومصادرها

إن مفهوم المياه العادمة مفهوم عصري ظهر مع نذرة المياه الطبيعية وعنما إنطلق الإنسان للبحث عن حلول وبدائل للموارد الطبيعية برز مفهوم المياه العادمة وقد وردت عدة تعريفات للمياه العادمة نذكر منها ثلاثة تعاريف مختصرة ومركزة وهي:

المياه العادمة : هي تلك المياه الملوثة بفعل مواد صلبة أو مواد غازية أو سائلة أو فعل كائنات دقيقة و نتجت أو تخلفت عن المنازل والمتاجر والمطاعم وطذا المنسآت البلدية.

المياه العادمة : هي المياه الناتجة عن إستخدامات التجمعات السكانية بالإضافة إلى مياه الصرف الزراعي أو الصناعي.[50]

المياه العادمة : المياه الناتجة عن أنشطة الإنسان في السكن والصناعة والزراعة و إفرازات الحيو انات.[51]

ومن خلال كل هذه التعاريف السابقة يمكننا القول أن المياه العادمة هي تلك المياه التي تم تلويثها نتيجة الإستخدامات المنزلية أو السكانية أو الإستخدامات الزراعية بالإضافة إلأى الأنشطة الصناعية زيادة على على ما خالطها أو تسرب إليها.[52]

---

[50]موقف الشريعة الإسلامية من مشكلة ندرة المياه ص 330 نقلا عن تأثير استخدام مياه الصرف على التربة , مؤتمر الخليج الثالث ص 194

[51]غرايبة سامح / أحمد فرحان , المدخل إلى العلوم البيئية ص 297

وتنقسم المياه العادمة إلى نوعين الأول هي تلك المياه الواردة من دورات مياه المنازل , وتسمى بالمياه السوداء (مياه المجاري أو الصرف الصحي) , والنوع الثاني هي المياه الواردة عن الأنشطة الأخرى للمدينة , وتسمى بالمساه الرمادية.

ومياه الصرف الصحي تتكون من فضلات الإنسان ونفايات الطعام والقمامة بالإضافة إلى الورق وبعض الألياف وكذا الماء المستخدم في غسل الملابس أو الإستحمام وقد كشفت الأبحاث الحديثة أن المياه العادمة المنزلية تحتوي على هيدرات[53] الكربون, والدهون تم الأحماض الأمينية وكذلك الأحماض الذائبة بالإضافة إلى العديد من المواد الأخرى حيث أكدت الأبحاث أن عدد المركبات الكميائية في المجاري المنزلية تقدربين 40 و50 مركبا كميائيا.

وفي ما يخص الفضلات الصناعية فتحتوي هي الأخرى على مواد كيميائية ضارة , هذه الأخسرة تكون متجانسة أكثر من المواد الموجودة في المياه المنزلية , لكن المياه الناتجة عن الفضلات الصناعية تحتوي على مواد سامة وأكثر خطورة وشديدة التركيز بالإضافة إلأى صعوبة تحليلها وتفكيكها.

وأخيرا الفضلات الزراعية فإن معضمها يتكون من المبيدات الكيماوية والحشرية بالإضافة إلى المبيدات العضوية , ومخلقات الأسمدة الزراعية المعدنية , ومن أهمها مركبات النترات , مركبات الفسفور وتعرف أيضا فضلات المياه الزراعية من بول وغائط الحيوانات.

وخلاصة لهذا فالمياه العادمة تتكون من شوائب الملوثات أولا وهذه الأخيرة بدورها تتكون من مواد إما أن تكون صلبة أو سائلة أو حتى غازية , وهذه بدورها تنقسم إلى مواد عضوية[54] تشكل النسبة

---

[52]البعداني, محمد نعمان محمد علي ,معالجة وتطهير المياه العادمة, دراسة فقهية مقارنة , مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإنسانية س19 ,عدد خاص ص 282

[53]يتم العمل بمصطلح الهيدرات في الكيمياء اللاعضوية والكيمياء العضوية للإشارة إلى المواد التي تحتوي على ما يسمى بماء التبلور

[54]تعتبر المواد العضوية هي كل المواد التي يتدخل عنصر الكربون في تركيبها وتحتوي أيضا على الهيدروجين وقد تحتوي أيضا على الأكسجين والنتروجين , مثل النشويات والبروتينات وكذا الدهون, والمواد العضوية تقبل التحلل إلى مواد أخرى بسيطة أو غازات بواسطة البكتيريا والكائنات الحية الدقيقة. إعادة إستخدام المياه العادمة (مياه الصرف المعالجة) للسروري ص 240

الأكبر (تتكون من : عناصر الكربون , الهيدروجين , الأوكسجين , النتروجين , الحديد , الفسفور, الكبريت , البروتينات , الكربوهيدرات , الدهون) ومواد أخرى غير عضوية (ومعضمها الأملاح المعدنية , العناصر الثقيلة , الأتربة , الرمال), وهذه المواد إما أن تكون عالقة أ, ذائبة وتعرف أيضا المياه العادمة مكونات أخرى ميكروبيولوجية (الفيروسات , الفطريات , البكتيريا , الحيونات وحيدة الخلية كالبروتوزوا , وحيونات أكبر حجما كالنيماتود , الحشرات , بيوض الديدان المعوية , وقد تتسبب بعض هذه الكائنات الحية أمراضا خطيرو للإنسان[55]

تجمع المياه العادمة من عدة مصادر, وتعتمد الكميات التي تجمع من هذه المصادر على المصدر, وكذا نوعية نظام وتقنية التجميع المستعملة فيها وهذه المصادر هي :

1 : المياه المستعملة في الأغراض المنزلية والتجارية وغيرها , كالفنادق والمدارس والمطاعم...

2 : مياه الإستعمالات الصناعية

3 : المياه الناتجة عن مختلف الأنشطة الزراعية

4 : مياه الأمطار وهذه في حالة دمج شبكة المجاري بشبكة تصريف السيول

5 : المياه المسربة من عدة مصادر وخاصة الجوفية

وتحتوي هذه المياه على عدة عناصر صلبة وذائبة , ويمثل الماء فيها نسبة 99% والباقي عبارة عن ملوثات وتحتوي هذه المياه على نسبة 80% من المياه العذبة المستهلكة.[56]

[55] البعداني, محمد نعمان محمد علي , معالجة وتطهير المياه العادمة , دراسة فقهية مقارنو , مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية ع س19 عدد خاص ص 284

[56] البعداني , محمد نعمان محمد علي , معالجة وتطهير المياه العادمة , دراسة فقهية مقارنة , مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية ع س19 عدد خاص ص 284

ثانيا : الإطار القانوني لإستعمال المياه المستعملة بالمغرب

إلى وقت قريب كان التشريع المائي بالمغرب يشمل عدة نصوص قانونية تهود بعضها إلى بداية عهد الحماية , كما عرف أيضا المغرب نصوصا أخرى تنظم الماء مع فترة الإستقلال إلا أن هذه النصوص أصبحت لا تتلائمع حاجيات هذا العصر, فالتنمية الإقتصادية والإجتماعية في ظل العولمة قانونا حديثا وناجعا يتماشى والمتطلبات الحديثة في مجال الماء , وذلك بهدف تنمية الرصيد المائي بالمملكة وكذا تأمين الحاجيات المتزايدة على المياه.[57]

إن موضوع الإستعمال المنزلي للمياه ,لم يتم التطرق له في هذه النصوص وكانت البداية الأولى لهذا الموضوع مع إصدار القانون رقم 10.95 المتعلق بالماء والذي يضم 123 مادة موزعة على 13 باب[58] حيث أن مجموع المواد التي تطرقت للماء المخصص للإستعمال المنزلي 24 مادة أي ما يعادل 19.5 % من مجمل المواد الواردة بهذا القانون حيث أصبح بموجبها إلزاما أن تكون المياه المخصصة للإستعمال الغذائي مياه صالحة للشرب طبقا لمعايير الجودة المحددة , وفي ما يخص المياه المخصصة للإستعمال الصناعي هناك غياب شبه تام لمواد قانونية واضحة وصريحة تخص إستعمالات الماء في القطاع الصناعي رغم أن المجال الصناعي يعتبر من أكثر القطاعات تلويثا للمياه بإستثناء بعض المواد القانونية التي تمنع تلويث المياه.

لكن يبقى القانون 10.95 ناقصا لعدم تطرقه لموضوع إعادة إستعمال المياه المستعملة أو ما يسمى بالمياه العادمة وبقي الإشكال مطروحا حتى جاء القانون 36.15 المتعلق بالماء والذي يضم في طياته 123 مادة موزعة على 24 فرع و 12 باب.[59] ولقد خصص لهذا الموضوع فرعا كاملا من الباب الخامس وتضمن هذا الفرع 8 مواد كلها تتعلق بإعادة إستعمال المياه المستعملة (المياه العادمة)

---

[57]بوحامد أحمد , إشكالية تدبير المياه وإستعمالها بالمناطق الجافة : " إقليم شيشاوة نموذجا " أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الموسم الجامعي 2018/2017 ص 279

[58]القانون رقم 10.95 المتعلق بالماء عدد 4325 , 24 ربيع اللآخر 1416 الموافق ل 20 سبتمبر 1995

[59]القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء , عدد 6494 , 21 ذو القعدة الموافق ل 25 غشت 2016

وبموجب مقتضيات هذا القانون فقد وجب أن يكون إستعمال أو إستغلال المياه المستعملة سابقا , لأي غرض كان, مطابقا لمعايير الجودة اللازمة حسب الإستعمال والإستغلال المحدد بنص تنظيمي.[60]

ولقد أبرز القانون 36.15 ضرورة عدم إعادة إستعمال المياه المستعملة المصفاة لغرض الشرب أو لغرض تحضير أو تعبئة أو حفض منتوجات أو مواد غذائية كما يجب عدم الترخيص بإعادة إستعمال المياه المستعملة لأي غرض من الأغراض السابقة, كما ان كل إعادة إستعمال للمياه المستعملة أو العادمة تخضع لترخيص من وكالة الحوض المائي بعد إستطلاع رأي الإدارة , باللإضافة إلى تحديد الترخيص بإعادة الإستعمال على مدة الترخيص التي لا يجوز أن تتعدى 20 سنة قابلة للتجديد كما يعلق هذا الترخيص أو يسحب بدون اي تعويض في هذه الحالات :

1 : إستعمال المياه لغرض أخر غير الغرض المرخص به.

2 : إذا توقفت تصفية المياه المستعملة إذا كانت هذه التصفية إجبارية

3 : إذا تدهورت جودة المياه المستعملة المصفاة

حيث تحدد كيفيات تتبع جودة المياه المستعملة من طرف المستعمل أو مالك أو مسير محطة تصفية المياه المستعملة بنص تنظيمي.[61]

وزيادة على هذا فقد منح القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء الحق لكل من يعيد إستعمال المياه المستعملة أن يستفيد من المساهمة المالية وكذا المساعدة التقنية لوكالة الحوض المائي , ونص نفس القانون ضرورة معالجة الأوحال التي تخلفها تصفية المياه المستعملة.[62]

وإلى غاية كتابة هذه الأسطر يمكننا القول أن القانون رقم 36.15 قد أحاط بجميع زوايا موضوع إعادة إستعمال المياه المستعملة أو العادمة من خلال مواده المنظمة له لكن لبد من المشرع

---

[60] المادة 64 من القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء

[61] المواد 65 , 66 , 67 من القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء

[62] المواد 68 و 70 من القانون رقم 35.16 المتعلق بالماء

المغربي أن يكون مواكبا لهذا القانون فالتطور الإقتصادي والإجتماعي الذي يعرفه المغرب مع مرور الوقت تظهر ثغرات في مواد هذا القانون.

ثالثا : أهم إنجازات المغرب في مجال إعادة إستعمال المياه المستعملة

يعرف المغرب تطورا عمرانيا مهول وتوسعا في المدن , بالإظافة إلى إرتفاع الطلب على المياه وتزايد حاجيات السكان , بالمقابل تطورت معها كميات كبيرة جدا من المياه العادمة والتي يتم تصريفها في الطبيعة مثل البحار والأودية , وللحد من تأثيراتها السلبية على البيئة فقد تم ربطها بشبكات الصرف الصحي , والعمل على تنقيتها ومعالجتها قبل صبها بالمجال الطبيعي , رغم إرتفاع تكلفة معالجة هذه المياه وكذا نقلها إلى أماكن الستغلال,لكن يبقى هذا النوع من الموارد المائية الغير إعتيادية مهما جدا ولا يمكن الإستغناء عنه خصوصا بالمناطق التي تعرف حالات الجفاف ك المناطق الشرقية والجنوبية الصحراوية , فالموقع الجغرافي وكذا الطابع المناخي لبلادنا يتحتم عليه إستغلال المياه العادمة لإتخاذها مورد مائي مهم يساهم في سد الخصاص المائي بالمملكة وذلك من خلال معالجتها وإعادة إستعمالها في المجالات المناسبة والمنصوص عليا قانونا مثل :

1 : ري الزراعات العلفية والصناعية والأشجار

2 : ري المناطق الخضراء والغابات

3 : إستعمالها في المجال الصناعي

4 : تغذية المياه الجوفية

شهد المغرب إرتفاعا كبيرا في الكمية السنوية للمياه العادمة المنزلية خلال العقود الثلاثة الأخيرة حيث إنتقلت من 48 مليون متر مكعب إلى 500 مليون متر مكعب مابين سنة

1960 و 1996 حيث صعدت مرة أخرى إلى 700 مليون متر مكعب سنة 2010 لتصل حجم هذه المياه نحو 900 مليون متر مكعب سنة 2020 والشكل أسفله يوضح ذلك:

الشكل 4 : تطور كمية المياه العادمة المقدوفة بمليون متر مكعب سنويا

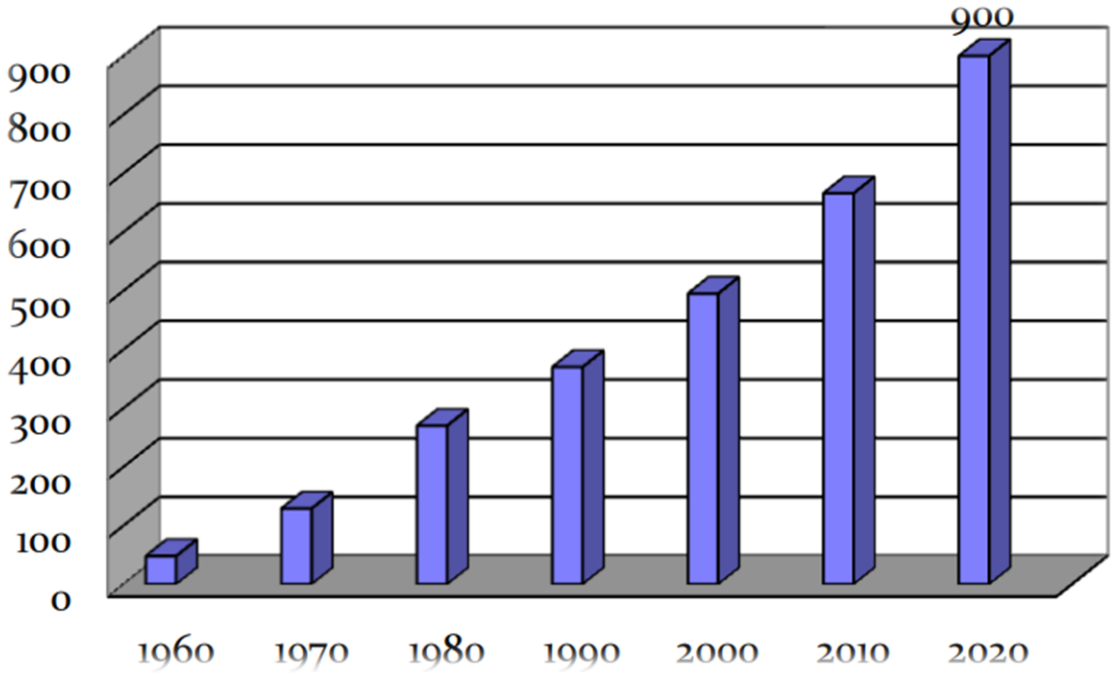

المصدر: وزارة التجهيز والماء

ولقد عمل المغرب على إدراج عملية إعادة إستعمال المياه المستعملة ومعالجة المياه العادمة ضمن مخططاته الإستراتجية ، نظرا للأهمية التي تمتاز بها , وذلك من خلال إطلاق البرنامج الوطني للتطهير السائل منذ سنة 2005 ولقد هم هذا البرنامج بناء محطات معالجة المياه العادمة (معالجة أولية وثانوية وحتى ثلاثية) وذلك بهدف تجهيز 330 مدينة ومركزا حضريا بإجمالي يفوق 10 ملايين نسمة, وحددت الأهداف المسطرة في البرنامج بتحقيق مستوى ربط بالشبكة بنسبة 80% في المناطق الحضرية و أيضا 80% من المياه العادمة.[63] ولقد تم تسجيل نتائج حسنة في هذا الصدد بحيث عرفت نسبة الربط بشبكة المياه العادنة إرتفاعا إلى 76% سنة 2018 مقابل 70% سنة 2005

[63] البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة

أي بزيادة نسبة 6% خلال مدة 13 سنة وكذا إنشاء 140 محطة لمعالجة المياه العادمة مقابل 21 محطة أثناء إطلاق البرنامج , حيث بلغ حجم المياه العادمة المعالجة 304.47 مليون متر مكعب سنويا أي ما يعادل 45.5% من المياه العادمة المجمعة.[64]

ونظرا لندرة الموارد المائية ببلادنا , فالمياه العادمة المعالجة تعتبر موردا مهما لمجموعة من الأنشطة كما يتمكن المغرب من خلالها تلبية حاجيات عدة قطاعات مثل إعادة إستخدام هذه المياه في القطاع الفلاحي وسقي المساحات الخضراء بما في ذالك ملاعب الغولف ومعالجة المياه العادمة غالبا ما يتم إستغلال المياه المنتجة عن هذه العملية في تلبية حاجيات المساحات الخضراء وملاعب الغولف حيث تم إطلاق 33 مشروعا بهذا الصدد شنة 2020 كما يتم إستخدام هذه المياه أيضا في الأنشطة الصناعية , ونذكر أن المكتب الشريف للفوسفاط يقوم بإستخدام المياه العادمة المعالجة من أجل غسل الفوسفاط وذلك علر 3 محطات هي محطة المعالجة بخريبكة ونشأت سنة 2010 ثم محطة ين جرير سنة 2016 ومحطة مدينة اليوسفية سنة 2018 , كما يعمل المغرب أيضا على إستعمال المياه المعالجة في تغدية المياه الجوفية حيث يتم تعبئة المياه طبقات المياه الجوفية بالمياه السطحية وذلك عبر مجاري المياه العادمة المعالجة وأخيرا تحويل المياه العادمة المعالجة إلى مياه صالحة للشرب حيث تعتبر هذه العملية من الناحية التقنية ممكنة غير أن الإشكالية المطروحة هي تقبل المجتمع هذه التقنية وتعتبر هذه العملية من أهم العمليات في توفير مصادر المياه الصالحة للشرب ببلدان أستراليا وناميبيا وحتى سنغافورا وغيرها.[65]

ونظرا لأهمية عملية إعادة إستعمال المياه المستعملة ومعالجتها أدرجها المغرب كمحور رئيسي ضمن محاور البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب السقي 2020 – 2027 من خلال تدابير

---

[64]السامي عبد المجيد / الخلفاوي حسن / متوكل عبد الله , المغرب وسياسة تدبير نذرة الموارد المائية : بين الماضي والحاضر , المجلة المغربية للسياسات العمومية ع 26- 27 , السنة 2023 ص 183

[65]السامي عبد المجيد / الخلفاوي حسن / متوكل عبد الله , المغرب وسياسة تدبير ندرة الموارد المائية : بين الماضي والحاضر , المجلة المغربي و للسياسات العمومية , ع 26-27 ص 184

إستباقية لمواجهة تداعيات الجفاف وتأمين التزويد بالمياه عبر برنامج إستعجالي وتكميلي خلال إتفاقيتين لشراء 26 محطة متنقلة لتحلية مياه البحر و15 محطة لإزالة المعادن من المياه بتكلفة تصل 600 مليون درهم و 20 محطة إضافية ب 375 مليون درهم وكذلك شراء 768 شاحنة صهريجية بتكلفة 508 مليون درهم وكراء أخرى ب 555 مليون درهم وتعد التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج الإستعجالي 2.80 مليار مليون درهم.[66]

ومن بين المشاريع المهمة والكبرى في هذا المجال نجد مشروع إعادة إستعمال المياه العادمة المعالجة في العاصمة الرباط , حيث يرتقب إنشاء مشروع قد يكون الأكبر عالميا في مجال إعادة إستعمال المياه العادمة بالمناطق الحضرية , بمعدل إنتاج يومي سيعرف إنتقالا من 36 ألف متر مربع في بداية المشروع إلى 56 ألف متر مكعب في اليوم , حيث من المرتقب أن يغطي هذا المشروع من ناحية السقي جميع المساحات الخضراء وملاعبالغولف المتواجدة بمدينة الرباط.[67]

إن إعادة إستعمال المياه العادمة المعالجة لسقي المساحات الخضراء وملاعب الغولف ستكون الهدف الأول لوزارة التجهيز والماء حيث سيتم إعادة 100 مليون متر مكعب سنة 2027 وهذا يخص كل من مدن الدار البيضاء , أكادير, طنجة , أصيلة , وجدة , الناظور, بركان , الجديدة بالإضافة إلى سطات وفاس ومكناس وصفرو و إفران والقنيطرة وسلا والصخيرات تمارة وبن سليمان المحمدية والحوز, الصويرة وورزازات وأخيرا الداخلة.[68] ولحدود سنة 2024 وصل المغرب إلى 158 محطة لمعالجة المياه العادمة حسب السيد وزير التجهيز والماء نزار البركة , ولقد أكد جلالة الملك محمد السادس عبر خطابه السامي بمناسبة إفتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية

[66] عرض لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة , وضعية الموارد المائية ببلادنا الإجراءات المتخذة والبرنامج الإستعجالي لضمان الماء ص 15 , 24 يناير 2024

[67] اسليماني مصطفى , الأساليب البديلة لتعزيز الأمن المائي بالمغرب , مجلة المنبر القانوني ع 23 ص 104 أكتوبر 2023

[68] المرجع السابق ص 16

الحادية عشر على ضرورة إطلاق برامج ومبادرات أكثر طموحا , وإستثمار الإبتكارات والتكنولوجيات الحديثة في مجال إستخدام المياه العادمة.[69]

المبحث الثاني : الأليات التشريعية والمؤسساتية للموارد المائية بالمغرب

تعتبر مسألة تدبير المياه بالمغرب أولوية قصوى منذ عهد الحماية , وذلك عبر مختلف توجهات السياسات العمومية المغربية , وهذا يتضح من خلال الحضور القوي لهذه المسألة بمختلف المخططات والبرامج الوطنية وكذا الجهوية المعتمدة من قبل المملكة.

وهذا الإهتمام تقوى نتيجة للإختيارات الإقتصادية لبلادنا التي أولت أهمية بالغة للمياه نظرا للدو الذي يلعبه هذا الكائن الحي في إنجاح البرامج الإقتصادية والإجتماعية , والتي تهدف إلى إحداث إصلاحات هيكلية في كافة مناطق المملكة , وعليه يجب على كل برنامج إنمائي أن يتعامل معه وأخد بعين الإعتبار أهمية الماء كمورد أساسي والذي أصبح في خطر بسبب العديد من العوامل منها الطبيعية وأخرى بشرية , وقد أدت التحولات الهيكيلية التي عرفها الإقتصاد المغربي و أيضا التطورات الديموغر افية, وما نتج عن ذالك من أنشطة صناعية و إقتصادية ومنجمية وسكنية وخدماتية وسياحية ...إلخ إلى إلحاق أضرار كبيرة بمنظومة الموارد المائية سواء من الناحية الكمية أو النوعية.[70]

ويعتبر الإطار القانوني والمؤسساتي من أهم الأركان لنهج السياسات العمومية ونظرا لإعتبار السياسات المائية بالمغرب تدخل الضمن السياسات العمومية لبلادنا وذات أهمية بالغة لتحقيق النمو الإقتصادي ومتطلبات التنمية المستدامة فكان من الضروري سن تشريع يؤطر كافة التدخلات المرتبطة بتدبير وكذا إستغلال الموارد المائية ببلادنا (**المطلب الأول**) والإطار القانوني وحده غير كافي

---

[69] عرض السيد وزير التجهيز والماء , الموارد المائية بالمغرب الإجراءات الحالية والمستقبلية في لقاء مع المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي ص 12 , 30 ماي 2023

[70] بلفاطمي هند , السياية المائية بالمغرب , مجلة الحقوق , ع 23 ص 225 . 2021

لتدبير السياسات المائية ببلادنا لذلك لبد من خلق منظومة مؤسستية تسهر على تدبير السياسات المائية بالمملكة (المطلب الأول)

المطلب الأول : الإطار القانوني للسياسات المائية بالمغرب

يكيف الماء على أنه موردا طبيعيا وأساسيا للحياة ومادة ضرورية يرتكز عليها الجزء الأكبر من الأنشطة الإقتصادية للإنسان , كما أنه وأصبح الماء موردا نادرا يتميز توفره بعدم الإنتظام في الزمان والمكان وشديد التأطر بالتغيرات المناخية الطبيعية وحتى بالإنعكاسات السلبية للأنشطة البشرية , مما ألزم الدولة البحث عن طرق وسياسات عمومية ناجعة في مجال تدبير المياه المحافظة عليه وتعبئته , الأمر الذي يقتضي تدبيره وهيكلته بإطار قانوني محكم ومثين.[71] فالإطار التشريعي بالمملكة ليس وليد اللحظة بل كانت له محطات تاريخية منذ فترة الحماية وذلك بإصدار مجموعة من القوانين التي نظمت وأطرت الموارد المائية ببلادنا (الفقرة الأولى) كما ساهمت مجموعة من الوثائق المرجعية في قطاع الماء من تنظيمه وتدبيره بشكل جيد (الفقرة الثانية)

الفقرة الأولى : القوانين المنظمة للماء بالمغرب

عرف التشريع المائي بالمغرب تغيرات كبرى واكبت تطور الأحداث التاريخية والإجتماعية والإقتصادية , حيث كان التشريع المائي تاريخيا , يستمد جل قواعده الأساسية من الأعراف والتقاليد المتوارثة والمتعارف عليها حسب تنوع المجالات الجغرافية والثقافية[72]

[71] القادري جواد , السياسات المائية بالمغرب في زمن الندرة , مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية , ع 62 ص 209 , 2024

[72] حديديوي وليد , المؤسسات المكلفة بتدبير الملك العمومي المائي بالمغرب , مجلة آراء للعلوم الإنسانية والإجتماعية والقانونية ع 11.12 , السنة 2023 ,ص 225 ,

أولا : التشريع المائي للمغرب قبل فترة الحماية

يعتبر التشريع المغربي للماء ليس مستجد بل كانت الشرارة الأولى في عهد الحماية بالضبط سنة 1914 بإصدار أول تشريع مكتوب يتعلق بالملك العمومي للدولة[73] من بينه الملك العمومي المائي, بهدف تنظيم تدبير هذا المورد , وتم في نفس السنة إحداث هيئات مركزية لتدبير الماء في ثلاث قطاعات وزارية وهي الداخلية والتجهيز وأخيرا الفلاحة, وقد شهد هذا الظهير تعديلين أوله بظهير 8 نونبر 1919.[74] والذي جاء لإظافة بعض المياه في الملك العمومي للدولة , وثانيه ظهير فاتح غشت 1925.[75].

إن صدور أول تشريع يتعلق بالأملاك العمومية بالضبط الملك العام المائي سنة 1914 , لا يعنب أن المغرب لم يعرف هذا النوع من الأملاك في جوهرها وأهدافها قبل ذلك بل كانت هناك أملاك تؤدي وظيفة إجتماعية , وتقوم كذلك بحماية المصالح الكبرى للمجتمع كالأنهار الكبرى والأوقاف العامة وغيرها من المؤسسات الإجتماعية والدينية, بالإضافة إلى التقاليد والأعراف التي كانت منتشرة وخاصة منها ما تعلق بإستعمال المياه وتوزيعها وصيانة أوعيتها العقارية والإنتفاع بها جماعيا وفرديا ومن تم فإن ظهير 1914 جاء ليكمل المقتضيات التي كانت قبله ويعمل على مسار العديد منها.[76]

ولم تلجأ فرنسا إلى إستيراد المقتضيات القانونية المتعلقة بالثروة المائية من بلدها الأصلي كما هو في بعض القوانين , بل عملت فرنسا على وضع قانون مميز وخاص بدولة المغرب , قال البعض أنه مستمد من الشريعة الإسلامية , إلا أن هذا لا ينفي رغبة المعمرين الفرنسيين في الإستفادة من إستغلال المياه وإستعمالها في مصلحة العقارات التي تم السيطرة عليها وفض النزاع حولها عندما إستفادو أيضا من مقتضيات قوانين 1913 و 1915 حول التحفيظ العقاري التي تطهر العقار من أي منازعة عند تحفيظه.

---

[73] ظهير شريف صادر بتاريخ 7 شعبان 1332 الموافق ل 1 يوليوز 1914 في شأن الأملاك العمومية منشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 16 شعبان 1332 الموافق ل 10 يوليوز 1914 ص 257

[74] ظهير شريف صادر بتاريخ 8 نونبر 1919 , منشور بالجريدة الرسمية عدد 342 بتاريخ 17 شتنبر 1919 ص 734

[75] ظهير شريف منشور بالجريدة الرسمية عدد 670 , بتاريخ 25 غشت 1925 ص 1457

[76] الضحاك إدريس , الماء : موارده ونظامه القانوني , أكادمية المملكة المغربية , ع28 , السنة 2011 ,ص 76

ولقد كان ظهير1914 حكيما شيأ ما حيث وازن بين المصلحة العامة في إخضاع الثروة المائية لملك الدولة العام من جهة وكذا للمصلحة الخاصة من جهة أخرى حيت أقر الظهير بحقوق الخواص المكتسبة على المياه قبل نشره كما أنه سلك الحيطة والحذروذلك عبر إدخال المياه ضمن الملك العام بالتدريج , حيث أنه في البداية لم ينص على الصفة العمومية للثروة المائية إلا في ما يخص المجاري والبرك والمستنقعات والملاحات والأبارو المشارب العمومية , ولم يقر المشرع بإدخال باقي المياه العمومية للملك العام إلا بعد خمسة سنوات بمقتضى ظهير 1919 السالف الذكر , وتمت إضاف لما سبق الفرشات المائية السطحية والجوفية وباقي أنواع الملاحات وكافة الينابيع والعيون .[77]

وتلحق بالأوعية العقارية لهذه المياه حافات المجرى المائي والضفاف الحرة , كما يقضي الفصلان الأول والثاني من ظهير1925 بمقتضيات تتعلق بالإلتصاق الطبيعي الناتج عنه ضم أراضي جديدة كسبب من أسباب التملك أو التخلي عن الوعاء العقاري , وهذا في حالة تغطية مياه المجرى لأراضي جديدة أو عند إنسحابها من أراضي كانت تغطيتها , وتبقى النضوض القانونية الصادرة في ظل فترة الحماية غيركافية وليست موجهة للماء بالتخصيص بل فقط بعض المواد التي كانت تؤطر قطاع الماء بالمملكة.[78] وبموجب هذا القانون أصبح الملك العام المائي يظم:

1 : مناطق حماية للأبار العادية والإرتوازية , بالإضافة إلى المساقي المشيدة من طرف الدولة أو لفائدتها والتي تخضع للإستعمال العمومي.

2 : الضفاف الحرة لقنوات الفلاحة ولتطهير الري ذات الإستعمال بعرض قد يصل 25 مترا على الأكثر.

3 : بداية حافة المجارومقاطعها من الوجه المغمور بالمياه, لم تعد تبتدئ حسابها من سطح الماء قبل الفيضان و إنما من المستوى التي تبلغه الفيضانات.

---

[77]الضحاك إدريس الماء : موارده ونظامه القانوني , الأكاديمية , ع 28 . السنة 2011 ص 75

[78]الضحاك إدريس , الماء : موارده ونظامه القانوني , أكادمية المملكة المغربية ع 28. 2011, ص 77

وهكذا , تم توسيع الوعاء العقاري الذي يدخل في الملك المائي العام من أجل الزيادة في المحافظة على جودة المياه وعدم الإضرار بمنسوبها وهو أمر يصعب في بعض الأحيان تنفيذه بالشكل الصحيح.[79]

ثانيا : القوانين المنظمة للماء بالمغرب بعد فترة الحماية

لكن بعد أخد المغرب إستقلاله , أبنات النصوص القانونية المتواثرة ضعف فاعليتها ولا تستجيب لإشكالات التدبير المائي التي أصبحت تتزايد سنة بعد أخرى , فتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية بجميع مكوناتها ألزمت الدولة في إعادة النظر في التشريع المائي المعمول به , والبحث عن نص قانوني جديد يواكب متطلبات العصر, الأمر الذي حدث سنة 1995 حيث عمل المشرع المغربي على إصدار القانون الجديد الخاص بالمياه وذلك بهدف بلورة مقاربة فعالة لتدبير الموارد المائية و إتمام مجموعة من النواقص التي عرفتها التشريعات والقوانين السابقة من خلال تخصيص قانون كامل لموضوع الماء وإدخلا إصلاحات على المستوى المؤسساتي وكذا القانوني بهذف تحديث تدبير الموارد المائية ببلادنا , بالإظافة إلى منح السلطات العمومية الأليات اللازمة من أجل مواجهة التحديات والمخاطر المتعددة.[80] , ويرتبط الأمر بالقانون رقم 10.95.[81] لعطي دفعة مهمة في نهج سياسة وطنية قادر على تلبية الحاجيات المائية الضرورية وحماية الموروث المائي من التلوث والتبذير.

---

[79] المرجع السابق ص 78

[80] على المستوى المؤسساتي وضع القانون رقم 10.95 المتعلق بالماء أسس التدبير المندمج والتشاوري والتشاركي واللامركزي للموارد المائية وذلك عبر :

- مؤسسة المجلس الأعلى للماء والمناخ الذي يختص أساسا بتحديد توجهات السياسة الوطنية للماء
- إحداث 9 وكلات للأحواض المائية وإعطاؤها مجموعة من الصلاحيات المهمة في مجال تدبير وحماية موارد المياه
- إحداث لجان للماء على صعيد العمالات والأقاليم مهمتها التشجيع على الإقتصاد في الماء والتحسيس بالمحافظة عليه.

أما على المستوى القانوني, فقد مكن هذا القانون من وضع القواعد المنظمة للتخطيط والتدبير المندمج للماء, ومحاربة تلوث المياه والشروط العامة لإستعمال الملك العمومي المائي , والميكانيزمات المالية من خلال مبدأ من يجلب الماء يؤدي ومن يلوثه.

[81] القانون رقم 10.95 المتعلق بالماء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.95.154 صادر في 18 من ربيع الأول 1416 الموافق ل 16 غشت 1995 , منشور بالجريدة الرسمية عدد 4325 بتاريخ 24 ربيع الأخر 1416 الموافق ل 20 سبتمبر 1995 ص 2520

ولقد مكن القانون 10.95 المتعلق بالماء من وضع القواعد والأسس المنظمة للتخطيط وكذا التدبير المندمج للماء ومحاربة تلوث المياه والشروط العامة لإستعمال الملك العام المائي والميكانيزمات المالية وذلك عبر مبدأ من يجلب الماء يؤدي ومن يلوثه هو الأخر يؤدي.[82]

ولقد تم التأكيد على الأهمية القصوى التي توليها المملكة المغربية للماء في دستور 2011.[83] والذي أبرز الحق في الولوج إلى الماء وإلى بيئة نظيفة ومستدامة لكافة المواطنين والمواطنات , وحث الدولة والمؤسسات العمومية وكذا الجماعات الترابية العمل من أجل تعبئة كل الوسائل المتاحة لتسهيل ولوج متساو لجميع المواطنات والمواطنين إلى شروط تتيح لهم التمتع بهذه الحقوق.[84] وهذا تماشيا مع سياق المقاربة العالمية التي باتت تتسم بدسترة البعد البيئي وذلك لإعتباره حقا مكتسبا ضمن حقوق الجيل الثالث حيث تم التنصيص من خلال الفصل 3 على أنه " تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير حصول المواطنات والمواطنين, على قدم المساواة , على الماء والعيش في بيئة سليمة.[85]

ورغم كل المكتسبات والمنجزات الكثيرة التي حققت بفظل القانون رقم 10.95 المتعلق بالماء وكذا بفظل نصوصه التطبيقية ,إلا أن التشخيص التي قامت به السلطات الحكومية المكلفة بالماء إستنادا إلى مجموعة من الدراسات الموضوعاتية التي أنجزتها , وكذا التجربة الميدانية لوكالات الأحواض المائية في تطبيق قانون الماء, بالإضافة إلى نتائج المشاورات التي أقيمت مع كافة المتدخلين في تدبير الموارد المائية بالبلاد , قد أفضى إلى أن هذا القانون لم يعد يواكب التحولات التي عرفها قطاع الماء نتيجة تطور السياق السوسيو إقتصادي للمغرب.[86] فضلا عن الخطاب الملكي سنة 2008

---

[82]القادري جواد , السياسة المائية بالمغرب في زمن الندرة , مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية , ع 62 , السنة 2024 ,ص 213

[83]دستور المملكة, صادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 29 يوليو 2011 , منشور في الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 30 يوليوز 2011 ص 3600.

[84]أنظر الفصل 31 من دستور 2011

[85]غالم ياسر , أية سياسة لتحقيق الأمن المائي بالمغرب , مجلة قانون وأعمال , ع 24 . السنة 2024 ص 67

[86]الكرار عبد اللطيف , السياسة المائية بالمغرب ودورها في عقلنة تدبير الماء الفلاحي : سهل اشتوكة نموذجا , مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية , ع 107, السنة 2024, ص 4

بمناسبة عيد العرش[87] وكذا إصدار دستور 2011 ثم نشر القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة.[88] الذي تنص المادة السابعة منه على تحيين التشريع المائي بهدف ملاءمته مع متطلبات التنمية المستدامة والإنعكاسات المزدوجة للتصحر و والتغيرات المناخية , حيث تكمن جو انب النقص في القانون رقم 10.95 المتعلق بالماء في :

- الفراغ القانوني فيما يخص تحلية مياه البحر وضعف المقتضيات المظمنة لإستعمال المياه المستعملة وكذا تثمين مياه الأمطار الشيئ الذي لا يمكن من إنجاز مشاريع التحلية وإعادة إستعمال المياه المستعملة أو العادمة بناء على إطار قانوني شامل وواضح.
- ضعف وقلة المقتضيات المتعلقة من الفيضانات
- تعقيد مساطر تحديد وإستعمال الملك العام المائي الذي لا يساعد على إنهاء المساطر في الأجال المحددة
- غياب تعريفات لبعض العبارات مثل عبارة " الصب المباشر أو الغير مباشر " التي تتضمنها المادة 52 من القانون , الشيئ الذي جعل ترتب مجموعة من التأويلات في تأخر تطبيق مبدأ " الملوث المؤدي".
- الصعوبات التي قد تواجه المجالس الإدارية فيما يرجع لتدبير ومر اقبة وكالات الأحواض المائية بسبب تركيبها وكذا عدد أعضائها المرتفع.

وبالنظر إلى هذه النو اقص من جهة ومن جهة أخرى ضرورة الأخذ بعين الإعتبار لمبدأ الحق في الولوج إلى الماء وكذا العيش في بيئة سليمة طبقا لمقتضيات الفصل 31 من دستور المملكة , بالإضافة الأهداف والمبادئ القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة, كان لبد

[87] من أهم المرجعيات المعتمدة في مراجعة قانون الماء , نجد الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش بتاريخ 30 يوليوز 2008

[88] القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة , صادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.09 بتاريخ 4 جمادى الأولى 1435 الموافق ل 6 مارس 2014 منشور بالجريدة الرسمية عدد 6240 بتاريخ 18 جمادى الأولى 1435 الموافق ل 20 مارس 2014 ص 3194

من مراجعة القانون رقم 10.95 المتعلق بالماء حتى يتمكن من مواكبة التغيرات على المستويات القانونية والإقتصادية والمناخية.[89]

ورغبة من المشرع المغربي في تعزيز المكتسبات التي تم تحقيقها بفظل القانون رقم 10.95 المتعلق بالماء, وكذا تطوير التدبير الناج للموارد المائية خصوصا في ما يتعلق بتبسيط المساطر, ورغبة منه أيضا من تمثين وتقوية الإطار القانوني المتعلق بتثمين مياه الأمطار وكذا المياه المستعملة , وتشجيع التوجه نحو المياه غير الإعتيادية , بالإضافة إلى تقوية الإطار المؤسساتي وآليات حماية الموارد المائية والمحافظة عليها, وكذالك الحماية من الظواهر القاسية والمرتبطة بالتغيرات المناخية دون نسيان الهدف الأساسي المتمثل في حماية الملكية العامة للماء وضمان حق جميع المواطنين والمواطنات في الولوج إلى الماء , كل هذا دفع بالمشرع المغربي إلى إصدار قانون جديد موحد وشامل سنة 2016 حيث يتعلق الأمر بالقانون رقم 36.15 المتعلق بالماء.[90]

ثالثا : التشريع المائي بالمغرب بعد دستور 2011 (القانون 36.15)

عرف المغرب بعد صدور دستور 2011 قفزة نوعية في شتى المجالات ورسم طريق لمجموعة من الأوراش الكبرى والرؤى الإستراتيجية في تدبير السياسات العمومية بالمملكة بما فيها السياسات المائية حيث تدعمت الترسانة القانونية المنظمة للموارد المائية ببلادنا بقانون شامل وواضح ثم إصداره سنة 2016 والحديث عن القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء والذي واكب السياق العام لما بعد دستور سنة 2011 وثمرة مشاورات موسعة على المستويين الوطني والجهوي.[91]

---

[89] القادري جواد , السياسة المائية بالمغرب في زمن الندرة , مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية , ع 62 , السنة 2024 ,ص 214

[90] القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء, صادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.113 صادر في 6 ذي القعدة 1437 منشور بالجريدة الرسمية عدد 6494 بتاريخ 25 غشت 2016 ص 6305

[91] بلفاطمي هند , السياسة المائية بالمغرب , مجلة الحقوق , ع 23 , السنة 2021 , ص 226

يعمل هذا القانون وفق مجموعة من المبادئ الأساسية كالملكية العامة للماء , وكذا حق جميع المواطنات والمواطنين في الولوج إلى المياه والعيش في بيئة سليمة , بالإضافة إلى تدبية قطاع الماء وفق ممارسات الحكامة الجيدة التي تتضمن التشاور والمشاركة بين مختلف الفاعلين والمتدخلين في تدبير الموارد المائية ببلادنا. ويحدد القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء في مادته الأولى قواعد التدبير المندمج واللامركزي والتشاركي للموارد المائية من أجل ضمان حق المواطنات والمواطنين في الحصول على الماء وإستعمال عقلاني ومستدام للماء وبهدف تثمينأفضل , كما يحدد قواعد الوقاية من المخاطر المرتبطة بالماء بما يضمن حماية وسالمة للأشخاص والممتلكات والبيئة.[92]

تميز القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء عن سابقه القانون رقم 10.95 بمجموعة من الإضافات التي جاء بها لتتميم هذا الأخير ومواكبة التغيرات السوسيو إقصادية والمناخية,[93] ونهج مقاربات تشاركية وناجعة تتماشى وتوجهات دستور 2011 ولقد جاء القانون رقم 36.15 بالعديد من الإضافات ومن أهمها :

- تبسيط مساطر الترخيص بإستعمال الملك العام المائي لاسيما عبر دمج مسطرتي الترخيص بحفر الأبار وجلب الماء في مسطرة واحدة ودمج مسطرتي تحديد حافات مجاري المياه والضفاف الحرة لهذه المجاري في مسطرة واحدة مما سيقلص من آجال ومضاريف البث في الملفات.
- إحداث مجالس إستشارية على غرار وكالات الأحواض المائية المكلفة بدراسة و إبداء الرأي حول المخطط التوجيهي للتدبير المندمج لموارد المياه وكل قضايا تدبير المياه على صعيد الحوض.

[92] الغالي محمد , السياسة المائية بالمغرب في ضوء التغيرات المناخية ومتطلبات التنمية المستدامة , جامعة القاضي عياض كلية الحقوق مراكش , ص 4

[93] غالم ياسر , أيه سياسة لتحقيق الأمن المائي بالمغرب , نجلة قانون وأعمال , ع 24 , السنة 2024 , ص 68

- وضع إطار قانوني متكامل للوقاية والحماية من الفيضانات يشمل الجوانب المتعلقة بتحديد المناطق المهددة بالفيضانات , وينظم الرصد والمراقبة والإنذار, وإحداث لجن على المستوى الوطني والجهوي تتكلف بتدبير الفيضانات وتنسيق أعمال التخل والإنقاذ.
- وضع إطار قانوني لتحلية مياه البحر وفق مقتضيات تحدد الأشخاص المكلفين بإنجاز مشاريع تحلية مياه البحر وضبط نظام الإمتياز الذي تخضع له هذه المشاريع.
- العمل على إنشاء أنظمة معلوماتية تتعلق بالماء على صعيد الحوض المائي على الصعيد الوطني تمكن من التتبع المنتظم للماء وللأوساط المائية والنظم البيئية وعملها , وكذا تدبير المخاطر المرتبطة بالماء.
- وضع إطار للتدبير التشاركي لموارد المياه من خلال سن قواعد تحدد مسطرة إعداد هذه العقود التدبير التشاركي وحقوق وإلتزامات الإدارة والمؤسسات العمومية , ومستعملي الماء المنخرطين في هذه العقود , بالإظافة إلى مهام تتبع ومراقبة إستعمال المياه موضوع العقد الذي يمكن للوكالة أن تكلف بها مستعملي هذه المياه.
- إجبارية توفر التجمعات الحضرية على مخططات مديرية التطهير السائل تأخذ بعين الإعتبار مياه الأمطار وضرورة إستعمال المياه المستعملة , وكذا تجهيزها بشبكات للتطهير السائل ومحطات لمعالجة المياه المستعملة.

ولقد تفرعت عن القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء مجموعة من القوانين التنظيمية والتي همت مجموعة من المواضيع كالتخطيط للموارد المائية وذلك عبر إصدار المرسوم رقم 2.18.339 المتعلق بالمخطط الوطني للماء.[94] أما في ما يخص مراقبة الموارد المائية ببلادنا فتم في هذا الصدد

[94]المرسوم رقم 2.18.339 صادر بتاريخ 3 ذي القعدة 1439 (17 يوليو 2018) المتعلق بالمخطط الوطني للماء والمخطط التوجيهي للتهيئة المندمجة لموارد المياه والمخطط المحلي لتدبير المياه

إصدار المرسوم رقم 2.18.453[95] الذي يعمل على تحديد الشروط والكيفيات التي يتم من خلالها تعيين أعوان شرطة المياه كما قام المرسوم أيضا بتوضيح شروط مزاولة هذه المهام أما في ما يخص الإطار المؤسساتي فقد تم إصدار مجموعة من المراسيم سنحاول التطرق لها في الفقرة الثانية من هذا المطلب الخاصة بالإطار المؤسساتي للموارد المائية ببلادنا ولقد تجاوز عدد المراسيم التي تنظم الموارد المائية ببلادنا 20 مرسوم نظرا لأهمية هذا القطاع ودوره في تحقيق التنمية المستدامة ببلادنا.

من خلال مقتضيات القانون رقم 3615 المتعلق بالماء , يتضح أن المشرع المغربي وضع الإطار القانوني للماء في سياق ما أبرزه دستور المملكة لسنة 2011 من ربط الحق بالواجب والمسؤولية بالمحاسبة بالإضافة إلى إقراره لضرورة الإندماج بين الفاعلين والسياسات وفق مناهج التشارك والتداول في إتخاذ الخطوات العملية لتصحيح الوضع المائي بالمملكة , كما أن القانون 36.15 سيمكن من تقييم الإستراتيجية الوطنية للماء والظواهر القصوى التي تتعلق بالتغيرات المناخية من خلال معالجة بعض الإختلالات التي تم رصدها بعد مرور عقدين عن إصدار القانون 10.95 المتعلق بالماء , لكن الوضعية المتعلقة بمواردنا المائية تشهد بأن القانون مهما كانت جودته وأهميته وكذا صلاحيته فإنه لا فعالية له في غياب وقعه على حياة الأفراد ووضعية حقوقهم , لهذا يلزم على كافة المتدخلين في تدبير السياسات المائية أن يضاعف مجهودهم وأن تكون مواكبة دائمة لمواردنا المائية لرصد الإخلالات والثغرات في هذا القطاع , شأنهم شأن المشرع الذي يلزم هو الأخر بتحيين النصوص القانونية على مدار السنوات لمواكبة كل المخاطر المهددة للموارد المائية ببلادنا.[96]

[95]المرسوم رقم 2.18.453 , صادر بتاريخ 4 محرم 1440 (14 سبتمبر 2018) المتعلق بتحديد شروط وكيفيات تعيين أعوان شرطة المياه ومزاولتهم مهامهم

[96]بلفاطمي هند , السياسة المائية بالمغرب , مجلة الحقوق ,ع 23 ,السنة 2021 ,ص 228

الفقرة الثانية : الوثائق المرجعية لتنظيم الماء بالمغرب

إحتلت مسألة تدبير الماء بالمغرب أولوية قصوى منذ الإستقلال , وذللك عبر حضورها القوي في مختلف المخططات والبرامج الوطنية وكذا الجهوية المعتمدة من قبل الحكومات المتعاقبة على تدبير شؤون المملكة.

وقد زاد هذا الإهتمام بموجب الإختيارات الإقتصادية لبلادنا والتي أعطت أهمية بالغة للفلاحة السقوية حيث شكلت المياه قاعدة ودعامة أساسية لإنجاح البرامج الإقتصادية والإجتماعية التي كانت تهدف إلى إحداث إصلاحات هيكلية بمختلف مناطق المملكة,[97] بالإضافة إلى القوانين التي تنظم الماء بشكل مباشر هناك أيضا مجموعة من الوثائق المرجعية المتعلقة بتدبير الموارد المائية بالمغرب وتشمل عدد من المصادر التي تتناول مختلف مواضيع تدبير الماء بالمملكة وكذا كيفيات إستخدامها وحمايتها وطرق توزيعها .

أولا : الخطب الملكية كمرجعيات موجهة

تلعب الخطب الملكية دورا مهما في تدبير وتوجيه السياسات العمومية بالمملكة, من خلال تعبير المؤسسة الملكية عن رؤيتها الإستراتيجية الشاملة لتحقيق التنمية المستدامة بالبلاد , والأصل أن السياسات المائية تعتبر جزءا لا يتجزء من السياسات العمومية حيث فطنت المؤسسة الملكية المغربية بضرورة هذا الكائن الحيوي في إزدهار ونمو البلاد سواء من الجانب الإقتصادي أو الإجتماعي ...إلخ

أبانت أعلى سلطة في البلاد منذ فجر الإستقلال عن أهمية بالغة تخص بها السياسات المائية وجعلتها من الأولويات الوطنية ومن الأوراش الكبرى التي تعطى لها رعاية سامية للمؤسسة الملكية من أجل سيرها بشكل جيد و إنجاحها , ومنذ أن زالت فترة الحماية على المملكة المغربية وأغلب الخطب

[97] الكيحل محمد , السياسات العمومية المائية بالمغرب , الأليات والفاعلون , أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق , جامعة الحسن الثاني , كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية, الدار البيضاء , سنة 2016/2015 , ص 26

وكذا الرسائل الموجهة للمؤتمرات الدولية والوطنية , يتخلل محتواها المسألة المائية بحيث أكد المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني في إطار فعاليات المؤتمر الدولي السابع للموارد المائية والذي إنعقد بمدينة الرباط بتاريخ 13 ماي 1991 " إن على دول العالم أن تعرف اليوم أكثر من أي وقت مضى أن الماء , ملك الجميع ونأخد إستشهادنا مرة أخرى من الفرقان " إن الماء قسمة بينهم "[98] وهو بذلك ملك للجميع أينما وجد وبات علينا أن نتآزر ونشد بعضنا البعض ونتبادل الخبرات والتقنيات الكفيلة بالتحكم في النظم الطبيعية والتعقيدات الناجمة عنها , ونحن في إستعداد تام لنقل تجربتنا وبسطها للدول المحيطة بنا في إطار التضامن الدولي",[99] وهذا عطفا عن سياسته الناجعة في بناء السدود والعمل على تحقيق الأمن المائي من زوال فترة الحماية , أما بالنسبة للعهد الجديد وتحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس , كانت أغلب الخطب الملكية لجلالته تدهو إلى حكامة السياسة المائية ببلادنا ويبقى الخطاب الملكي بمناسبة إفتتاح الدورة الأولى من الولاية التشريعية الحادية عشر بتاريخ 14 أكتوبر 2022 , من أبرز المرجعيات الحديثة في السياسة المائية ببلادنا حيث ثم من خلاله تشخيص دقيق للوضعية المائية بالمملكة " لبد من أتخاد إشكالية الماء في ابعادها بالجدية اللازمة لا سيم عبر القطع مع كل أشكال التبذير والإستغلال العشوائي والغير المسؤول لهذه المادة الحيوية كما ينبغي أن لا يكون الماء موضوع مزايدات سياسية أو مطية لتأجيج التوترات الإجتماعية وبلادنا اليوم تعيش إجهاد مائي ولبد من تغيير حقيقي في سلوكنا تجاه الماء".[100]

ودعى جلالته من خلال نفس الخطاب على ضرورة تسريع إنجاز المشاريع التي يتضمنها البرنامج الأولوي للماء 2027/2020 , وكذا إستكمال بناء السدود المبرمجة, وشبكات الربط المائي البيئي , ومحطات تحلية مياه البحر بالإضافة إلى تعزيز التوجه الهادف للإقتصاد في إستخدام المياه , لا سيما في مجال الري , وأكد جلالته على إطلاق برامج ومبادرات أكثر طموحا وإستثمار الإبتكارات

---

[98] سورة القمر , الأية 28

[99] مقتطف من خطاب المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله تراه في إطار المؤتمر الدولي السابع للموارد المائية المنعقد بمدينة الرباط بتاريخ 13 ماي 1991

[100] مقتطف من الخطاب الملكي بمناسبة إفتتاح الدورة الأولى من الولاية التشريعية الحادية عشر بتاريخ 14 أكتوبر 2022

والتكنولوجيات الحديثة , في مجال إقتصاد الماء , إعادة إستخدام المياه العادمة , بالإضافة إلى إعطاء عناية خاصة لترشيد إستغلال المياه الجوفية , والحفاظ على الفرشات المائية , من خلال التصدي لظاهرة الضخ الغير القانوني, والأبار العشوائية.

كما أكد جلالته على أن سياسة الماء ليست مجرد سياسة قطاعية , و إنما هي شآن مشترك يهم العديد من القطاعات , وهو ما يقتضي التحيين المستمرللإستراتيجيات القطاعية , على ضوء الضغط على الموارد المائية , وتطورها المستقبلي , وضرورة الأخد بعين الإعتبار , للتكلفة الحقيقية للموارد المائية , في كل مرحلة من مراحل تعبئتها , وما يقتضي ذلك من شفافية وتوعية , بكل جوانب هذه التكلفة.[101]

أخيرا يمكننا الجزم بأن الخطب والرسائل الملكية من أهم الوثائق في موضوع السياسات المائية بل في السياسات العمومية بشكل عام حيث تتضمن هذه الأخيرة مجموعة من التوجيهات والتعليمات من المؤسسة الملكية حول كيفية تدبير وتوزيع الموارد المائية بطريقة مستدامة وعادلة , تضمن تلبية احتياجات الزراعة, الصناعة, وكذا مياه الشرب , وتعزيز التكنولوجيا المائية وتطوير البنى التحتية المائية لضمان توفير الماء بشكل دائم ومسايرة الإحتياجات ومتطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في بلادنا.

ثانيا : دستور 2011 كمرجع أساسي للسياسة المائية بالمغرب

يعرف دستور 2011 أسمى قانون في البلاد كما يعتبر إطار مرجعي وتوجيهي لكافة السياسات العمومية ببلادنا , وقطاع الماء يدخل ضمن هذه السياسات والتي يليها الدستور أهمية كبيرة فخلافا للدساتير المتعاقبة السابقة , شدد دستور 2011 على مجموعة من القيم والمبادئ المتعلقة بإدارة المياه

[101] عرض السيد وزير التجهيز والماء , الموارد المائية بالمغرب الإجراءات الحالية والمستقبلية , لقاء مع المجلس الإقتصادي والبيئي , بتاريخ 30 ماي 2023 , ص 12

بالمغرب , حيث نص صراحة على الحق في الماء , خاصة في البندين التاسع والعاشر من الفصل 31 والذي ألزم الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية التحلي بالمسؤولية والعمل على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب إستفادة المواطنات والمواطنين على وجه المساواة من الحق في الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة وتحقيق التنمية المستدامة , وحث دستور المملكة على مبدأ العدالة الإجتماعية , أي توزيع الموارد المائية بشكل عادل ومتساو بين مختلف القطاعات والمجتمعات , لضمان الحق الدستوري المحفوظ وهو الحق في الوصول لمياه نظيفة وآمنة.

ولقد حضي الماء في دستور 2011 بمكانة كبرى حيث نصت مقتضياته على مجموعة من الأحكام والمبادئ التي لها صلة مباشرة بالحق في الماء , خاصة ما له علاقة بالحكامة الجيدة كآلية لضمان حسن الإستفادة والولوج إلى الماء وإستدامته , إلى جانب ما تم التنصيص عليه في الفقرة الأولى من تصدير الدستور , من مواصلة إرساء مجتمع متضامن يتمتع فيه الجميع بالأمن في شتى صوره وتجلياته, والتي تشمل بالضرورة الأمن المائي , بإعتباره ثروة وطنية تساهم في توفير الإستقرار عبر الإستجابة لحاجيات المواطنات والمواطنين من هذه المادة الحيوية.[102] زيادة على التنصيص على مجموعة من المبادئ الدستورية , تتمثل أساسا في الكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الإجتماعية وهذه الحقوق تتداخل مع الحق في الولوج إلى المياه وتوزيعه بشكل عادل ومتساو على كافة المواطنات والمواطنين كما ينص دستور 2011 على الإستدامة والبيئة بما في ذلك الموارد المائية لضمان إستدامتها للأجيال الحالية و أيضا المستقبلية , مما يجعل الدولة وكذا مؤسساتها العمومية ملزمة بتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص في التزويد بالماء , وتدبير وتعبئة الموارد المائية والمحافظة عليها لضمان إستدامتها للأجيال المستقبلية

ونظرا لأهمية الدستور ببلادنا كونه القانون الأسمى والوثيقة العليا التي تتضمن الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية بالمملكة, وهو الأساس القانوني الذي تنبثق منه كافة التشريعات

[102] القادري جواد , السياسات المائية بالمغرب في زمن الندرة , مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية , ع 62 , ص 211 , 2024

السياسات المائية يعتبر من أهم الوثائق المرجعية والمؤطرة لتدبير الموارد المائية ببلادنا ولذلك قبل إصدار المشرع أي قانون يتعلق بالسياسات المائية , يجب أن يتم التأكد من تطابق توجهاته مع التوجهات الإستراتيجية الكبرى لدستور 2011 بإعتباره خارطة الطريق التي يجب أن تنهجها كافة التشريعات والسياسات العمومية بالمملكة.

ثالثا : الإتفاقيات والمعاهدات الدولية

تعتبر الإتفاقيات والمعاهدات التي يصادق عنها المغرب وثائق مرجعية يلتزم هذا الأخير بإحترامها وتنفيذها , وتعتبر المعاهدات والإتفاقيات التي صادق عليها المغرب في قطاع الماء , من أهم المراجع التي تلعب دورا كبيرا في تحديد الإطار القانوني والمؤسساتي وفي توجيه السياست المائية ببلادنا من أجل تحقيق تنمية مائية مستدامة للأجيال القادمة,

لقد عمل المغرب على الإنخراط في أهداف الألفية للتنمية[103] , التي تسعى من خلال الهدف السابع منها إلى إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية , والعمل على إنعكاس التوجه الحالي الذي يتمثل في تبذير البيئية , ويسعى هذا الهدف إلى التخفيض نحو النصف في أفق سنة 2015 من نسبة الساكنة التي لا تتوفر على ولوج مستدام إلى التزود بالماء الصالح للشرب وكذا خدمات التطهير الأساسية.[104]

أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الحق في الماء الصالح للشرب والنقي والصحي بصفته حقا أساسيا لا تنازل عليه ويضاهي الحق في الحياة وكل حقوق الإنسان المقررة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة وقد أتاح مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية المنعقد في ريو دي جانيرو (البرازيل) سنة 1992 إلى ميلاد وعي دولي بالمشاكل البيئية الناجمة على الخصوص من ساكنة

[103]تعرف أهداف الألفية للتنمية على أنها مجموعة في ثمانية أهداف ذات الصيغة العالمية حددتها الأمم المتحدة في عام 2000 تهدف إلى العمل على تحسين حياة الشعوب في جميع أنحاء العالم بحلول سنة 2015 وقد تم الإتفاق على هذه الأهداف من قبل 189 دولة من بينها المغرب.

[104]تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي , الحكامة عن طريق التدبير المندمج للموارد المائية في المغرب رافعة أساسية للتنمية المستدامة , ص 25

عالمية في تزايد مستمر و أنماط الإنتاج والإستهلاك غير المعقلن الأمر الذي دفع المغرب إلى المصادقة على مجموعة من المعاهدات والإتفاقيات الدولية بهذا الخصوص.[105]

فطن المغرب لأهمية المعاهدات والإتفاقيات الدولية في تدبير مشاكل المياه بالبلاد وذلك عبر المشاركة في المؤتمرات العالمية المتعلقة بمجال الماء من أجل إكتساب خبرات و أيضا تبادل التجارب مع دول رائدة في هذا القطاع سيعزز السياسة المائية بالمملكة ومنذ تسعينيات القرن الماضي عمل المغرب على المصادقة على مجموعة من الإتفاقيات والمعاهدات الدولية بخصوص الموارد المائية ومنها:

- إتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة سنة 1971
- الإتفاق الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية سنة 1992 ,
- إتقافية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود البحرية الدولية سنة 1992
- إتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة التصحر والجفاف سنة 1994
- إتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون استخدلم المجاري المائية الدولية في أغراض الملاحة والتي أبرمت سنة 1997
- إتفاقية باريس بشأن التغيرات المناخية والتي أبرمت سنة 2015

وتعتبر هذه من أهم الإتفاقيات على المستوى الدولي المتعلقة بالموارد المائية التي صادق عليها المغرب من أجل إغناء تجربته وتطويرها في قطاع الماء عطفا عن هذه الإتفاقيات قام المغرب أيضا بالمصادقة على مجموعة من الإتفاقيات الثنائية مع الدول المجاورة من أجل التعاون وتبادل الخبرات والتجارب من أجل تدبير حكيم للموارد المائية ببلادنا تعتبر هذه أهم الإتفاقيات الثنائية التي أبرمها المغرب في قطاع الماء :

[105] القادري جواد , السياسة المائية بالمغرب في زمن الندرة , مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية , ع62 ,السنة 2024 ,ص 212

- **إتفاقية التعاون مع إسبانيا : وقع المغرب عدة إتفاقيات تعاون مع إسبانية في قطاع الماء وذلك من خلال الإجتماعات رفيعة المستوى المغرب-إسبانيا والتي وصل عددها إلى 12 إجتماع سنة 2023 وضمت هذه الإجتماعات أعداد كثيرة من إتفاقيات الشراكة والتعاون وكان لقطاع الماء حصة مهمة من الإتفاقيات.[106]**
- **إتفاقية التعاون مع فرنسا : المغرب وفرنسا لديهما شراكة قوية في قطاع الماء , تشمل مشاريع مشتركة للعمل على تحسين البنية التحتية المائية وكذا تبادل الخبرات والتقنيات الحديثة في معالجة المياه وإدارة الموارد المائية وكانت أخر إتفاقية التوقيع على خارطة الطريق للشراكة في مجالي الفلاحة والغابات سنة 2024**
- **إتفاقية التعاون مع هولندا : تعتبر هولندا دولة صديقة للمغرب مما نتج عنها عدة إتفاقيات تعاون ومنها في قطاع الماء والتي تركز على الحماية من الفيضانات وتبادل الخبرات في مجال الهندسة الهيدروليكية حيث تم التوقيع مؤخرا بنيويورك مذكرة تفاهم بين المغرب وهولندا تروم إلى تعزيز التعاون في مجالات التدبير المستدام والمتكامل للماء وموارده سنة 2023**
- **إتفاقية التعاون مع الدول الإفريقية : لقد قام المغرب بإبرام عدة إتفاقيات مع الدول الإفريقية وفي مجموعة من المجالات داخل قطاع الماء حسب خبرة هذه الدول من بين هذه الدول (السنغال , ساحل العاج , النيجر , مالي , إثيوبيا , غانا) من أجل تعزيز تدبير الموارد المائية وتبادل الخبرات والتجارب.**

إذا تعتبر كل هذه المعهادات والإتفاقيات الدولية بما فيها الإتفاقيات الثنائية وثائق مرجعية ومؤطرة للسياسات المائية ببلادنا , لكن المغرب لا يعمد في تدبير موارده المائية فقط على هذه الوثائق فقط , حيث يعتمد المغرب عطفا على هذا على التقارير المنجزة من المجلس الإقتصادي والإجتماعي

---

[106]الإجتماع رفيع المستوى هو إجتماع متكرر ودوري يقام بين كبار المسؤولين في المغرب وإسبانيا لتعزيز التعاون الثنائي في شتى المجالات , السياسة الإقتصادية , الموارد المائية والثقافة, كما تهدف هذه الإجتماعات الدورية بين البلدين إلى تعزيز العلاقات الثنائية وتنسيق الجهود المشتركة بين البلدين لمواجهة كافة التحديات والمخاطر المهددة للبلدين وقد وصل عدد هذه الإجتماعات الدورية ل 12 إجتماع سنة 2023

والبيئي حيث تعتبر هذه التقارير المنجزة وثائق مرجعية مهمة تقدم تحليلا ودراسة شاملة حيث يشمل التقرير بمجموعة من التوصيات حول إدارة السياسات المائية في البلاد حيث تركز هذه التقارير على الفرص والتحديات التي تواجه قطاع الماء بالمملكة.

إن تدبير الموارد المائية بالمغرب ليس مسؤولية قطاعية بل هي مسؤولية يتشارك فيها كافة الفاعلين إبتداءا من الدولة مرورا بمؤسساتها العمومية والجماعات الترابية وكذا الهيئات الإستشارية والمجالس العليا ولا ننسى مكونات المجتمع المدني سواء من جمعيات أو مواطنات ومواطنين الكل ملزم بالوعي التام بأهمية هذه المادة الحيوية والمخاطر التي تهددها ويعنبر التحلي بالمسؤولية تجاه الماء من الخطوات الرئيسية لتدبيره والمحافظة عليه.

لكن الإطار القانوني لوحده غير كافي لنهج سياسات فعالة وناجعة لتدبير الموارد المائية ببلادنا بل لتدبير محكم لهذه الموارد لبد من متدخلين حيث يصعب على أي جهاز حكومي بمفرده التحكم في تدبير هذا القطاع[107] , إذا **من هم الفاعلين في قطاع الماء بالمغرب وماهي المؤسسات المكلفة بتدبير الموارد المائية ببلادنا ؟**

المطلب الثاني : النظام المؤسساتي للموارد المائية بالمغرب

يعتبر الماء نقطة إلتقاء مجموعة من السياسات العمومية من قبل العديد من المؤسسات العمومية والقطاعات الإنتاجية والمقاولات ذات النفع العام أو الخاص , فقد كان عرضه للعديد من التدخلات , حيث ظل قطاع الماء يخضع في تدبيره وتسييره للعديد من الأجهزة الإدارية سواء على مستوى التوزيع الترابي الجغرافي أو على مستوى الإختصاصات وكذا توزيع الأدوار , بل تعدى هذا ليعتبؤ من أبرز القطاعات التي لا يرسو على قطاع حكومي واحد , فالإختصاصات المرتبطة بالماء موزعة على

[107] الكرار عبد اللطيف , السياسة المائية بالمغرب ودورها في عقلنة تدبير الماء الفلاحي : سهل اشتوكة نموذجا, مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية , ع 107 , السنة 2024 ,ص 53

مؤسسات مختلفة وعلى مستويات عدة , حيث أنه لا يوجد جهاز إداري وحيد مكلف بصفة حصرية بتدبير الموارد المائية ببلادنا[108] , حيث نجد على مجموعة من الفاعلين في قطاع الماء على المستوى المركزي (**الفقرة الأولى**) أما على المستوى الجهوي والمحلي فشأنه شأن المستوى المركزي يوجد تعدد في المتدخلين في تدبير الموارد المائية على المستوى الجهوي (**الفقرة الثانية**)

الفقرة الأولى : المؤسسات المركزية المكلفة بدبير الماء بالمغرب

تتميز إدارة الموارد المائية بالمغرب بتعدد المتدخلين , حيث تعتبر بالأساس إدارة قطاعية , كل القطاعات تتدخل بشكل أة بآخر لحل الإشكالات والمخاطر المتعلقة بالماء,[109] وبالتالي فإن هذه التدخلات ترمي إلأى تحقيق نوع من التوازن بين ثلاث عناصر تشكل نظاما معقدا, الماء كمورد طبيعي والإنسان ومختلف أنشتطه كمستهلكين ثم ثم الدولة كجهاز مشرف على تدبير القطاع.

أولا: القطاعات الحكومية

يشكل مجال تدبير الماء , مجالا حيويا لتدخل مجموعة من الأجهزة الحكومية من قطاعات وزارية مختلفة حيث أنيطت بهذه القطاعات الوزارية مجموعة من الأدوار الرئيسية في تدبير الموارد المائية ببلادنا حيث نجد في مقدمة هذه الأجهزة الوزارية :

- **وزارة التجهيز والماء :**

[108] الكرار عبداللطيف , السياسة المائية بالمغرب ودورها في عقلنة تدبير الماء الفلاحي : سهل اشنوكة نموذجا, مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية , ع 107 , السنة 2024 ,ص 54

[109] Allal el Menouar, aspects institutionnels et réglementaires des ressources en eau au Maroc , op.cit. , p: 68

بناء على المرسوم الصادر في ديسمبر 2013[110] , ومجموعة من النصوص القانونية الأخرى, تولت الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء مهمة القيام بإعداد وتنفيذ سياسات الحكومة في ميادين الماء والأرصاد الجوية والمناخ وكذا التزويد بالماء الصالح للشرب , بالإضافة إلأى أن قانون الماء خول الوزارة الوصية على القطاع صلاحيات هامة ومنها التنسيق بين الوكالات , تهيئة المنشآت المائية الكبرى وصيانتها , إعداد النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالماء.[111]

كما يعهد الوزارة الوصية على القطاع مجموعة من المهام الأساسية في مجال تدبير الماء بامغرب منها إعداد إستراتيجية الوزارة في ميدان تهيئة المنشآت التي تدخل ضمن مجال إختصاصات الوزارة والسهر على تنفيذها , وتتبع التوجهات العامة المتعلقة بمجال الوصاية على المؤسسات العمومية التي تعمل في ميدان المياه , وكذلك وضع نهج تدبيري , لمجموع البنيات التي تشتمل عليها المديرية العامة ,كفيل بتحديد الأهداف المنشودة وكذا الوسائل الواجب توفرها لتحقيق هذه الأهداف , وفق مقاربة تروم تعزيز فعالية ونجاعة الأداء , بالإضافة إلى ممارسة مهام القيادة والتنظيم والتنسيق والتواصل والرقابة فيما يتعلق بتدبير المشاريع والمهام المتعلقة بالماء في بلادنا كما يعهد إلى وزارة التجهيز والماء القيام بالدراسات والأشغال اللازمة لإستكشاف الموارد المائية وتحسين مستوى تدبيرها , زيادة على هذا إنجاز الدراسات الضروري لإعداد وثائق التخطيط المائي وتنسيق إعداد المخطط الوطني للماء , ومراقبة وتتبع عمل شرطة المياه في حدود إختصاصاتها , بالإضافة إلى فحص وصيانات ومراقبة وسلامة المنآت التي تتواجد تحت وصاية الوزارة,[112] كما أوكلت مجموعة من الإختصاصات الأخرى للوزارة الوصية على قطاع الماء بموجب المرسوم[113] المتعلق بإختصاصاتها. ولإنجاز هذه المهام, فإن قطاع الماء ملزم بإنجاز الدراسات التقنيةاللازمة , فبالإضافة إلى المهام فإن

---

[110]المرسوم رقم 2.13.837 الصادر في 8 صفر 1435 (12 ديسمبر 2013) بتحديد غختصاصات وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة

[111]حديديوي وليد , المؤسسات المكلفة بتدبير الملك العمومي المائي بالمغرب , مجلة آراء للعلوم الإنسانية والإجتماعية والقانونية , ع 10.11 ص 228 , 2023

[112]حفيظي سهام , سياسة تدبير الماء في المغرب بين الإطار القانوني والتدخل المؤسساتي , مجلة مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية , ع 33 ,السنة 2024 , ص 14

[113]المرسوم رقم 2.21.1072 الصادر في 16 من جمادى الآخرة (19 يناير 2022) يتعلق بإختصاصات وتنظيم وزارة التجهيز والماء

الوزارة تترأس المجالس الإدارية للوكالات وكذا اللجن التي يتم إحداثها من طرف المجالس لمساعدتها في مجال التخطيط والبرمجة والتدقيق.[114] وبذالك تعد هذه الوزارة هي الوصية على قطاع الماء , وتضم عدة مديريات.[115]

- **وزارة الفلاحة**

تتولى وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات – قطاع الفلاحة – مهمة إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في ميدان الفلاحة والتنمية القروية, وعلى الخصوص بإتخاذ التدابير الضرورية لعقلنة إستعمال الموارد المائية المخصصة للسقي.[116]

فيفضل السياسة السقوية الرشيدة , حيث قطع الميدان الفلاحي المغربي أشواطا مهمة في مجال تحقيق الإكتفاء الذاتي الغذائي , وتتدخل وزارة الفلاحة في قطاع الماء من خلال التنظيم الهيكلي للمديرية الإقليمية للفلاحة , التي تتوفر على مصلحة اقتصاد وترشيد الري , وذلك في إطار التوجيهات الصادرة الصادرة عن وزترة الفلاحة والصيد البحري.[117]

وتتطلع وزارة الفلاحة بإستعمال الموارد المائية بغرض الري وترشيد إستخدامها في هذا المجال , كما تعتبر أيضا المكاتب الجهوية للإستثمار الفلاحي منسق أعمال الوزارة على المستوى

---

[114]تقرير المجلس الأعلى للحسابات , سنة 2011 ص 146

[115]تشتمل الإدارة المركزية لوزارة التجهيز والماء على :

- الكتابة العامة
- المفتشية العامة
- المديرية العامة للإستراتيجية والموارد والرقمنة التي تضم
- المديرية العامة للطرق
- المديرية العامة لهندسة المياه
- المديرية العامة للأرصاد الجوية

[116]الكرار عبد اللطيف , السياسة المائية بالمغرب ودورها في عقلنة تدبير الماء الفلاحي : سهل اشتوكة نموذجا , مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية ع 107 ,السنة 2024 , ص 58

[117]حديديوي وليد , المؤسسات المكلفة بتدبير الملك العمومي المائي بالمغرب , مجلة آراء للعلوم الإنسانية والإجتماعية والقانونية , ع 10.11 , السنة 2023 ص 229

الجهوي , في مجال تطور نمو وتدبير السقي والتهيئة الهيدروفلاحية, زكذا إستعمال الموارد المائية المخصصة لمجال السقي , وتشارك وكالات الأحواض المائية في تدبير الملك العام المائي فيما يخص مجال الري.[118]

- **وزارة الداخلية**

تتوفر وزارة الداخلية على عدة إختصاصات في مجال تدبير الموارد المائية , إما بطريقة مباشرة وذلك عبر الإعتراف بالحقوق المترتبة على الماء , وكذا تدبير المياه التي تندرج ضمن الملك العمومي, أو بطريقة غير مباشرة من خلال تدخلها في مجال تدبير الملك العام المائي بواسطة الجماعات الترابية,[119] حيث تناط بمديرية الشبكات العمومية المحلية مهمة المواكبة التقنية للجماعات الترابية والهيئات التابعة لها وكذا مؤسسات التعاون بين الجماعات ومجموعات الجماعات الترابية في قطاع الماء والكهرباء والتطهير والإنارة العمومية والتهيئة الرقمية والبيئة.[120]

وتتكلف أيضا وزارة الداخلية بمراقبة الجماعات الترابية بما يعني أنها تراقب المكاتب والشركات الخاصة المكلفة بتوزيع الماء والكهرباء في إطار تدبيرها المفوض لهذا القطاع كما أنها تقوم بتوفير المساعدة التقنية للجماعات الترابية فيما يخص الماء الصالح للشرب والتطهير وذلك عبر مديرية الماء والتطهير.[121]

---

[118]حفيظي سهام , سياسة تدبير الماء في المغرب بين الإطار القانوني والتخل المؤسساتي , مجلة مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية , ع 33 , السنة 2024 ,ص 15

[119]إد الفقيه أحمد , نظام المياه والحقوق المرتبطة بها في القانون المغربي , أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون الخاص , جامعة الحسن الثاني عين الشق , كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية – الدار البيضاء , 1999 , ص 298

[120]المادة 20 من المرسوم رقم 2.19.1086 صادر في 4 جمادى الآخرة 1441 (30 يناير 2020) بتحديد إختصاصات وتنظيم وزارة الداخلية . منشور بالجريدة الرسمية عدد 6854, 11 جمادى الآخرة 1441 (06 فبراير 2020) ص 624

[121]حفيظي سهام , سياسة تدبير الماء في المغرب بين الإطار القانوني والتدخل المؤسساتي , مجلة مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية ع 33 , 2024 , ص 15

ثانيا : المكتب الوطني للماء والكهرباء

تم إحداث المكتب الوطني للكهرباء (ONE) بموجب الفصل الأول من ظهير 1963 تحت إسم " المكتب الوطني للكهرباء , مؤسسة عمومية ذات صبغة صناعية وتجارية تتمتع بالشخصية المدنية وكذا الإستقلال المالي تحت الوصاية الإدارية لوزير الأشغال العمومية.[122]

أما المكتب الوطني للماء الصالح للشرب (ONEEP) تم إحداثه بموجب ظهير 1972 ونص صراحة " إن مكتب الاستغلالات الصناعية المحدث بالظهير الشريف الصادر في 19 يوليوز 1929 يطلق عليه من الأن فصاعدا إسم المكتب الوطني للماء الصالح للشرب" , حيث يؤلف هذا المكتب مؤسسة عمومية ذات صبغة صناعية وتجارية تتمتع بالشخصية المدنية والإستقلال المالس وتوضع تحت الوصاية الإدارية للوزير المكلف بالأشغال العمومية , ويكون مقره الرباط.[123]

منذ إحداثهم كان لكل مكتب إستقلاليته عن الأخر, إلى حدود سنة 2012 , حيث تم جمعهم في مؤسسة عمومية واحدة , تتمتع بالشخصية المعنوية وكذا الإستقلال المالي , تحت إسم " المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب" وهذا بموجب المادة الأولى من القانون رقم 40.09 المتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.[124]

كان من الضروري توحيد الإستراتيجيات الجديدة الخاصة بالماء والطاقة وكذا ضمان إستمرار المرفق العام للماء والكهرباء وتدبيرهما تدبيرا عقلانيا عبر إعتماد مخططات عمل ملاءمة تتوخى ضمان توفرهما والتخطيط للحاجيات وتحسين إستهلاكهما دون الأضرار الإنتاجية , حيث

---

[122]ظهير شريف رقم 1.63.226 بإحداث المكتب الوطني للكهرباء , صادر بتاريخ 14 ربيع الأول 1383 (5 غشت 1963) , منشور بالجريدة الرسمية عدد 2650, بتاريخ 18 ربيع الأول 1383 (9 غشت 1963). ص 1916

[123]ظهير شريف رقم 1.72.103 يتعلق بالمكتب الوطني للماء الصالح للشرب , صادر بتاريخ 18 صفر 1392 (3 أبريل 1972) . منشور بالجريدة الرسمية عدد 3103 , بتاريخ 5 ربيع الأول 1392 (19 أبريل 1972) , ص 963

[124]القانون رقم 40.09 المتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب , صادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.160 بتاريخ فاتح ذي القعدة 1432 (29 سبتمبر 2011) نشر بالجريدة الرسمية عدد 5989 , ذي القعدة 1432 (24 أكتوبر 2011) ص 5181

يتعين على بالدنا نهج حكامة جيدة من خلال تحديث مرافقها العامة المتعلقة بالماء والكهرباء وتقويةالقدراتالإنتاجيةوتحسين شبكات النقل وتشاركالبنيات التحتيةالخاصةبالتوزيع.

وسيسمح جمع أنشطة المكتب الوطني للكهرباء و أنشطة المكتب الوطني للماء الصالح للشرب بتنسيق الإستراتيجيات الوطنية في هذين المجالين الرئيسين المتداخلين. ومن ثمة، تشكل تعبئة الموارد الطاقية والمائيةوتثمينها وتأمين إمداداتها وتوفرها بأسعار مناسبة وكذا التحكم في إنتاجها وطلبها بالإضافة إلى تدبير استعمالها بنجاعة في إطار احترام البيئة أهدافا جوهرية لهذا الجمع استجابة للتقلبات الإقتصاديةوالماليةالتي يعرفها العالم[125].

ويناط بالمكتب الوطني للماء والكهرباء مجموعة من المهام التي لها صلة مباشرة بالموارد المائية بالمملكة تتمثل في :

- تمويل المملكة بالماء الصالح للشرب.
- القيام بأعمال الدراسة والإنجازوالتسيير الخاصة بجر المياه الصالحة للشرب التي قد توكلها الحكومة اليه.
- تسيير مصالح توزيع المياه الصالحة للشرب ومصالح التطهير السائل في الجماعات، إذا عهد اليه بتسييرهذه المصالح.
- تقديم المساعدة التقنية في الميدان وكذا السهر على جودة الماء إذا طلبت احدى المؤسسات العمومية ذلك.
- اجراء المراقبة باتصال مع السلطات على تلوث المياه الممكن استعمالها للتغذية البشرية.
- تقديم المساعدة التقنية للأشخاص العموميين الذين يطلبون ذلك لجل أعمال الدراسة أو الانجازأو التسيير الخاصة بنظام جر المياه الصالحة للشرب أو توزيعها.

[125]الكرار عبد اللطيف السياسة المائية بالمغرب ودورها في عقلنة تدبير الماء الفلاحي : سهل أشتوكة نموذجا , مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية , ع 107 , 2024 , ص 67

ومن أجل دعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية للمملكة والمساهمة في الحفاظ على البيئة بشكل عام والموارد المائيةبشكل خاص، اعتمد المكتب استراتيجيةفي قطاع الماء مبنية على أربعةمحاورئيسية[126]

- استمراريةوتأمين وتقويةتجهيزاتالتزويد بالماءالصالح للشربالوسط الحضري.
- تحسين الأداء التقني.
- تعميم الولوج للماءالصالحللشربفيالوسط القروي وفق مبدأ "الحق في الماء للجميع".
- تدخل فعال في مجال التطهيرالسائل وحماية البيئة.[127].

ثالثا : الهيئات الإستشارية في قطاع الماء بالمغرب

- **المجلس الأعلى للماء والمناخ**

يعتبرالمجلس الأعلى للماء والمناخ هيئة استشارية عليا، أحدثت بموجب مرسوم رقم 2.96.158 ويعقد اجتماعات سنوية، ويتألف المجلس من جميع القطاعات التي لها علاقة بالتخطيط المائي وتدبيره توزيعه وتمويله واستهلاكه، ويحضره أيضا كل شخص مؤهل أو مختص في مجال شؤون الماء، و أنيطت بهذا المجلس المهام التالية :

- تحديد التوجهات العامة للسياسة الوطنية في مجال الماء والمناخ (المادة 13 من قانون 10.95)
- يقوم المجلس الأعلى للماء والمناخ بدراسة و إبداء رأيه حول الإستراتيجية الوطنية لتحسين المعرفة بالمناخ والتحكم في أثاره على نمو الموارد المائية.
- دراسة ومناقشة المخطط الوطني للماء والتوجهات الكبرى لهذا المخطط.

---

[126]المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب: دليل "المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب فاعل أساسي من أجل تنمية قطاعيالماءالشروبوالتطهيرالسائل فيالمغرب"، بدون ذكرالمطبعة، طبعة ،2022 ص 3 غيرمنشور

[127]الكرار عبد اللطيف , السياسة المائية بالمغرب ودورها في عقلنة تدبير الماء الفلاحي: سهل اشتوكة نموذجا , مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية , ع 107 , 2024 ,ص 69

- إبداء رأيه حول مخططات التنمية المندمجة لموارد المياه بالأحوا ض المائية ولاسيما توزيع الماء بين مختلف القطاعات المستعملة وبين مختلف جهات البلاد أو نفس الحوض، وكذا مقتضيات استثماروحماية موارد المياه والمحافظة عليها.[128]
- **المجلس الأعلى للبيئة**

المجلس الأعلى للبيئة بمثابة هيئة استشارية عليا في مجال البيئة، أحدث بموجب مرسوم وزاري .95-01-20 , يهتم بدراسة قضايا البيئة على الصعيد الوطني والدولي، وله ارتباط وثيق بقطاع الماء، وينحصر دوره في المهام التالية:

- تتبع ومر اقبة جودة الماء
- المساهمة في الحفاظ على الموارد المائية من التلوث عبر شبكة الأودية والأنهاروالبحيرات ومياه الاستحمام بالشواطئ.[129]

هذا في ما يخص الإطار المؤسساتي المنظم للموارد المائية على المستوى المركزي سوف نتحدث في الفقرة الثانية عن المؤسسات المكلفة بتنظيم قطاع الماء على المستوى الجهوي والمحلي

الفقرة الثانية : المؤسسات المكلفة بتدبير المياه على المستوى الجهوي

تأثر المغرب بالتجربة الر ائدة في فرنسا واسبانيا اللتان اعتمدتا أسلوب تدبير المياه على صعيد الجهة أو على مستوى الحوض المائي، وقد تبنت إسبانيا هذا النهج منذ سنة ،1926 أما الترشيع الفرنسي فقد

[128] الحافيظ إدريس , الموارد المائية بالمغرب , الإمكانات والتدبير والتحديات , الطبعة الثانية 2021 , ص 374

[129] نفس المرجع ص 375

تبنى نظام وكالات الأحواض المائية[130] بموجب قانون 1964 و أثبتت التجربة نجاعة هذا النظام في تدبير المياه العمومية، وذلك من خلال تمكين الوحدات الإدارية على الصعيد المحلي صلاحيات ومهام في تدبير المياه العمومية و اتخاذ القرارات بعين المكان وحماية المياه العمومية بواسطة ما يسمى برشطة المياه , وسار المغرب أيضا على نفس نهج فرنسا حيث تبنى المغرب بدوره هذا الأسلوب العلمي الحديث في إدارة موارده المائية، من خلال اعتماد نظام وكالة الأحواض المائية بمقتضى قانون الماء والذي أقر التدبير اللامركزي فيمجال الماء.[131]

أولا: وكالة الأحواض المائية

يشكل قانون الماء 95.10 والذي تم تعديله سنة 2016 (القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء) تحولا نوعيا في تدبير قطاع الماء في المغرب بالرغم من كونه جاء متأخرا مقارنة بفرنسا 1964 والجزائر 1983. ومن التوجهات الجديدة لهذا القانون على المستوى المؤسساتي هو إحداث وكالات الأحواض المائية (المادة 20 من قانون95.10) وعددها تسع وكالات موزعة عبر التراب الوطني (الشكل 5) وهي :

1. وكالة الحوض المائي لملوية.
2. وكالة الحوض المائي اللكوس.
3. وكالة الحوض المائي لسبو.
4. وكالة الحوض المائي أبي رقراق.
5. وكالة الحوض المائي أم الربيع.
6. وكالة الحوض المائي تانسيفت الحوز.
7. وكالةالحوض المائي زيز غريس كير.

---

[130]وكالات الأحواض المائية حسب المادة 20 من القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء : هي مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية وبالإستقلال المالي والإداري تجاها الإدارة المركزية المشرفة على قطاع الماء , وتخضع لنظام الوصاية المعمول به في مجال تسيير الهيئات العمومية اللامركزية باعتبارها أشخاصا معنوية عامة مرفقية محلية.

[131]بلفاطمي هند , السياسة المائية بالمغرب , مجلة الحقوق , ع 23 , 2021 , ص 233

8. وكالة الحوض المائي سوس ماسة درعة.

9. وكالة الحوض المائي الصحراء.

وتجدر الإشارة أنه تمت إظافة وكالة حوض مائي جديدة ليصبح العدد سنة عشرة والوكالة الحديثة هي وكالة الحوض المائي لدرعة واد نون.

الشكل 5 : توزيع وكالات الأحواض المائية على التراب الوطني

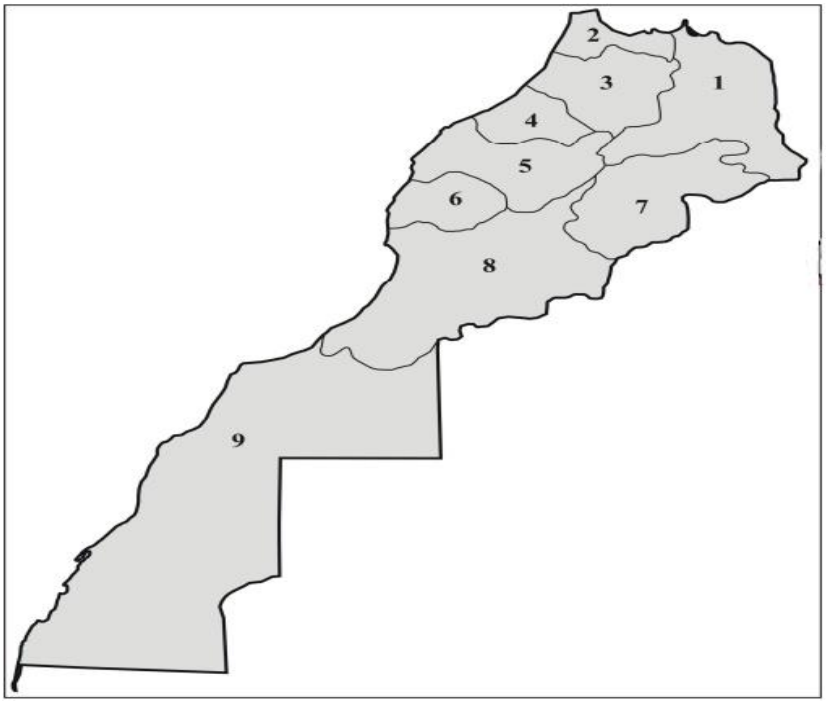

المصدر(الحافيظ إدريس)[132]

حيث تناط بالوكالة داخل نطاق نفوذها مجموعة المهام , كإنجاز القياسات والأبحاث والقيام بالدراسات الضرورية لتقييم وتتبع تطور حالة الموارد المائية على مستوى الكم والجودة، وكدا الدراسات المتعلقة بتخطيط وتدبير الماء والمحافظة عليه والوقاية من تأثير الظواهر المناخية القصوى لاسيما الفيضانات والجفاف.

[132] الحافيظ إدريس , الموارد المائية بالمغرب , الإمكانات والتدبير والتحديات , الطبعة الثانية 2021 ص 380

وتكمن أهمية الإختصاصات الممنوحة لوكالات الأحواض المائية، في قيامها بإعداد المخططات التوجيهية للتهيئة المندجمة للموارد المائية التابعة لمناطق نفوذها والسهر على تنفيذ هذه المخططات، وقد قامت هذه الوكالات منذ إنشائها بإنجاز مخططات مديرية خاصة بجميع أحواض المملكة وصودق على الكثير منها من لدن من طرف المجلس الأعلى للماء والمناخ.[133]

وتجدرالإشارة، أن وكالات الأحواض المائية بالمغرب تخضع لوصاية الدولة، المتمثلة في السلطة الحكومية المكلفة بالماء، ويكون الغرض من هذه الوصاية العمل على احترام أحكام القانون 36.15 المتعلق بالماء من طرف أجهزتها المختصة، وخاصة ما يتعلق بالمهام المنوطة بها، وبصفة عامة الحرص على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمؤسسات العمومية , كما تخضع كذلك للمر اقبة المالية للدولة "السلطة الحكومية المكلفة بالمالية" المطبقة على المنشآتالعامةوهيئات أخرى طبقا للنصوصالتشريعيةالجاري بها العمل.[134]

ثانيا : المكاتب الجهوية للإستثمار الفلاحي

أدرجت الفلاحة ضمن الأولويات الوطنية بعد حصول المغرب على الإستقلال، وكان لزاما الإقدام على مراجعة السياسة المتعلقة منذ العشرينات في التوجه الهيدروفيلاحي التي كانت تشرف عليه وحدات متعددة ضمن عددمن القرارات،ولهذه الغايةتم إحداث سنة 1960 المكتب الوطني للري،[135]حيث أصبحت له مهمة الإضطالع بجميع العمليات المتعلقة بالتجهيز الفالحي مع الإشراف على الأبحاثعن الموارد , بالإضافة إلى دوره في تشييد السدود

---

[133]بلفاطمي هند , السياسة المائية بالمغرب , مجلة الحقوق , ع 23 , 2021 ص 233

[134]الكرار عبد اللطيف , السياسة المائية بالمغرب ودورها في عقلنة تدبير الماء الفلاحي : سهل اشتوكة نموذجا , مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية , ع 107 , 2024 ص 73

[135]ظهير شريف رقم 1.59.401 بشأن تأسيس المكتب الوطني للري , منشور في الجريدة الرسمية ع 2499 , 24 ربيع الأول 1380 (16 شتنبر 1960), ص 2246

لكن تعرض المكتب الوطني للري لمجموعة من الإنتقادات , نظرا لإغفاله مجموعة من المشاكل مثل عدم تكييف الوسط القروي مع التقنيات العصرية [136] لذلك لجأ المغرب إلى إحداث منذ سنة 1966 المكاتب الجهوية للإستثمار بمقتضى المرسوم 826.66 الصادر بتاريخ 22 أكتوبر ، 1966بغية تنمية القطاع الفلاحي بالشكل الذي يتامشى مع الأهداف التي بلورهتا السياسة الفلاحية السقوية، حيث تتولى وزارة الفلاحة بواسطتها تدبير مياه الري في المناطق السقوية التي هي عبارة عن مؤسسات عمومية على الصعيد الجهوي تخضع في إنجاز اختصاصات المجسدة في تدبير مياه الري للألغراض الفلاحية والقيام بالتجهيزات الهيدروفلاحية وممارسة مهمة الرشطة المائية، للوصاية التقنية والإدارية لوزارة الفلاحة.

والمكاتب الجهوية للإستثمار الفلاحي لديها مهمة مهمة رئيسية ، وهي إعداد الأراضي من أجل سقيها وكذا محطات الضخ وتوليد الضغط، ويتطلب هذا الإعداد تجهيزا داخليا يشمل ضم الأراضي والممرات المؤدية إلى القطع الأرضية الناتجة عن عملية الضم واستصلاح الأراضي وإزالة الأحجار من الأراضي وتسويتها لإستعمالها في الأغراض السقوية.[137] وتتوزع تسع مكاتب جهوية للإستثمار الفلاحي عبر مجموع التراب الوطني وهي كما يلي :

1. المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لملوية
2. المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي اللكوس
3. المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الغرب
4. المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي سوس
5. المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز
6. المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي دكالة

[136] Institut Royal des études stratégiques: «La Question de l'eau au Maroc selon l'approche «NEXUS» dans le contexte du changement climatique», 30 Mars 2020, P 122.

[137]بلفاطمي هند , السياسة المائية بالمغرب , مجلة الحقوق , ع 23 , 2021 , ص 234

7. المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي تادلة
8. المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي تافلالت
9. المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي ورززات

ألزمت التوجهات الكبرى للبلاد من أجل تطوير والنهوض بالقطاع الفلاحي، عبر تهيئة وتنمية المجالات المسقية وتدبير مياه الري، بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات عمومية جهوية تسهر على تدبير التجهيزات الهيدروفلاحية[138] وتطوير التقنيات الزراعية، وتدبير مياه السقي وكذا إعداد المساحات السقوية وترشيد استعمال الماء من خلال إدخال تقنيات جديدة والتحكم في توزيع الموارد المائية حسب الإمكانات المائية المتاحة والتي تتحكم فيها الظرفية المناخية السنوية لبلادنا . وكذا المساهمة في تجهيز الأراضي لتحقيق هدف سقي المليون هكتار، تجسيدا للمخطط الذي تبناه الملك الحسن الثاني والذي كان يسعى لتوسيع المدارات المسقية والاستفادة من الإمكانات المائية المعبأة لتحقيق الأمن الغذائي في بعض المزروعات الأساسية.[139]

وفي الجانب العملي، تقوم المكاتب الجهوية للإستثمار الفلاحي بنقل مهاراتها للفلاحين، موفرة لهم إمكانية الولوج إلى التقنيات الزراعية العصرية وتربية المواشي والتدبير، إضافة إلى تمكينهم من التحفيزات والإعانات التي تقدمها الدولة، كما توفر طو اقم هذه المكاتب الجهوية الدعم للضيعات الفلاحيةمن أجل تثمينهاوتحسين تدبيرها التقنيوالرفع من هامش الربح.[140]

---

[138]تعرف التجهيزات الهيدروفلاحية على أنها مجموعة من الأنظمة والمعدات المستخدمة في إدارة الموارد المائية في مجال الزراعة , مثال أنظمة الري والقنوات وكذا الخزانات والمضخات , بهذف تحسين كفاءة إستخدام المياه وكذا ضمان توزيعها بشكل متساوي على المحاصيل الزراعية , مما يعزز الإنتاجية الزراعية ويحافظ على الموارد المائية.

[139]الحافيظ إدريس , الموارد المائية بالمغرب , الإمكانات والتدبير والتحديات , الطبعة الثانية 2021 , ص 386

[140]الكرار عبد اللطيف , السياسات المائية بالمغرب ودورها في عقلنة تدبير الماء الفلاحي : سهل اشتوكة نموذجا , مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية , ع 107 . 2024 , ص 89

ثالثا : الجماعات الترابية

يعهد إلى بالجماعات الترابية بمستوياتها الثلاث وداخل دائرة نفوذها مهام تقديم الخدمات للمواطنين والمواطنات والمؤسسات العمومية والخصوصية على حد سواء. وتتجلى اختصاصاتها في مجال الماء فيما يلي:

- الجهات

تقوم الجهة داخل دائرتهاالترابية , بالنهوض بالتنمية المندمجة والمستدامة وذلك بتنظيمها وتنسيقها, ويتجلى في اختصاصات ذاتية تشمل تحقيق الإستعمال الأمثل للموارد الطبيعية والحفاظ عليها بالإضافة الى اختصاصات مشتركة مع الدولة تتجلى في وضع استراتيجية جهوية لإقتصاد الماء و تعميمالتزويدبالماء الصالح للشرب والحماية من الفياضانات والمحافظة على الموارد المائيةبالإضافة إلى الاختصاصات المنقولةمن الدولةتشمل التجهيز اتوالبنياتالتحتية ذاتالبعد الجهوي.[141]

وتقوم الجهات في إطار التنمية الجهوية بوضع إستراتيجية جهوية لإقتصاد الطاقة والماء (إختصاص ذاتي)[142], بالإضافة إلى تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب والكهرباء وفك العزلة (إختصاص مشترك)[143] , وتحدد إعتمادا على مبدأ التفريع مجالات الإختصاص المنقولة من الدولة إلى الجهة, وتشمل هذه المجالات بصفة خاصة : الطاقة والماء والبيئة, (إختصاص منقول)[144]

- العمالات والأقاليم

[141]القادري جواد , السياسة المائية بالمغرب في زمن الندرة , مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية , ع 62 , 2024 , ص 217

[142]المادة 82 من الظهير الشريف رقم 1.15.83 صادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، الجريدة الرسمية ع،6380 , 06 شوال 1436 (23 يوليو 2015)، ص .6585

[143]المادة 91 من نفس القانون

[144]المادة 94 من نفس القانون

يكثر المتدخلون في قطاع الماء على المستوى المحلي، ذلك أنهم من يتولى تتبع الوضعية المائية حجما وجودة، وتفعيل المقتضيات التشريعية و التنظيمية المؤطرة لقطاع الماء، فضلا عن ترجمة التوجيهات والمخططات والتوصيات التي تصدرها المؤسسات التقريرية والإستشارية المركزية والجهوية، في جومن التعاون والتنسيق والتشاوربغايةالنهوض بقطاع الماء،وتثمين الموارد المائية عبر تدبيرها بشكل عقلاني , من أجل المحافظة عليها وحمايتها من الإستغلال المفرط , بالإضافة إلى التحكم في الطلب في فترة الوفرة و أيضا في زمن الندرة .

يحدث مجلس العمالة أو الإقليم خلال أول دورة يعقدها , بعد مصادقته على النظام الداخلي[145] ثلاث لجان دائمة على الأقل يعهد إليها على التوالي بدراسة القضاية التالية:

1. الميزانية والشؤون المالية والبرمجة.
2. التنمية القروية والحضرية و إنعاش الإستثمار والماء والطاقة والبيئة.
3. الشؤون الإجتماعية والأسر.

إن المقاربة التشاركية في صياغة القرارات الحاسمة وتدبير السياسات العمومية تجد امتدادا لها أيضا في قطاع الماء بحيث تم توكيل مهمة تدبير المياه بالعمالات والأقاليم للجن العمالات والأقاليم للماء إذ تتكلف لجنة العمالة أو الإقليم للماء، المحدثة علىمستوى كل عمالةأو إقليم، والتي يرأسها العامل، بتنسيق وتتبع وتنفيذ الأعمال والإجراءات المتخذة من لدن مصالح الدولة والمؤسسات العمومية المعنية وكذا الجماعات الترابية من أجل :

- تدبيرالماءفي حالةالخصاصلضمان التزودبهفي ظروف مرضية.
- الوقاية من أخطار الفيضانات.
- التوعيةبحمايةالمواردالمائيةوالمحافظة علىالملكالعمومي المائي واستعماله إستعمالا أمثل.

[145]المادة 33 من الظهير الشريف رقم 1.15.84 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانونالتنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، منشوربالجريدة الرسمية ع،6380 , 06 شوال 1436 (23 يوليو 2015)، ص 6625

- **إبداء الرأي في املخططات املحلية لتدبير المياه..[146]**

بصفة عامة، تتكلف هذه المصالح بجمع المعطيات التي لها علاقة بالموارد المائية محليا والتعبير عن حاجيات الإقليم فيما يخص الماء والتجهيزات المائية، وحسب النص الذي يحدد اختصاصاتها فإن هذه المصالح مكلفة بتنفيذ برامج القياسات الهيدرولوجية وإنجاز البحوث المتعلقة بطلبات جلب الماء والضخ، ومنذ صدور قانون الماء أصبحت هذه المهام ضمن اختصاصات وكالة الأحواض المائية.[147]

- **الجماعات**

تقوم الجماعة الترابية باحداثوتدبير المرافق والتجهيزات العمومية الالزمة لتقديم خدماتالقربفيمجال توزيع الماءالصالحللشرب والتطهيرالسائل والصلبومحطاتمعالجة المياه العادمة بالإضافة الى تدبير الساحل وتهيئة الشواطئ والممرات الساحلية والبحيرات وضفاف االنهاربشراكة مع الدولة وكذلك احداث وصيانة المنشآت والتجهيزات المائية الصغيرة والمتوسطة في إطار الإختصاصات المنقولة من الدولة , كما تخلق أو تساهم في إنشاء التجهيزات والمعدات المائية الموجهة لضبط مياه الأمطار أو حمايتها ضد الأمطار.[148] , وحسب القانون المؤطر للجماعات أنها تختص في إحداث وصيانة المنشآت والتجهيزات المائية الصغرى والمتوسطة.[149]

---

[146]الكرار عبد اللطيف , السياسة المائية بالمغرب ودورها في عقلنة تدبير الماء الفلاحي : سهل اشتوكة نموذجا و مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القامومية والقضائية ع 107 , 2024 ص 94

[147]بلفاطمي هند , السياسات المائية بالمغرب , مجلة الحقوق , ع23 , السنة 2021 ,ص235

[148]حديديوي وليد , المؤسسات المكلفة بتدبير الملك العمومي المائي بالمغرب , مجلة آراء للعلوم الإنسانية والإجتماعية والقانونية , 2023 ص 234

[149]المادة 90 من الظهير شريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 املتعلق بالجماعات، منشوربالجريدة الرسمية ع،6380 , 06 شوال 1436 (23 يوليو 2015)، ص6673.

خلاصة الفصل الأول :

بالرغم من محدودية الموارد المائية التي يعرفها المغرب الناتجة عن التغيرات المناخية وكذا إرتفاع النمو الديموغرافي الذي زاد من جهته في نسبة طلب الماء , حيث أن الكمية المحدودة من المياه بالمغرب تمنح المواطن المغربي حوالي 720 متر مكعب سنويا , وهذا المعدل يضع المغرب في خانة الدول المهددة مستقبلا بأزمة المياه ونذكر أن هذا المعدل في إنخفاض كل سنة و إلا أن المملكة المغربية ومند عهد الحماية سارعت في التصدي لهذه التغيرات المناخية والضغط البشري المكثف على الموارد المائية وذلك عبر نهج سياسات مائية محكمة تتخللها مجموعة من التدابير والإستراتيجيات الناجعة في تحسين ترشيد الموارد المائية ببلادنا , بداية بالتدابير الكلاسيكية المتمثلة في سياسة السدود التي عمل المغرب على نهجها منذ فجر الإستقلال والتي تأكدت مع الراحل جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله في سبعينيات القرن الماضي وإلى يومنا هذا لا زالت السدود حلا ناجع في تعبئة الموارد المائية بالمغرب , لكن نظرا لصعوبة المناخ والتغيرات الواضحة وكذلك النمو السكاني وتوسع المدن دفع الدولة للبحث عن موارد مائية جديدة تسد الحاجيات المتزايدة على المياه وهذا ما نجح فيه المغرب مع مشاريع تحلية مياه البحر التي أصبحت تعتبر اليوم مصدرا مهما للمياه خصوصا بالمناطق الجافة والتي تعرف تغيرات مناخية حادة بالإضافة إلى محطات إعادة معالجة المياه العادمة والتي أصبحت بدورها الوجهة الأساسية في السقي وهذه الإستراتجيات البديلة قد نجح فيها المغرب وهناك برامج أخرى يسعى المغرب في تحقيقها للوصول إلى سد الخصاص المائي بالمملكة والإبتعاد عن دائرة الدول المهددة من الأزمات المائية كما نجح المغرب في تأطير واقع تدبير السياسة المائية بإطار تشريعي محكم وكذا أنظمة مؤسساتية تعمل على السهر لتنفيذ هذه السياسات , **لكن هل السياسات المائية المغربية تواجه بعض التحديات أم أنها سياسات ناجهة دون إكراهات وفي حالة تواجد هذه التحديات بالفعل كيف تعامل معها المغرب وهل نجح فيها ؟.**

الفصل الثاني

الإكراهات التي تواجه تدبير السياسات المائية وسبل تجاوزها

يكيف الماء على أنه مورد حيوي هام، وكذا عنصر طبيعي أساسي للحياة البشرية وتطورها الاقتصادي والاجتماعي، كما يلعب دورا كبيرا في التوازن الايكولوجي للمجال الطبيعي، حيث أصبحت الحكامة الجيدة في تدبير الموارد المائيةمسألة هامة أساسيا في ظل التغيرات المناخية والهيدرولوجية التي تعرفها بلادنا خصوصا مع توالي سنوات الجفاف , بالإضافة إلى الطلب الكبير على الماء الذي أصبح يعرف إرتفاعا مهولا في السنوات الأخيرة , حيث تفرض كل هذه التحديات التي تواجه الموارد المائية ببلادنا , الإسراع في نهج سياسات وإستراتيجيات التنمية , وتدبير ومحكم للموارد المائية يأخذ بعين الإعتبار الحصيلة المائية السنوية التي تعرف إختلالات وكذا بعض الاختلالات على المستوى التشريعي والمؤسساتي.

وقد أصبح المغرب يعطي أهمية كبيرة لتدبير الموارد المائية وعيا منه أن هذه المادة الحيوية أساس في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة , ووعيا منه أيضا أن سبب السراع في العقود القادمة سيكون هو الماء أو ما أصبح يطلق عليه مصطلح " الذهب الأزرق "فالمغرب أمام خيار وحيد لا ثاني له وهو التوجه نحو سياسة رشيدة ومحكمة تمكنه من المحافظة على موارده المائية وكذا تعبئتها وحكامتها لحفظها للأجيال الحالية والمستقبلية لكن الخوض في غمار هذا التدبير ليس بالهين وهذا ما سنتطرق له في فصلنا هذا حيث سنقوم في البحث عن أثار

التغيرات المناخية وكذا الإستغلال المفرط والغير معقلن بالإضافة إلى إكراهات تنظيمية على السياسة المائية , (**المبحث الأول**) ثم سنشرع أيضا في المبحث عن البدائل والسبل التي نهجها المغرب في مواجهة هذه التحديات الكبرى , (**المبحث الثاني**)

المبحث الأول : إكراهات تدبير الموارد المائية بالمغرب

يعاني المغرب من شح كبير في الموارد المائية خصوصا في السنواة الأخير نظرا لموقع الجغرافي المتواجد في منطقة تتميز بمناخ جاف[150] وشبه جاف فالطريق إلى حكامة قطاع الماء بالمملكة شاق وصعب , حيث أن تدبير الموارد المائية اليوم أصبح يضاهي النمو والتقدم نظرا لأن هذه الموارد أصبحت تعاني أكثر من أي وقت مضى لمجموعة من التحديات والتي أصبحت تشكل تهديدا مباشر للموارد المائية ببلادنا , حيث تواجه الموارد المائية ببلادنا خطرا كبيرا مصدره التغيرات المناخية القاسية والتقلبات الجوية التي أصبح يعيشها المغرب وكذا الضغط البشري الذي بات يشكل تهديدا كبير لسياسة تدبير الموارد المائية (**المطلب الأول**) في مقابل الاكراهات الطبيعية والبشرية التي تواجهها بلادنا هناك مشاكل اخرى على المستوى التشريعي والمؤسساتي وسبل تحسينه (**المطلب الثاني**)

المطلب الأول : الإكراهات الطبيعية والبشرية لتدبير الموارد المائية بالمغرب

[150] يعتبر المناخ الجاف من بين أنواع المناخ المتواجدة , حيث يعرف قلة الهطول والتساقطات المطرية بالمقابل يتميز بإرتفاع درجة الحرارة, بالإضافة إلى التزايد في معدلات التبخر, الشيئ الذي ينتج عنه ندرة المياه , في التربة والهواء حيث يتم تقسيمه إلى قسمين رئيسيين المناخ الجاف أو ما يطلق عليه بالمناخ المداري الجاف والمناخ الشبه الجاف.

يعتبر قطاع الماء من بين القطاعات المرتبطة إرتباطا مباشرا بالمناخ, إذا فالتغيرات المناخية المرتقبة ستكون لها تأثيرات مباشرة وقوية على الموارد المائية ببلادنا , حيث تم إنجاز العديد من الدراسات التوقعية حول موضوع التغيرات المناخية[151] والتي نتجت عن توقع كان منتظرا وهو أنه من الممكن أن تتأثر الموارد المائية تأثيرا قويا بسبب التحولات المناخية والتقلبات الجوية الكبرى المتوقعة خلال القرن الجاري بإعتبارها إكراهات طبيعية تعرقل السياسة المائية ببلادنا (**الفقرة الأولى**) كما سنحاول جرد بعض الاكراهات الناتجة عن الأنشطة البشرية التي تعرقل مسلسل تدبير الموارد المائية بالمغرب (**الفقرة الثانية**)

الفقرة الأولى : إكراهات طبيعية (التغيرات المناخية)

تعتبر التغيرات المناخية من أهم التهديدات للتنمية المستدامة على الدول النامية ، أكثر منه على الدول المتقدمة,بالرغم من أن تلك الأولى لا تساهم بنسبة كبيرة فيمجموع انبعاثات الغازات التي تعتبر السبب الرئيسي وراء ظاهرةالإحتباس الحراري، وهذا نتيجة هشاشة اقتصاديات هذه البلدان في مواجهة تداعيات التغيرات المناخية للضغوط المتعددة والتي تضاف إلى قدرات تكيف ضعيفة.[152]

ويعتبر المغرب داخل خانة الدول النامية التي تتأثر بشكل كبير بالتغيرات المناخية نظرا لموقعه الجغرافي , حيث ستموقع المغرب في شمالالقارة الإفريقية،ويتوفر على واجهتين بحريتين: الأولى من جهة الشمال والحديث عن البحر الأبيض المتوسط وغربا يطل المغرب على المحيط الأطلسي. ويحده من الجنوب والجنوب الشرقي الصحراء، هذه الوضعية الجغرافية تنتج عنها تباينا واضحا في توزيع المناخ بين جهات الشمال والجنوب، وكذا المناطق الساحلية والمناطق الداخلية، بالخصوص تلك الواقعة جنوب السلسلة الأطلسية.

---

[151]التغيرات المناخية (Climate change) : هي "تلك التغيرات في المناخ التي تعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي بدوره إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي، والذي يلاحظ بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ ، على مدى فترات زمنية.

[152]حسيني عمر/ شوشان زهرة , التغير المناخي وتأثيره السلبي على النشاط الزراعي دراسة لواقع التغير المناخي للجزائر , حوكمة إدارة المياه بين الواقع وإستراتيجيات التنمية , المؤتمر الدولي الإفتراضس , 2021 , ص 52.

ولقت تم التأكيد في مختلف الدراسات المنجزة سواء على المستوى الوطني أو الدولي إرتباطا وطيدا بين الأحداث المناخية المتطرفة وكذا التغيرات المناخية والتي يشهدها المغرب حاليا , وهذا راجع إلى موقعه الجرافي الذي جاء في العروض الشبه مدارية الإنتقالية والتي تحتم عليه الخضوع بإستمرار تحت تأثير خلية الضغط العالي الأصوري والصحراوي بالإضافة إلى الكتل الهوائية المدارية الجافة , وأصبحت هذه التغيرات المناخية مجموعة من الدراسات والمؤشرات أكثر حدة وعنفا منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي , الشيئ الذي نتج عن تردد أحداث مناخية متطرفة مثل الجفاف العنيف والطويل والذي عاشه المغرب منذ بداية الثمانينيات إلى حدودسنة السابعة بعد الألفين والذي أعتبر تغير مناخي إستثنائي بكل المقاييس , في المقابل تردد بعض السنوات المطيرة بنسبة كبيرة والتي نتج عنها فيضانات مهولة في بعض المناطق والتي نتجت بدورها عن خسائر كبيرة جدا مثل فيضانات سنوات : 1996, 1997 , 2001 , 2002 , 2009 , 2010 , و 2014 ..إلخ.[153]

لهذا كان المغرب على مدار العقود الأخيرة على محك مع التغيرات المناخية التي أصبحت تشكل العائق الأكبر في تدبير موارده المائية , والتي حتمت عليه نهج سياسات ومخططات وبرامج لتجاوزها أو على الأقل التخفيف منها ويعرف المغرب تنوع في هذه التغيرات.

أولا : تراجع التساقطات المطرية

تنفرد مرتفعات الضغط الجوي بإعتبارها مركزا مهم لهبوب الرياح في إتجاه مناطق الضغط الجوي المنخفضة المجاورة لها، مما ينتج عن الرطوبة وكذاتساقط الأمطار في تلك المناطق، بموجب التيارات الهوائية الرطبة القادمة من شمال المحيط الأطلس , فالتغيرات المناخية والتقلبات الجوية التي يشهدها بالمغرب لها إرتباط بالمرتفع الجوي والذي يطلق عليهاسم المرتفع الأصوري، نسبة إلى جزر

[153] السلوي عبد المالك / قنجاع رحمة , الدينامية المناخية بالمغرب وعلاقتها بإستقرار السكان حالة سهل الشاوية , التغيرات المناخية , المؤهلات الترابية والعدالة البيئية , الطبعة الأولى 2022 , ص 131

الأصور[154]، في المحيط الأطلسي، بعرض سواحل البرتغال حيث تتسبب هذه الجزر فيحجب عن المغرب وصول الاضطرابات بداية من منتصف فصل الربيع إلى غاية منتصف الخريف، وهي الفترة الجافة التي تكون فيها الشمس عمودية على المنطقة المدارية الشمالية. أما في فصلي الخريف والشتاء يعرف المرتفع الأصوري تحركا جنوبا، مماثلا لحركة الشمس، فيتركز في عرض سواحل إفريقيا الغربية, ومن تم يتعرض المغرب لضغط جوي منخفض يجلب معه الرياح الرطبة والممطرة من المحيط الأطلسي.[155] الشيء الذي يجعل نظام التساقطات المطرية ببلادنا غير منظم شرح هذه الظاهرة أنظر الشكل التالي :

الشكل 6 : حالة خضوع المغرب للمرتفع الجوي الأصوري

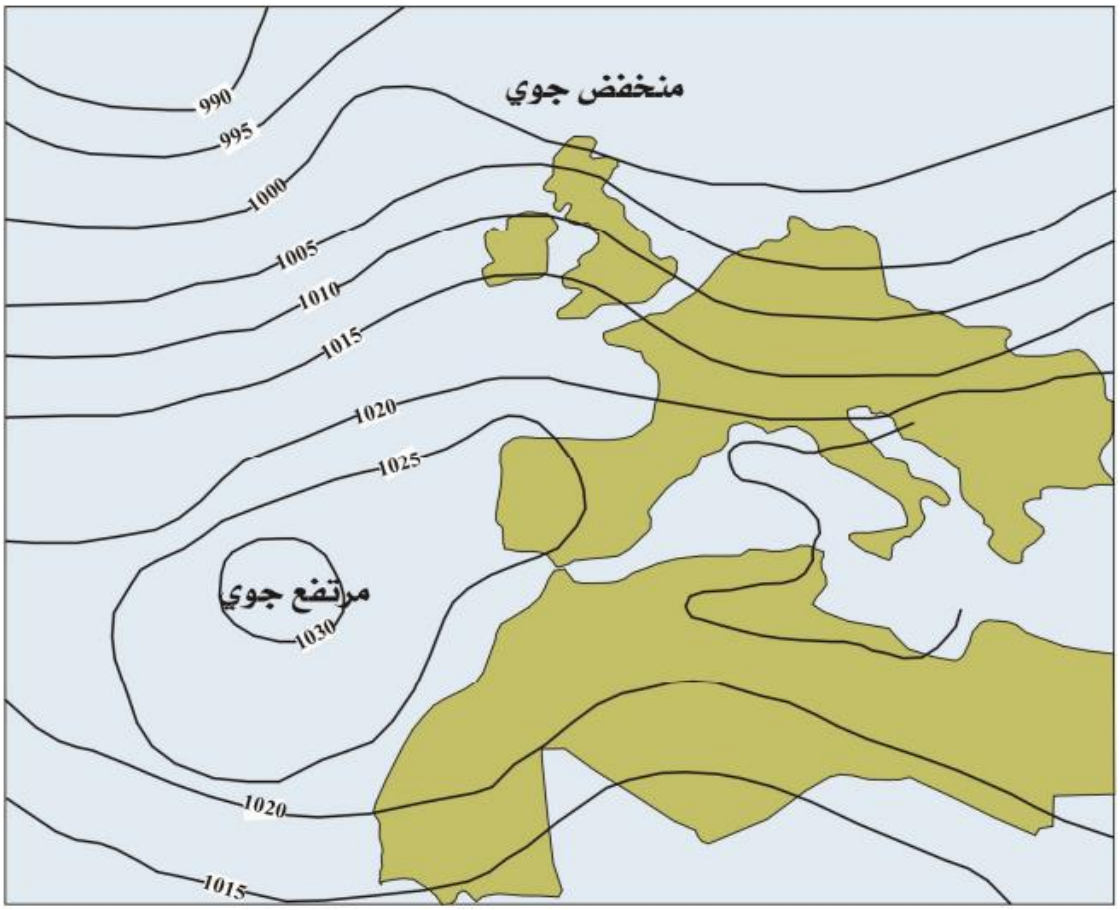

المصدر: (الحافيظ إدريس)

[154]جزر الأصور هي جزر بركانية تتموقع شمال المحيط الأطلسي , وتعتبر جزءا من دولة البرتغال , وتنقسم إلى تسع جزر رئيسة , كما أنها تتمتع بحكم ذاتي داخل الجمهورية البرتغالية.

[155]الحافيظ إدريس , الموارد المائية بالمغرب , الإمكانات الدبير والتحديات , الطبعة الثانية 2021 , ص 35

متى ما إنسحب مركز الضغط المرتفع الأصوري والصحراوي خلال فصل الشتاء , يعرف المغرب خلاله تأثيرات بفعل المنخفضات الجوية القادمة من المحيط الأطلسي , والتي تعرف حمولة كبيرة من نسب الرطوبة , كما يخضع المغرب بالمقابل لتأثير المنخفضات الجوية الشمالية والتي تأتي من أوروبا الشمالية , مما ينعكس على إنخفاض درجات الحرارة بشكل كبير خلال فصل الشتاء

يعرف توزيع التساقطات المطرية بالمغرب اختلافاكبيرا، وتباين ملحوظ بين المناطق الشمالية والمناطق الجنوبية، وكذا المناطق الساحلية والمناطق الداخلية، بالإضافة إلى المناطق الجبلية والمنخفضات، زيادة على السفوح الشمالية الرطبة والسفوح الجنوبية الجافة والقاحلة أحيانا أو ما يسمى بالمناطق التي توجد في ظل المطر[156] وهذا الإختلاف في التوزيع نتيجة التغيرات المناخية التي يعرفها المغرب حيث يشكل هذا الإختلاف عائقا كبيرة في تدبير الموارد المائية بالمملكة.

والإختلاف في توزيع الأمطار تتدخل فيه عدة عوامل ولعل أهمهاعامل الارتفاع، إذ تهطلبمناطق الريف الغربي لوحدها كميات كبيرة من الأمطار السنوية والتي تفوق في بعض الأحيان 800 ملم، بالخصوص بمناطق طنجة وكتامة، كما تتجاوز التساقطات المطرية في الأطلس المتوسط 600 ملم، بالإضافة إلى تزايد كمية الأمطار المسجلة سنويا من الساحل الأطلسي نحو مرتفعات الأطلس ، إذ يعرف تسجيل حوالي 540 ملم بمدينة القنيطرة وتسجيل 430 ملم بمدينة الخميسات، كمت يسجل 470 ملم بمدينة مكناس، وأكثر من 800 ملم بإيفران، حيث يتم تسجيل ما يقارب 300 ملم بمدينة الصويرة، و248 ملم تسجل بمدينة مراكش أما إقليم أزيلال يعريف تسجيل نسبة 565 ملم سنويا ,لكن بجنوب سلسلتي الأطلسين الكبير والمتوسط يعرف إنخفاضا كبيرة في ما يخص التساقطات المطرية, حيث يعرف معدل الأمطار تناقصا تدريجيا، 120 ملم تسجل بورززات و108 ملم بأكدز، وكذا 75 ملم بمدينة زاكورة، وتبقى المناطق الصحراوية للمملكة أقل تسجيلا للتساقطات

[156]" المناطق في ظل المطر" : هي تلك المناطق التي تتلقى كميات قليلة من الأمطار نظرا لوجود بعض الحوتجز الطبيعية مثل الجبال , حينما تهب الرياح التي تحمل رطوبة من المحيطات أو البحار نحو اليابسة , تصطدم بالجبال حيث ترتفع في السماء , وبالتالي يبرد الهواء وتكثر نسبة الرطوبة فيه , وينتج عنه هطول الأمطار على الجانب المواجه للرياح من الجبال.

المطرية حيث تسجل هذه المناطق سنويا أقل من 100 ملم.[157] وهذه التساقطات في تراجع كبير مع توالي السنوات نظرا للتغيرات المناخية التي تتحكم فيها لهذا عمل المغرب على نهج طرق بديلة كفيلة بالمساعدة على توزيع الماء بشكل عادل بين سائر جهات المملكة وكذا الزيادة من إنتاج المياه الغير إعتيادية التي من شأنها أن تساهم في تجاوز ولو جزئيا أثار تراجع التساقطات المطرية الذي أصبح يشكل إكراها كبيرا يواجه سياسات الدولة العمومية في قطاع الماء, والشكل التالي يوضح مدى تراجع نسب التساقطات السنوية بالمملكة :

الشكل 7 : تطور التساقطات السنوية وطنيا

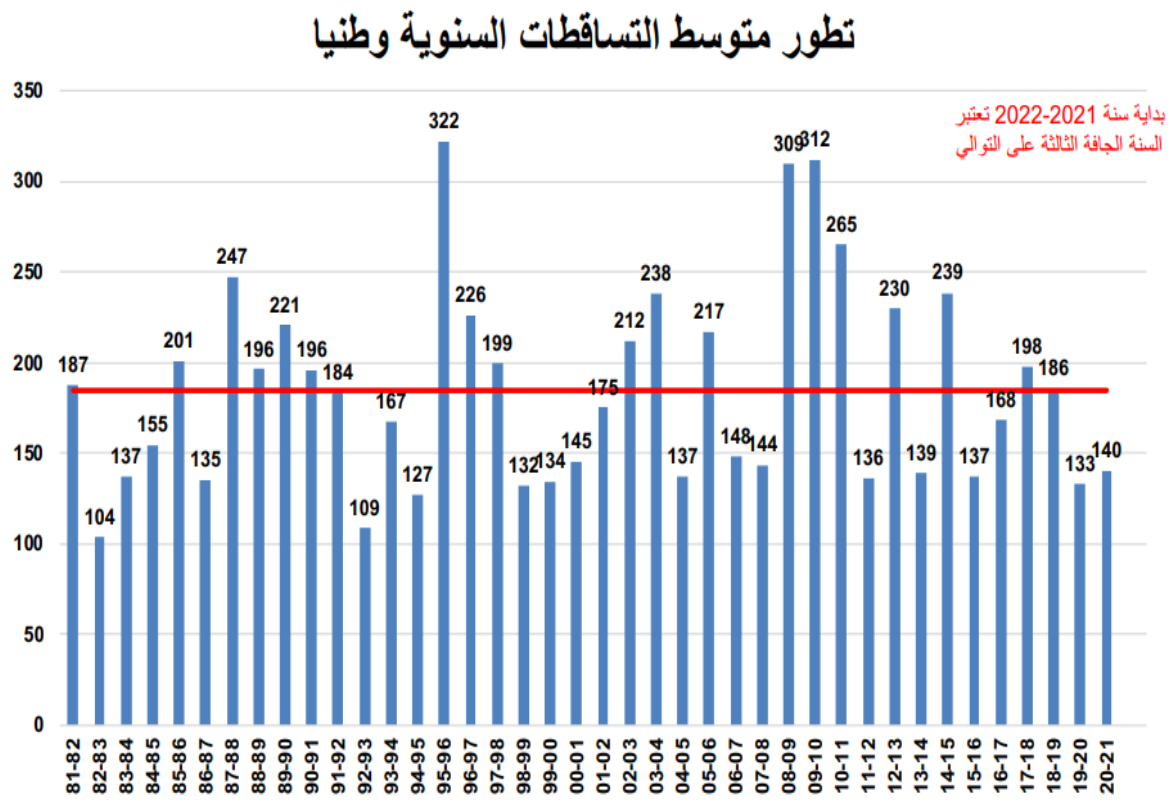

المصدر(وزارة التجهيز والماء)

من خلال قرائتنا للشكل أعلاه يتضح لنا أن التساقطات السنوية بالمغرب تعرف تقلبات من سنة إلى أخرى حيث هناك سنوات تسجل نسب مهمة من التساقطات وصلت سنة 1996 إلى م322

[157] الحافيظ إدريس , الموارد المائية بالمغرب , الإمكانات التدبير والتحديات , الطبعة الثانية 2021 ص 36

ملم في حين تم تسجيل نسب قليلة جدا في مجموعة من السنوات وأخرها سنة 2021 حيث تم تسجيل 140 ملم وهذا بفعل التغيرات المناخية التي تعرفها بلادنا والمجمل أن نسب التساقطات المطرية في بلادنا تتراجع مع توالي السنوات , مع تسجيلة نسب مفاجئة إستثنائية في بعض السنوات , ولتوضيح المنحى السلبي التي عرفته نسب التساقطات المطرية في السنوات القليلة الأخيرة حيث تتطلب جهودا كبيرة من الدولة في وضع برامج وإستراتيجيات تقلل من اثر قلة هذه التساقطات أنظر الشكل التالي :

الشكل 8 : تطور التساقطات المطرية على المستوى الوطني خلال الفترة 2018/2023 الفترة الهيدرولوجيا الممتدة سنويا من 1 شتنبر إلى 31 غشت

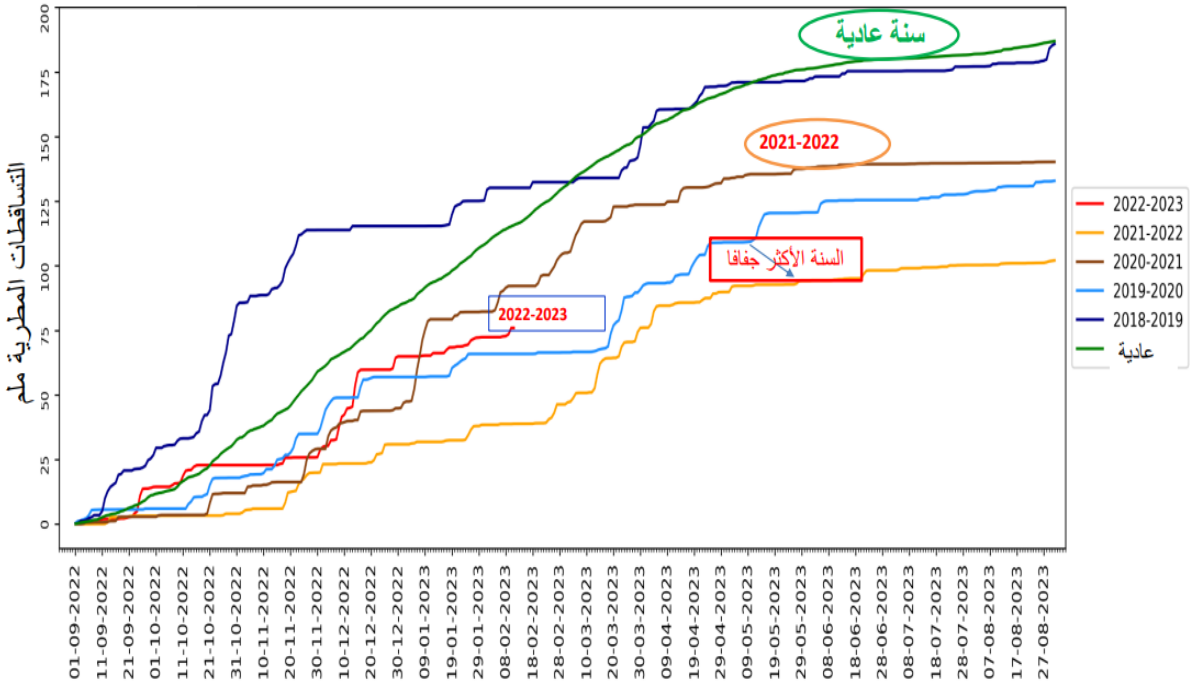

المصدر (وزير التجهيز والماء)[158]

يتضح من خلال الشكل أن مشكل قلة التساقطات المطرية أصبح مقلقا وخطيرويهدد سلامة الموارد المائية ببلادنا , كما يتوقع في أفق سنة 2030 تراجع التساقطات المطرية بالمغرب بحوالي 10 %

[158] عرض السيد وزير التجهيز والماء , الموارد المائية بالمغرب الإجراءات الحالية والمستقبلية , لقاء مع المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيني 30 ماي 2023 , ص 6

ومن , 13% إلى 30% سنة 2050 كما يتوقع الخبراء وصول النسبة ما بين 21% و36% مع مطلع سنة 2080,[159] مما يتطلب بشكل إستعجالي نهج سياسة مائية محكمة وناجعة تمكن من التقليل من أثار عجز التساقطات و إيجاد حلول فعالة وناجعة تمكن المغرب من التقليل من أثر هذا المعطى الطبيعي على موارده المائية .

ثانيا : إرتفاع درجة الحرارة

تعتبر كمية ثاني أكسيد الكربون التي بلغت مستويات قياسية في الغلاف الجوي من أهم الأسباب التي أدت إلى إرتفاع درجة حرارة الأرض نتيجة لظاهرة الإحتباس الحراري.[160] بالإضافة إلى تزايد نسبة الغازات الدفيئة بالجو والتي نتجت عن ارتفاع درجة حرارة الأرض ب 0.6 درجة مئوية حيث تم تسجيل أعلى ارتفاع في درجة الحرارة ما بين 1910 و ،1945 , وفي فالفترة الممتدة بين 1906 و 2005 ارتفعت درجة الحرارة حسب بعض التقديرات بحوالي 0.65 درجة مئوية، كمايتوقع ارتفاع درجات الحرارة من 1.1 إلى 1.6 درجة مئوية سنة 2030 ومن 2.3 إلى 2.9 درجة مئوية سنة 2050 .

أما بالنسبة للمغرب فيتميزبجو ها مشمس وارتفاع كبير في درجات الحرا رة، ويتم تسجيل أرقام قياسية تتجاوز أحيانا C45° خاصة في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية، وحيت تعرف المناطق الصحراوية تَكو ن منخفضات جوية خلال فصل الصيف مما ينتج عنها هبوب عواصف رملية، وقد تمتد هذه المنخفضات نحو الشمال ينتج عنها رياح حارة وجافة يطلق عليها إسم رياح الشرقي ، وهذه العوامل تساهم في أن ترتفع درجات الحرارة، وتسجل أرقاما قياسية صيفا خاصة مع هبوب رياح الشرقي، حيث تتجاوزدرجات الحرارة في مراكش C.40°.[161]

[159] النامي زهير , التغيرات المناخية وتأثيرها على الموارد المائية بالمغرب , مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافية والتهيئة الخرائطية , ص 8

[160] وزارة التجهيز والماء ,تقرير لجنة البنيات الأساسية والطاقى والمعادن والبيئة , وضعية الموارد المائية ببلادنا الإجراءات المتخذة والبرنامج الاستعجالي بضمان الماء , 2024 , ص 3

[161] الحافيظ إدريس , الموارد المائية , الإمكانات والتدبير والتحديات , الطبعة الثانية 2021 , ص 56

ودرجات الحرارة بالمغرب تتغير بإختلاف الفصول السنوية , حيث تنخفض درجات الحرارة بشكل واضح في فصل الشتاء وترتفع خلال الصيف , لكن بموجب التغيرات المناخية والتقلبات الجوية التي تعرفها بلادنا أصبحت نسب درجات الحرارة في إرتفاع ملحوظ في العقود الأخيرة مما يؤدي مباشرة إلى الجفاف الشيئ الذي ينعكس سلبا على الموارد المائية بالمملكة ولمعرفة نسب تطور درجات الحرارة ببلادنا أنظر الشكل التالي :

الشكل 9 : تطور متوسط الحرارة على المستوى الوطني

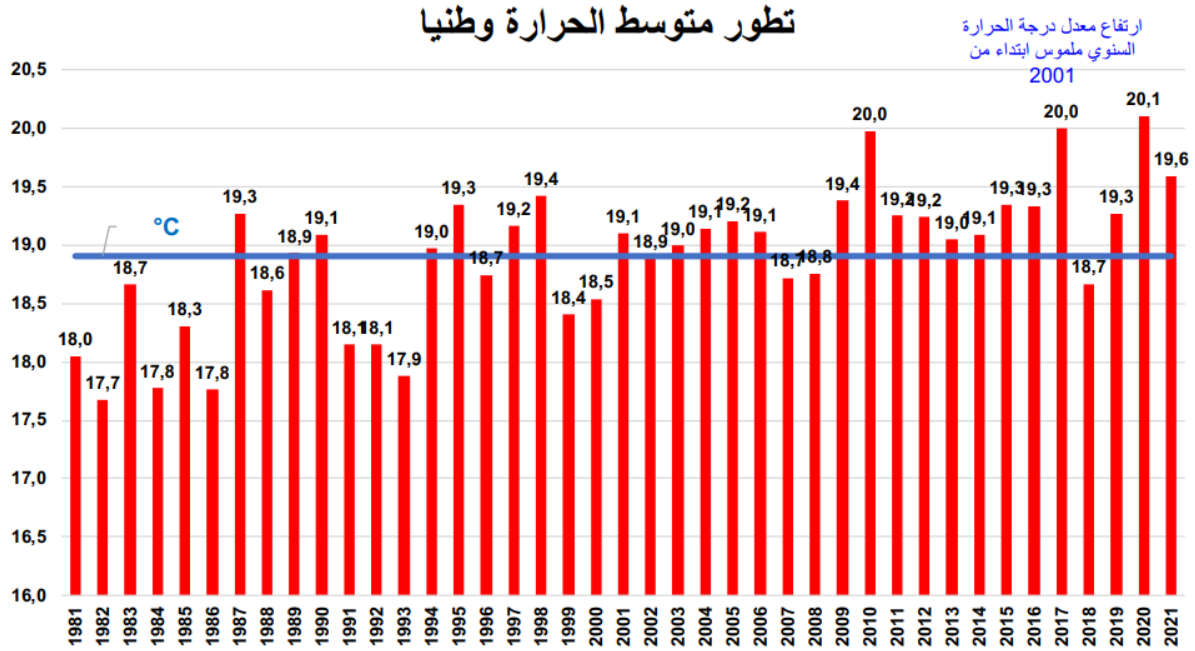

المصدر(وزير التجهيز الماء).[162]

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن درجات الحرارة ببلادنا في تزايد كبير مع توالي السنوات حيث أن معدل درجة الحرارة في إرتفاع واضح منذ بداية الألفية الثالثة وهذا من التغيرات المناخية الملحوظة والتي ستساهم في تشكيل تهديد وخطرا على للموارد المائية بالمغرب , الأمر الذي يتطلب من المؤسسات المتدخلة في تدبير الشأن المائي بدل جهود كبيرة في إختيار سياسات كفيلة لتقليص أثر هذه

[162] عرض السيد وزير التجهيز والماء , الموارد المائية بالمغرب الإجراءات الحالية والمستقبلية , لقاء مع المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي , 30 ماي 2023 , ص7

التغيرات المناخية والعمل على برامج من شأنها أن تتماشى مع هذه التقلبات الجوية التي تعتبر من العوائق الكبيرة التي تواجه المملكة في تدبير سياساتها المائية , وخصوصا مع تزايد متواصل لدرجة الحرارة بالمملكة , حيث تم تسجيل خلال الأربع سنوات الأخيرة نسب مرتفعة في ما يخص درجة الحرارة أنظر الشكل التالي :

الشكل 10 : درجة الحرارة المسجلة بين سنة 2021 و 2023

المصدر(لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة)[163]

ثالثا : التصحر

يعرف المغرب أيضا مشكل أخر عطفا عن قلة التساقطات المطري والإرتفاع في درجة الحرارة الا وهو مشكل التصحر هذه الظاهرة التي يتم بموجبها فقدان 31 هكتار من الغابات في السنة حيث أن هذه الظاهرة لا تطال فقط المناطق الجنوبية من بلادنا , بل وصلت حتى المناطق الشمالية منها , حيث

[163] وزارة التجهيز تقريرلجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة , وضعية الموارد المائية ببلادنا الإجراءات المتخذة والبرنامج الإستعجالي لضمان الماء , 2024 ص 5

فقدت غابة المعمورة أكثر من نصف مساحتها منذ سنة 1920 , أما في المناطق الجنوبية تم زحف الرمال على 280 ألف هكتار حيث وصل الزحف لواحتي درعة وزيز حيث أصبح بموجبها 1500 نوع من النباتات معرضة للإنقراض أغلبها نباتات لا توجد سوى في مناطق المغرب ومن أهم الأسباب المباشرة التي أدت إلى تفاقم ظاهرة التصحر هي تناقص موارد الماء بفعل التغيرات المناخية .[164]

وأخيرا تعتبر التغيرات المناخية بالإضافة إلى التذبذب في حجم التساقطات المطرية من فصل لأخر ومن سنة لأخرى ينعكس سلبا على الحصيلة المائية السنوية ببلادنا ، فخلال السنوات الرطبة تكون الحصيلة المائية إيجابية، بحيث تؤدي لرفع كميات المياه المخزنة داخل حقينة السدود نتيجة لزيادة حجم الصبيب المائي في الأودية والعيون، بينما يحدث عكس هذا تماما خلال السنوات الجافة حيث يعرف صبيب الأودية والعيون تراجعا مهولابسبب قلة التساقطات المطرية ، الأمر الذي ينتج عنه تراجع كبير في الحصيلة المائية السنوية، وهذه المسألة تؤثر بشكل سلبي على الإنتاجية الفلاحية وخاصة الزراعات البورية , كما يحدث تراجع في انتظام كميات مياه السقي التي توزع على المجالات المسقية، بحيث يكون لنضوب مياه العيون وجفاف الوديان أثر كبير على استقرار الساكنة القروية التي تضطر للهجرة نحو المجالات المحاذية لها بسبب العطش وبالنسبة للدولة تبعثر كل الأوراق والإستراتيجيات المبذولة لتحقيق الأمن المائي بالبلاد نظرا لضعف الواردات المائية عليها بسبب التغيرات المناخية .[165]

الفقرة الثانية : الاكراهات البشرية لتدبير الموارد المائية

لا تعتبر التغيرات المناخية هي السبب الوحيد الذي يؤدي إلى تفاقم الوضع المائي بالمملكة رغم كل تلك التغيرات المناخية والتقلبات الجوية التي فعلا تلعب دورا كبيرا في فقدان نسبة كبيرة من الواردات المائية على المملكة التي تعتبر ثروة مهمة يتلقاها المغرب بفعل التساقطات المطرية وصحيح

[164] أغزاف عبد الرحمان , تدبير وترشيد الموارد المائية بالمغرب , محاضرة , السنة الجامعية 2022/2021

[165] الحافيظ إدريس , الموارد المائية بالمغرب , الإمكانات التدبير والتحديات , الطبعة الثانية 2021 , ص 58

ايضا ان الارتفاع في درجات الحرارة بالمغرب والذي يشكل السبب الرئيسي في مشكل الجفاف الذي عاشته بلادنا في العقود الاخيرة ولا يمكن نكران ان هذه التغيرات المناخية تعتبر عائق أمام المملكة المغربية في تدبير مواردها المائية.

الا أن العامل الطبيعي ليس المسؤول الوحيد الذي يؤثر على الموارد المائية ببلادنا وليس هو الاكراه الوحيد الذي يشكل عائق امام الدولة في اطار تبني سياسات مائية حكيمة بل هناك عامل اخر وهو العامل البشري حيث يشكل الضغط البشري المرتفع تحدي من التحديات المهمة للسياسات المائية في المغرب. بموجب النمو الديموغرافي[166] المتزايد والذي يؤدي الى تزايد عدد السكان وكذا النمو الاقتصادي، بموجب هذه المؤشرات ، يعرف الطلب على الموارد المائية ارتفاعا بشكل مهول وكذا الانشطة البشرية الاقتصادية والصناعية التي تساهم بشكل مباشر في التلوث المتزايد للموارد المائية سواء منها السطحية أو الجوفية ، مما ينتج عنه ضغوطًا هائلة على المنشآت المائية الحالية. بحيث تعاني كل من المناطق الحضرية وكذا الريفية بشكل متساوي من نقصان كبير في المياه، حيث ان الاستهلاك المفرط والتلوث يلعب ادوارا مهمة في تناقص الموارد المائية سواء من الناحية الكمية او من ناحية الجودة.

أولا : الطلب المتزايد على الماء

يعتبر طلب المتزايد على الماء من اهم التحديات التي تواجه بلادنا في تنزيل سياساتها المائية ، وفي ظل التغيرات المناخية والتقلبات الجوية التي تزيد من ندرة المياه ، بالمقابل هناك ارتفاع في طلب هذه المادة الحيوية ، حيث عرف الطلب على المياه إرتفاعا ملحوظا خلال اواخر القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة بموجب المجالات السقوية التي تعرف توسعا واضحا مما يزيد من الطلب على المياه ، واستعمال تقنيات واليات تقليدية في السقي التي تلعب دورا كبيرا في فقدان كميات مهمة من المياه.

166يعنيالنمو الديموغرافي على أنه الزيادة في اعداد السكان، أي تضخم السكان أو ما يسمى بالانفجار الديموغرافي حيث يتزايد فيه عدد السكان كبير وفي مدة قصيرة ،حيث يعرف اختلال في التوازن بين اعداد السكان الكبير وحاجاتهم من الموارد الاقتصادية والطبيعية المتاحة.

وكذا الارتفاع المهول في عدد الساكنة النمو الديموغرافي السريع الذي عرفته بلادنا ، مما نتج عن تضخم في المدن الحضرية بسبب الهجرات القروية وخاصة والشكل التالي يوضح تزايد السكان السريع ببلادنا :

الجدول 4 : تطورعدد السكان بالمغرب بين 2014/1960

السنوات	الساكنة			٪ الزيادة
	الحضرية	القروية	المجموع	
1960	3389613	8236857	11626470	-
1972	5409725	9969534	15379259	2,8
1982	8730339	11689158	20419555	2,6
1994	13407835	12665882	26073717	2,1
2004	16463634	13428074	29891708	1,38
2014	20432439	13415803	33848242	1,25

المصدر(المندوبية السامية للتخطيط).[167]

بالإضافة إلى النمو الديموغرافي تعتبر الأنشطة البشرية من العوامل المهمة في تزايد الطلب على هذه المادة الحيوية حيث ان القطاع الفلاحي لوحده يستهلك ما يفوق 80% من مجموع الموارد المائية المعبأة ببلادنا ، والنسبة المتبقية تستغل في الانشطة الصناعية والخدمات السياحية بالاضافة الى الاستعمالات المنزلية ، وباقي الانشطة البشرية الاخرى التي تتطلب المياه ، حيث ان الطلب على المياه حاليا ببلادنا يقدر ب 13,7 مليار متر مكعب ، حيث تشير التوقعات الى أن هذا الرقم سيعرف ارتفاعا

[167] تعد المندوبية السامية للتخطيط (H.C.P) مؤسسة من المؤسسات الحكومية التي توكل لها مسؤولية العمل بإنتاج الإحصاءات الرسمية للبلاد وتحليل المعطيات الإجتماعية والإقتصادية بالمغرب. وكانت البداية الفعلية لهذه المؤسسة سنة 1968 .

ليصل بحلول سنة 2030 الى 16,2 الامر الذي سينتج عنه عجز مائي في تلك الفترة يتراوح بين 2 و 5 مليار متر مكعب.[168]

الأمر الذي يجعل حواجز حقيقية تعيق مسار السياسات المائية المتخذة بالمغرب بحيث أن هذا الاخير في ظل هذه الارقام الخطيرة يتعين عليه اتخاذ مجموعة من التدابير الحكيمة التي من شآنها ان تنظم نسب استعمال المياه في الانشطة الفلاحية او الاقتصادية او الصناعية والسياحية ...إلخ بتدبير محكم وناجع للمجال الفلاحي وذالك عبر اتخاذ تدابير حديثة وتقنيات عصرية للسقي بهدف التقليل من النسبة الكبيرة المستهلكة بهذا القطاع وكذا المراقبة المستمرة على باقي الانشطة وحث كل من يستعمل هذا المورد الحيوي على تحسين التعامل معه بالاضافة الى التوعية والتحسيس المتواصل لكافة المواطنين اطلاعهم بالوضعية المائية الصعبة التي تعيشها بلادنا كما واعلامهم بالاهمية الكبيرة لهذا المورد الحيوي في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

ثانيا : تلويث المياه

علاوة على التحديات الكبيرة التي تشكلها الانشطة البشرية على سياسة الدولة في تدبير الموارد المائية بموجب مشكل الطلب المتزايد على الماء ، ساهمت هذه الافعال في بروز مشكل اخر يعد ايضا من التحديات الكبرى التي تهدد سلامة وجودة المياه بالمملكة الا وهو التلوث ، حيث أن الموارد المائية لبلادنا ، وبالرغم من الاكراهات التي تواجهها ، تتعرض ايضا لخطر التلوث الامر الذي ينتج عنه قلة في الجودة في المياه سواء منها السطحية أو الجوفية.

بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تساهم في مشكل تلويث المياه ببلادنا ، تواجه جودة المياه تدهورا ملحوظا خصوصا في العقود الاخيرة بسبب العامل البشري ، بسبب التوسع الحضري على حساب الأراضي الفلاحية ، بالاضافة الى قذف مجموعة من المواد الصلبة وكذا السائلة التي تعمل

[168] الحافيظ إدريس , الموارد المائية بالمغرب , الإمكانات التدبير والتحديات , الطبعة الثانية 2021 , ص 331

على تلويث المياه ومصادرها تتعدد ، بداية بالمخلفات المنزلية التي أصبحت تقذف بالأطنان في المطارح قرب ضفاف المجاري المائية الأمر الذي ينتج غنه تلويث لهذه الموارد ، وكذا التخلص من المياه العادمة الصناعية دون معالجتها في المجاري المائية ، بالاضافة إلى التخلص من مياه الصرف الصحي لعدد من الساكنة تقدر ب 26 مليون نسمة دون العمل على تنقيته ، والتي تقدر بحوالي 180 مليون متر مكعب تقذف سنويا بطرق مختلفةاما بالمجاري المائية غو على التربة[169]والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل 11 : طرق تصريف مياه الصرف الصحي والصناعي

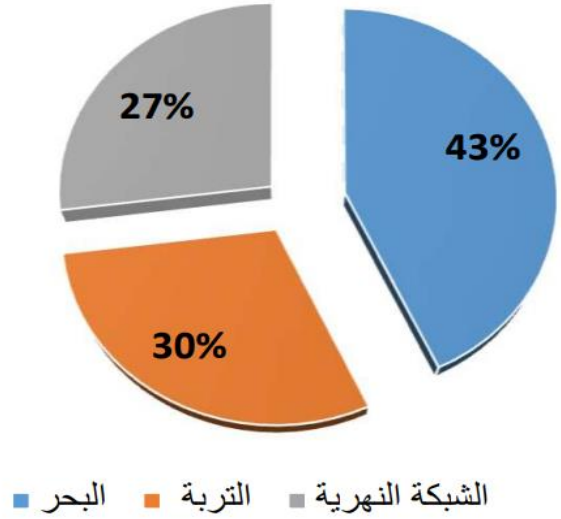

المصدرنتائج الإحصاء العام للسكنى 2014 [170]

وفي ما يخص المياه السطحية تتعرض الفرشات المائية بالمغرب ارتفاع مهول في نسبة الملوحة التي تشكل مظهرا لتلوث المياه الباطنية ، والسبب وراء هذه الملوحة الزائدة في الموارد المائية الباطنية دائما بشري وذلك بموجب الاستغلال المفرط او بتسرب الاسمدة التي تستعمل من قبل الفلاحين ، بحيث تشهد الفرشات المائية ببلادنا تراجعا كبيرا في جودتها خصوصا بالدوائر السقوية الكبرى ، التي تعرف استعمال الاسمدة والمواد الكيماوية.[171]

[169]أغزاف عبد الرحمان , تدبير وترشيد الموارد المائية يلبمغرب , ص 11

[170]الموقع الرسمي للمندوبية السامية السامية للتخطيط : https://www.hcp.ma/ , تاريخ الإطلاع 2024/06/02 التوقيت 16:47

[171]الحافيظ إدريس , الموارد المائية بالمغرب : الإمكانات التدبير والتحديات , الطبعة الثانية 2021 , ص 339

يبقى مشكل تلوث المياه من أهم الاكراهات التي تواجه السياسات العمومية المائية بالمغرب ، خصوصا في جودة المياه بحيث نهج المغرب مجموعة من السياسات التي يسعى من خلالها في مكافحة هذه الظاهرة بزاية بإنشاء محطات معالجة المياه العادمة والتي يتم من خلالها تنقية المياه من الشوائب والنفايات الصلبة وكذا المواد الكيماوية[172] والمواد السامة والضارة بالموارد المائية قبل تصريفها ، وكذا القيام ببرامج فلاحية تندمج ضمن المخطط الأخضر للمملكة من شأنها توعية الفلاحين بخطورة المواد الكيماوية والاسمدة على الفرشات المائية ببلادنا ، والتوعية والتحسيس بخطر التلوث وحث المراطنين والمواطنات بعدم تصريف النفايات المنزلية في المجاري المائية ، للحفاظ عليها من التلوث ، لكن رغم كل هذه الجهود المبذولة لا زال خطر التلوث يهدد الموارد المائية ببلادنا مما يتطلب وضع برامج إستعجالية من شآنها الخد من هذه الخطورة.

ثالثا : الإستنزاف

يعتبر إستنزاف الموارد المائية مشكلا حقيقيا أمام السياسات العمومية المائية بحيث يرجع السبب لتطور الانشطة الممارسة من طرف الانسان في المجال الفلاحي و ايضا مع تطور الزراعة المائية ، والتي تلجأ في ظل السنوات الجافة التي عرفتها بلادنا وتراجع الموارد المائية السطحية الى المياه الباطنية.

بحيث م تسجيل تراجع مهول في مستويات الفرشات المائية بالمغرب ، والذي يقدر في فرشة سايس ب 60 متر خلال العقدين الاخيرين ، بحيث يلعب هذا الاستنزاف الغير معقلن دورا كبيرا في تراجع مستويات الموارد المائية ونضوب العيون وتدهور جودة المياه ، وهذا من الممكن أن يحدث عنه كارثة بيئية ، بالاضافة الى تأثيره على المستوى الاقتصادي للمملكة والشكل التالي يوضح ذالك :

[172] المواد الكيماوية هي مجموعة من المركبات الكميائية , فيها مواد عضوية وأخرى غير عضوية , وتتكون من العديد من المركبات المستخدمة في المجالات اليومية ومجالات الصناعة.

الشكل 12 : تكلفة الضرر المائي على الإقتصاد الوطني بالمليون درهم سنة 2020

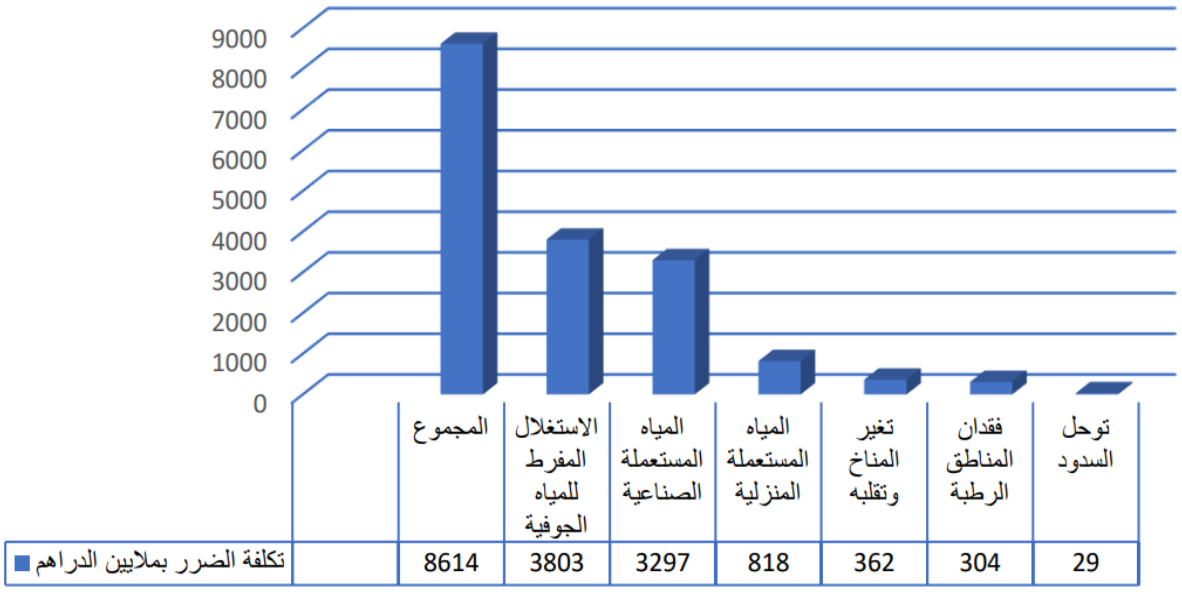

المصدر: خلدون , محمد[173] (بتصرف)

لا تعد التحديات البشرية المهددة للموارد المائية إكراها يهدد المستوى الاقتصادي فقط ، بل هذه الاكراهات التي غالبا ما يكون سببها البشر أو بالأحرى المواطنين تشكل عائق كبير يواجه تنزيل السياسات المائية من طرف السلطات المكلفة بها ، لا يمكننا اليوم تدبير هذا المورد الحيوي دون

[173] خلدون محمد, إشكالية تدهور الموارد المائية : تأثيراتها وتكلفتها على الإقتصاد والبيئة المغربية , مجلة آراء للعلوم الإنسانية والإجتماعية والقانونية , ع 9 , 2022 , ص 288

التعاون مع المجتمع المدني والذي يعتبر المستفيد الاكبر منه ، فالعمل على نشر الوعي بين مختلف الطبقات المجتمعية بالمملكة بأهمية الحفاظ على الموارد المائية وعدم القيام بأعمال من شأنها الضرر بها سواء من قبل الاستنزاف او التلويث ، من شأنه ان يكون العامل الاساسي في الحد من هذه الظواهر أو على الأقل التقليل منها ، وبالتالي تفرغ المغرب فقط في تنزيل سياسات مائية لمواجهة التحديات الطبيعية , **وهل السياسات العمومية المائية تواجه فقط الاكراهات الطبيعية والبشرية أم هناك تحديات أخرى تساهم في عوائق أمامها ؟**

المطلب الثاني : التحديات التشريعية والمؤسساتية وطرق التغلب عليها

تعد الاكراهات البشرية والطبيعية بالفعل عائق أمام السياسة المائية ببلادنا ، لكن ليست هي الوحيدة التي تواجهها ، بحيث تعرف السياسات العمومية بالمغرب إكراهات تدبيرية ، يمكن رصدها من خلال الاختلالات المسجلة على الصعيد الجهوي في ما يخص توزيع الموارد المائية بين السكان وبين سائر جهات المملكة ، فبوجود جهات اقتصادية قد اعطي لها الاهتمام والعناية الكافية في هذا المجال ، نجد بالمقابل جهات عديدة لم تتلقى هذه الأهمية ، فالسياسات المائية بالمغرب تصطدم بكثرة الاختلالات التدبيرية ، بسبب صعوبة منح مختلف عمليات تدبير المياه الى جهاز اداري معين ، نظرا لأن تدبير هذه الموارد المائية يتميز بخاصيات فريدة ومتنوعة ، بالاضافة الى مراحل متعددة في تدبيرها الأمر الذي يطرح مجموعة من الإختلالات الالتشريعية والمؤسساتية[174](**الفقرة الأولى**) بحيث سنعمل على جرد بعض الحلول في مواجهة هذه العوائق (**الفقرة الثانية**).

[174] يمكن تعريف الإختلالات التشريعية والمؤسساتية على أنها , العديد من التحديات التي تصطدم بها الأنظمة القانونية والمؤسساتية في تنفيذ السياسات وكذا القوانين.

الفقرة الأولى : الإكراهات التشريعية والمؤسساتية

يعد تدبير الموارد المائية ببلادنا يعد مجالا نشيطا يقبل تدخل مجموعة من القطاعات الحكومية ، وبالنظر الى هذا يشهد مسلسل تدبير الموارد المائية تدخل مجموعة من الاجهزة الادارية ، وعلى مختلف المستويات الترابية ، بالاضافة الى تدخل العديد من المؤسسات ذات الطابع التنفيذي وكذا المكاتب ذات الصبغة التجارية ، بالاضافة الى المجالس الاستشارية لتقصي الرأي في ماي يخص تدبير هذا المورد الحيوي ، حيث انا كل الفاعلين في تدبير الموارد المائية ببلادنا يقومون بالادوار التي اسندت لهم وفق ما جاء به القانون

الأكيد أن تنوع المتدخلين في تدبير الشأن المائي بالمملكة ، يبرز مجموعة من الاكراهات التشريعية والتدبيرية وكذا التحديات التنفيذية ، هذا ما يشكل عائق كبير اما تدبير الماء وحمايته من كل أنواع سوء التدبير ، بحيث تعمل هذه الاجهزة الادارية بشكل من التنافس والتضارب الامر الذي ينتج عنه صعوبة بالغة في اعداد وتنفيذ وتتبع السياسات المائية ببلادنا.

أولا : التحديات التشريعية

أولى شريع المغربي اهمية كبيرة لتنمية الموارد المائية بالمغرب ، وذلك عبر سنه مجموعة من التدابير بهدف تجويد طرق تعبئتها واستعمالها وكذا توزيعها بشكل عادل على المستوى الجغرافي وبين سائر المستعملين لها ، ومن تم تحقيق جودتها في اطار الامكانيات المالية والتقنية المتوفرة ، الا انا التشريع المائي عرف مجموعة من الثغرات والنو اقص تساهم في الحد من فعاليته وكذا نجاعته في تحقيق الحماية القانونية للموارد المائية.[175]

حيث عرفت التشريعات المتوالية بالمملكة منذ فترة الحماية مجموعة من الاختلالات نظرا للتطور المستمر للموارد المائية بالمغرب ونظرا لإرتباطه بعوامل متقلبة مما يجعل تدبيره وتنظيمه غاية

[175] الكيحل محمد , السياسة المائية بالمغرب : بين الضرورات المجتمعية والإكراهات الطبيعية والبشرية , المجلة المغربية للسياست العمومية , ع 19 , 2016 , ص 148

من الصعوبة ، رغم الرؤى الاستباقية التي تميزت بها المملكة باصدار قانون خاص بالماء منذ العقد الاخير من القرن الماضي ، الا انه مع توالي السنوات ونظرا لزئبقية تنظيم هذه المادة الحيوية المتغيرة بشكل متواصل ظهرت مجموعة من الاختلالات على المستويات القانوني والمؤسساتي ، حيث ان المقتضيات القانونية والسياسات التدبيرية المنصوص عليا في القوانين الخاصة بالماء تبقى قاصرة وغيركافية بسبب تعددها وتشتتها بين مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية.

وتبقى فعالية التشريعات المائية محدودة ، اولا لوجود العديد من النصوص التنظيمية لقانون الماء ، بالاضافة الى تعدد الجهات الساهرة على تطبيقها وتنزيلها على ارض الواقع وغياب التنسيق في ما بينها ، وغياب الاشارة في هذه القوانين الى اهمية المجتمع المدني في تدبيرواقع الماء ببلادنا.

وفي القانون الحديث 36.15 المتعلق بالماء ، اغفل المشرع توضيح بعض المصطلحات الغامضة من قبل "الصب المباشروالغيرالمباشر" بالاضافة الى تعقيد بعض المساطرتدبيرالملك العام المائي من قبل مسطرة الترخيص بمجموعة من الافعال المتعلقة بالملك العام المائي ، في تناقض مع توجهات المملكة في ما يخص تبسيط المساطر.

زيادة على هذا ووفقا لبعض التقاريرالرسمية تم رصد مجموعة من الاختلالات الاخرى من قبيل التأخير في نشر بعض النصوص التطبيقية واحيانا غيابها من الاساس مثل "الملوث المؤدي" وكذا تحديد لكميات النفايات الصناعية[176] المسموح بها لمواجهة ظاهرة التلوث ، بالاضافة الى العجز في تطبيق بعض النصوص ، كتحديد وكذا احترام الملك العام ، عطفا على كل هذه الاختلالات هناك

[176]إن النفايات الصناعية من أهم العوامل التي تشكل خطرا كبيرا على الموارد المائية ببلادنا , حيث تشمل هذه النفايات المخلفة من قبل الأنشطة الصناعية من:

- المواد الكيميائية
- المواد العضوية
- المعادن الثقيلة

وكذا مجموعة من الملوثات الأخرى التي تخلفها المصانع , ويتم تصريفها إما في البحار أو المجاري المائية أو البحيرات مما يلوث المياه السطحية أو بتم تصريف هذه المواد سمة في التربة ومن تم تتسرب إلى باطن الأرض مما يلوث المياه الجوفية , وهذه الإشكالات تشكل عائق أمام المغرب في تحسين جودة الموارد المائية الخاصة به .

غياب لمدونة جامعة للقوانين المتعلقة بالماء مما يجعل الترسنة القانونية المنظمة للماء مشتتة ، بالاضافة الى غياب المحاكم المتخصصة في مجال الماء.

ثانيا : التحديات المؤسساتية

يتسم وضوع الماء بمتغيرات عديدة بالاضافة الى تعدد استعمالات الموارد المائية ، الامر الذي يحتم من تعدد المتدخلين في تنظيمه ، حيث ان تدبير هى الماء من طرف جهاز حكومي واحد صعب جدا ، بحيث تتعدد السلطات الحكومية وكذا المؤسسات العمومية المتدخلة في تدبير الموارد المائية ببلادنا، نتيجة لهذا كان من المرتقب حدوث اختلالات كثيرة في هذا الشأن.

وقد تتمثل هذه الاختلالات في تداخل الاختصاصات وغياب التنسيق بين كافة الفاعلين بالاظافة الى غياب تام لتفعيل بعض المؤسسات والمجالس الاستشارية ، بحيث يتم رصد مجموعة من حالات التقصير الاداري من طرف مجموعة من المؤسسات الفاعلة في قطاع الماء ، ويرجع في الغالب هذا التقصير الى تعدد المتدخلين وتداخل الادوار.[177]

وفي ظل هذا التعدد من المؤسسات المتفرقة التي تتدخل في تدبير الموارد المائية ببلادنا , يتضح انه هناك غياب في التنسيق بينها ، مما ينتج عنه غياب الانسجام والتلائم في تحقيق الاهداف المسطرة من طرف الدولة , وما زاد الطين بلة اعتماد كل مؤسسة في تدبيرها للموارد المائية سلوكا تنفرد به عن باقي المؤسسات والادارات الاخرى ، في اغفال تام لمبدأ الشراكة بين القطاعات ، منا ينتج عنها الغياب التام لأوجه التكامل والانسجام.

التقارير الرسمية فهناك مجموعة من المشاكل تطال الاطار المؤسساتي المدبر للماء بداية بغياب هيئة اجرائية لتنظيم قطاع الماء ، حيث ان اللجنة البين وزارية لم تعد تؤدي مهامها منذ سنوات كثيرة، بالاضافة الى التداخل المتكرر بين صلاحيات المتدخلين والفاعلين في تدبير المياه ببلادنا سواء على

[177] بلفاطمي هند , السياسات المائية بالمغرب ,مجلة الحقوق , ع 23 , 2021 , ص 238

المستوى الوطني او الجهوي ، وعطفا عن هذا فالاستقلال الممنوح لوكالات الاحواض المائية في تدبير الموارد المائية غيركافي ولبد من الرفع منه نظرا لأن الدور الذي تلعبه هذه الوكالات في تدبير هذه الموارد ميداني ومتخصص ولن تكن اي مؤسسة من المؤسسات الاخرى قريبة من الماء أمثر من وكالات الاحواض المائية.

إن هذه الإختلات تعتبر من الأسباب الرئيسية في عرقلة سير مسلسل تدبير الموارد المائية ببلادنا الأمر الذي يتطلب تدخل إستعجالي لإجاد حلول لهذه المشاكل التدبيرية , لتحقيق الأهداف الرامية إلى حماية الموارد المائية ببلادنا.

ثالثا : غياب دور الهيئات الإستشارية

تتسم هيئات الاستشارية بالمغرب بأهمية بالغة نظرا للدور الكبير الذي تلعبه هذه الاخيرة في اعداد والرفع من جودة السياسات العمومية بالمملكة، حيث ام إنشاء هذه الهيئات بهدف إستشاري وكذا تقديم خبرات تساهم في صنع القرار الصحيح الذي يستجيب لكل الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية.

بحيث تقوم هذه الهيئات الاستشارية قبل ابداء الرأي بتحليل شامل يهم جوانب السياسات قيد الدراسة ، ثم الخروج بخلاصة تجرد فيها النجاحات والاخفاقات ، وتحديد مكامن النقص والتحديات التي لا زالت تتخلط فيها ومنها يتم تقديم توصيات من شآنها الرفع من جودة السياسات العمومية ودفعها نحو الطريق الصحيح لتحقيق الاهداف المسطرة والمطلوبة منها ، ومن بين الهيئات الاستشارية ، نذكر على سبيل المثال ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي[178] ، والمجلس الاعلى

[178] يعتبر المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيني (CESE) , مؤسسة دستورية مستقلة ذات الطابع الإستشاري ,تم تأسيسها بهدف تعزيز المشاركة في صياغة واعداد السياسات العمومية , ذلك عبر إنجاز الدراسات والتحليل , إصدار التقارير , المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ببلادنا.

للمناخ والماء[179] ...إلخ وهذه المجالس تسعى الى تقديم سياسات عامة من شآنها تحقيق مطالب التنمية المستدامة على جميع المستويات.

السياسات المائية تدخل ضمن السياسات العمومية المسطرة بالمملكة لبد لها من الاستفادة من خبرات هذه الهيئات الاستشارية لزيادة نجاعتها ، إلا انه يبقى هذا من بين الاكراهات التي تواجه المملكة في تنزيل سياساتها المائية.

وفي هذا الصدد ندكر المجلس الأعلى للماء والمناخ الذي أنيطت به مهمة استشارية وتقديم التوصيات والتوجيهات في قطاع الماء والمناخ ، وبالرغم من أن المرسوم الصادر بتاريخ 20 نونبر 1996 المتعلق باسيير هذا المجلس نص صراحة من خلال مادته الثانية على أن المجلس الأعلى للماء والمناخ يعقد على رأس كل سنة إجتماعا وذلك بدعوة من رئيسه ، للمساهمة في اعداد الاستراتيجيات والتوجهات العامة للسياسات المائية بالمغرب ، وكذا دراسة وتحليل مخططات تنمية الموارد المائية ، لرصد المشاكل والاختلالات التي تتسم بها من أجل تقديم التوصيات والتوجهات التي من شآنها تجاوز مل العوائق ، لكن بالمقابل لم يجتمع هذا المجلس منذ صدور قانون الماء منذ تسعينيات القرن الماضي الا مرة واحدة فقط وكانت سنة 2001.[180]

مما يجعل و اقع تدبير مسلسل السياسات المائية بالمغرب يتخبط بين أراء متعددة ومختلفة ، في ظل الغياب المتواصل لهذه الهيئة التي من شآنها المساهمة في تدبير هذه السياسات والمساعدة في ايجاد مقترحات واستراتيجيات جديدة للنهوض بالسياسة المائية ببلادنا.

في ظل هذه الإكراهات التنظيمية والتدبيرية للسياسات العمومية المائية ببلادنا , كيف السبيل لتجاوز هذه الأخيرة ؟

---

[179]المجلس الأعلى للماء والمناخ (CSCE), مؤسسة دستورية تتمنع بالاستقلال, ذات الطابع الاستشاري , والتي تسعى إلى تثمين إدارة الموارد المائية , والعمل على تقديم توصيات وتوجهات , من شآنها تجاوز التحديات التي لها علاقة بالتغيرات المناخية.

[180]بلفاطمي هند , السياسة المائية بالمغرب , مجلة الحقوق , ع 23 , 2021 , ص 239

الفقرة الثانية : طرق تجاوز إخلالات تدبير الماء بالمغرب

يعتمد المغرب في تنفيذ السياسات المائية[181] على الاطار القانوني والمؤسساتي المنظم لها ، حيث لا يمكن نهج اي سياسة عمومية دون قانون ومقتضيات تسطره وتنظمه ، كما انه لا يمكن تنفيذ هذه السياسات وتنزيلها على ارض الو اقع دون المؤسسات العمومية التي تسند لها تلك المهام ، وبما أن موضوع تدبير الموارد المائية موضوع متغير وغير مستقر ، وحتى شموليته تلزم مجموعة من الفاعلين والمتدخلين لتدبيره وسيره بشكل صحيح ، وفي ظل كل الاكراهات التي تواجه هذه الامور ، كيف يمكن لبلادنا تجاوز هذه الاكراهات التدبيرية التي اصبحت عائق كبير أمام نهج سياسات مائية ، عطفا على الاكراهات الطبيعية والبشرية.

وقبل الشروع في تدبير هذه الموارد المائية ، ومواجهة التحديات الطبيعية المتمثلة في التغيرات المناخية التي تساعد في ندرة هذه المادة الحيوية ، وكذا مواجهة العامل البشري الذي اصبح يستنزف أكثر من أي وقت مضى المياه نظرا لمجموعة من الاسباب ، لبد من مواجهة الاكراهات التدبيرية أولا حيث انه لا سياسات مائية دون نظام تشريعي محكم وكذا إطار مؤسساتي منظم ، لضمان تدبير ناجع لهذه الموارد اذا وعلى اثر هذا ماهي كيف يمكن التعامل مع هذا المعطى.

اولا: إصلاحات على المستوى التشريعي المتعلق بالماء

يعتبر الإصلاح على المستوى التشريعي حجر الاساس نحو بلوغ تدبير محكم ومستديم للموارد المائية ببلادنا حيث انه يمكن بداية الاصلاحات التشريعية ، بتجميع كافة القوانين التي لها علاقة بالماء تحت مدونة تسمى مدونة الماء لمواجه مشكل تشتت القوانين ليصبح اطار شامل وكامل يعد المرجع الاساسي لتدبير السياسات المائية ببلادنا ، كما يجب على المشرع المغربي اثناء سنه لقوانين الماء

[181] تعتبر السياسات المائية مجموع الخطط والإستراتيجيات التي تسعى إلى حكامة قطاع الماء وإدارته بشكل صحيح ومستدام , بهدف تلبيات الحاجيات الحالية دون الاغفال عن الحفاظ عليه وحمايته للأجيال المستقبلية , كما تهدف السياسات المائية , إلى مواجهة كافة الاكراهات والمشاكل من شتى المجالات التي تواجه القطاع.

التطرق الى تعريف بعض المصطلحات التي تعتبر غامضة شيئ ما بالنسبة للعموم ، ثم العمل على تبسيط المساطر المتعلقة باستعمال الماء ، لخلق علاقة بسيطة بين الماء ومستعمله.

علاوة على هذه الاصلاحات نجد اصلاحات جدرية اخرى تساهم بشكل كبير في سير مسلسل تدبير الموارد المائية ببلادنا ، من قبيل سن مقتضيات قانونية يتم من خلالها تحديد كميات الصناعات التي يسمح بها ، وذلك لمواجهة مشكل تلويث المياه ، والعمل على توضيح مهام شرطة المياه[182] بشكل دقيق وتجاوز بعض الاخلالات الرقابية ، بالاضافة الى احداث محاكم يسند لها تنظيم مجال الماء لضمان تدبير ناجع للموارد المائية ببلادنا والمحافظة عليها وحمايتها.

وهذه الإصلاحات لا يمكن إعتبارها دائمة ومستمرة , فالطابع الذي يميز قطاع الماء وتدبيره بالمملكة , يحكمه عامل التغير المستمر , الأمر الذي يوازيه ظهور اختلالات جديدة على النصوص التشريعية المتعلقة به لذلك لبد من متابعة دورية لتدبير الموارد المائية من طرف المشرع , وكلما ظهرت اختلالات ومشاكل جديدة يتم معها إصلاحات تشريعية من شآنها تجاوزها.

ثانيا : إصلاحات على المستوى المؤسساتي

يعتبر التعدد في الفاعلين والمتدخلين في تدبير السياسات المائية ببلادنا اكراها حقيقيا بالفعل يواجهها ، لكن مذا لو تم تنظيم كل المتدخلين بما فيهم السلطات الحكومية والمؤسسات العمومية ، وتفعيل الية الشراكة في ما بينهم والتنسيق المتواصل ، بالاضافة الى فك مشكل التداخل في الاختصاصات ، سيتم بموجبها التوحيد في الاراء وتحقيق التعاون المشترك بين كافة المعنيين بتدبير هذا المورد الحيوية لينتج عنه سرعة ونجاعة من شآنها تحقيق الاهداف المسطرة وبلوغ الامن المائي بالمملكة.

[182] تختص شرطة المياه في حماية ومراقبة إستعمال وإستغلال الملك العام المائي , والهدف منها ضمان سير التشريعات المائية على أرض الواقع وإتخاذ الإجراءات الضرورية عند الإخلال بها , سنطرق لتفسير هذا في مبحثنا الثاني ضمن الفصل الثاني.

كمت يتعين تفعيل المؤسسات الاجرائية ، من قبيل اللجنة البين وزارية للماء والمناخ[183] ، والرفع من الصلاحيات الممنوحة لوكالات الاحواض المائية بإعتبارها نقطة الضوء الوحيدة التي تعمل بشكل ناجع في تدبير الموارد المائية ببلادنا ، كما يجب تمويل هذه المؤسسات كي يتم تدبير الموارد المائية دون صعوبات ، والعمل على حت المؤسسات التي تعمل على تدبير الموارد المائية على المستويين الجهوي والمحلي في أداء مهامهم والقيام بما هو مطلوب منهم ، ولا بأس في خلق لجنة مراقبة تسند لها مهام مراقبة مدى فعالية هذه المؤسسات في قطاع الماء تؤدي عملها بشكل سنوي وعلى جميع المستويات الترابية ، بهدف خلق مؤسسات مسؤولة بخطورة الوضع المائي الحالي لبلادنا.

وفي إطار تحقيق إطار مؤسساتي قادر على تدبير الموارد المائية , وإجاد توليفات مؤسساتية جديدة من شآنها تحقيق هذا المبتغى , يجب الإنفتاح على تجارب مجموعة من الدول التي نجحت في تدبير مواردها المائية منها على المستوى العالمي سنغافورة والتي تعتبر من الدول الرائدة في تدبير الموارد المائية أما على المستوى العربي نجد دولة الإمارات العربية المتحدة والتي نهجت طريق الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة لتدبير مواردها المائية.

ثالثا : إصلاحات مكملة

تعتبر الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية اصلاحات جدرية في تحقيق تنمية مائية مستديمة ، لكن بالموازاة معها ، لبد من بدل جهود اخرى والتي ستكون بداية سياسات مائية حديثة ومتطورة.

تستهل هذه الاصلاحات بتفعيل دور المجلس الأعلى للماء والمناخ ، بإعتباره هيئة إستشارية عليا ، ونظرا للخبرات المتواجدة في أعضائه سيكون له وقع جيد في نهج سياسات واستراتيجيات مائية ناجعة لتحقيق الاهداف والمقترحات ، بالاضافة الى ادماج البعد البيئي في المناهج الدراسية ذلك

[183] تعتبر اللجنة البين وزارية للماء والمناخ هيئة تنسيق متعددة الوزارات , تسعى إلى تحقيق التعاون بين مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية في موضوع تدبير الموارد المائية ببلادنا.

بهدف ترسيخ المعرفة بمجال البيئة والماء ، بهدف بناء جيل واعي بأهمية هذه الموارد المائية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تمرير قضاية البيئية وكذا المواضيع المتعلقة بخطورة و اقع الماء بالمغرب عبر برامج وطنية تبث بوسائل الإعلام ، بالاضافة الى انشاء صفحات توعوية على جميع مو اقع التواصل الاجتماعي لتقريب موضوع الماء للمواطنين وتحسيسهم بالاهمية البالغة لهذا المورد.

دائما ما كان المجتمع المدني يلعب دورا كبيرا في نهج سياسات عمومية تميزت بالنجاح ، فالامن المائي اليوم له علاقة وطيدة بالفاعل المجتمعي ، ولهذا لبد من إشراك المجتمع المدني[184] من خلال تفعيل دور الأحزاب السياسية والنقابات الاجتماعية ، وجمعيات المجتمع المدني التي تهتم بموضوع الماء ، والاخد بعين الاعتبار قرب هذه الاخيرة من الساكنة ، وعلى هذا الاعتبار حبذا لو يتم عقد لقاءات تواصلية بين مختلف المنظمات المجتمعية والفاعلين الاساسيين في تدبير الشأن المائي ببلادنا ، للخروج بنتائج دقيقة ومعطيات حقة تفيذ الهيئات العليا الساهرة على تدبير الموارد المائية ببلادنا في تنفيذ سياسات محكمة ودقيقة تتطرق للمخاطر الكبرى والصغرى , **وهل هذه الإجراءات تعتبر كافية لتحقيق تدبير مستدام للمياه وحمايته وهل المغرب إتخذ إجراءات لمواجهة لهذا الوضع سواء التحديات الطبيعية أو البشرية ؟**

[184]يعرف المجتمع المدني على أنه مجموع المنظمات الغير حكومية التي تؤدي مهامها , بطابع من الإستقلالية عن الحكومة وكذا القطاع الخاص , بحث تسعى هذه المنظمات إلى تعزيز مجموهة من القضايا في شتى المجالات , سواء كانت إجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية وبيئية...إلخ.

المبحث الثاني : سبل حماية الموارد المائية في مواجهة التحديات المهددة لها بالمغرب

يتسم الإستخدام المحكم للموارد المائية المتوفرة حاليا بأمهية كبيرةفي ضوء طموحات بلادنا الهادفة إلىتحقيق الأمن المائي وكذا الغذائي والتنمية الريفية وتطوير الصناعة وغيرها من الأنشطة الإنمائية، حيث أنه لايقترص التخطيط للمستقبل على إقامة مزيد من المشاريع لإنتاج المياه فحسب، بل يتطلب أن يكون ذلك التوجه شاملا ومتسقا ليشمل النظر في إمكانيات استغلال كل ما تمنحه الدورة الهيدرولوجية,و ايضا كل ما تتيحه التقنيات المتطورة لتنمية موارد المياه من خلال الدراسات التي تهدف إلى استقصاء جميع المجالات المتاحة لزيادة هذه الموارد وفقالأسس علمية و اقتصادية وتقنية سليمة,[185]

ويعتبر قطاع الماء عاملا أساسيا وإستراتيجي يدخل ضمن إستراتجيات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ولهذا كان من الضروري نهج سياسةتهدف إلى حسن تدبير هذا القطاع و إنعاشه ، ليستجيب للحاجبات , خاصة وان المغرب يعرف تزايد مهم لعدد السكان. بالإضافة إلى التغيرات المناخية القاسية التي يعرفها , لهذا عملت الدولة على تكثيف جهودها عبرعمل متكامل بين مجموعة من المتدخلين في القطاع لتعميم الإستفادة من الماء والحفاظ عليه وضمان إستمراريته للمحافظة عليه للأجيال القادمة ,[186] وسنعمل في هذا المبحث على جرد الأساليب والإستراتيجيات المتخذة من طرف الدولة في تدبير سياسة القطاع , وذالك بالحديث عن التخطيط المائي بالمملكة (**المطلب الأول**) , كما سنطرق أيضا للحماية القانونية للماء من باب مراقبة الملك العمومي المائي للمياه بالمغرب (**المطلب الثاني**)

---

[185]بلفاطمي هند , السياسات المائية بالمغرب , مجلة الحقوق , ع 23 , 2021 , ص 223

[186]القادري جواد , السياسة المائية بالمغرب في زمن الندرة , مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية , ع 62 , 2024 , ص 206

المطلب الأول : إستراتيجيات التخطيط المائي بالمغرب لمواجهة التحديات

يعد التخطيط المائي[187] خارطة طريق وحجر أساس السياسةالعمومية المائية ، توضع عبرها التوجهات العامة المتعلقة بتدبير قطاع الماء بالمغرب وذلك من خلال تعبئة الموارد المائية أولا وتنويع العرض ثانيا وكذا الرفع من من جودة وكمية هذه المياه ، بالإضافة إلى التحكم في الطلب حسب القطاعات، مع خلق ضوابط وأساسيات الإقتصاد المائي ، بحيث يتم تحديد الأهداف والأجال والتدابير الملائمة لبلوغها، عبر مقاربة تشاركية مندمجة من خلال المؤسسات الإدارية والاستشاريةالمركزيةو أيضا الالمركزيةوالمحلية ومن أجل جرد سياسة التخطيط المائي ببلادنا سنقوم بالحديث عن المخططات المائية بالمملكة (الفقرة الأولى) كما سنحاول الحديث عن البرامج والمخططات القطاعية أيضا (الفقرة الثانية)

الفقرة الأولى : المخططات الوطنية لحكامة قطاع الماء بالمغرب

ظل التخطيط المائي ببلادنا يتم في إطار قطاعي، ذلك من خلال أن كل قطاع يدرج موضوع الماء حسب مقاربته الخاصة في غياب التنسيق بين باقي القطاعات الأمر الذي نتج عنه تضارب الأراء وتنوع الإستراتيجيات المتفرقة مغ غياب إنسجام بينها لبلوغ سياسة مائية مندمجة ومحكمة ، الأمر الذي دفع بالمغرب إلى التخطيط الأفقي والمندمج الذي يأخذ بعين الإعتبار التفاعلات الموجودة بين نظام الموارد المائيةالطبيعي ونظام استعمال الماء السوسيو اقتصادي من جهة، وبين تعدد مكونات هذه

[187] يقصد بالتخطيط المائي عملية إستراتيجية تتضمن مجموعة من الإجراءات التي من شآنها إدارة وتطوير الموارد المائية بطرق مستدامة , حيث يهدف التخطيط المائي إلى ضمان توافر الماء بجودة جيدة وكذا بكميات كثيرة لسد الخصاص بالإضافة إلى تلبية الحاجيات السكانية والإقتصادية المتعددة المستهلكة لهذا المورد , بالموازات مع ذلك الحفاظ على النظم البيئية والمائية , والتخطيط المائي يشمل , تعبئة الموارد المائية أولا ثم التبؤ بالطلب المستقبلي على الماء , وأخيرا تنفيذ سياسات وإجراءات لحكامة الماء من خلال إدارة العرض والطلب بشكل متوازن.

الأنظمة من جهة أخرى ، وقد نتج تطور مسلسل التخطيط للموارد المائية بالمغرب , إعتماد أليات عصرية ومقاربة لا ممركزة وتشاركية جهوية مكنت السلطات من رؤية واضحة على المدى البيعد.[188]

أولا : على المستوى الوطني

بالموازاة مع الوضعية المقلقة للموارد المائية لبلادنا نتيجة لآثار التغيرات المناخية التي تعرفها ، وكذا إختالالت تدبير هذه الموارد ، والإستعمال الكثيفوالغير معقلن سواء من قبل الساكنة في الوسط الحضري والقروي، أو في المجالات الصناعية والزراعية والفلاحيوالسياحيوالمنجمي ...إلخ كان من الضروري اتخاد مجموعة من التدابيروالإجراءات الفعالة لتوقيفندرة هذه المادة الحيوية وكذا المحافظة عليها واستمرارها للأجيال القادمة,[189] قامت الدولة على نهج إستراتيجية وطنية للماء مبتكرة وطموحه في سنة 2009 الأمر الذي مكن الدولة من وضع خارطة طريق لتدبير الموارد المائية و أيضا تسطير أهداف لبلوغها مع حلول سنة 2030 , حيث ضمت هذه الإستراتيجية مجموعة من التدابير الفعالة في حكامة قطاع الماء بالمملكة بداية بتدبير الطلب وتثمين موارد المياه بالإضافة إلى حماية الموارد المائية والمحافظة عليها , بالإضافة إلى نهج طرق معتمدة للحد من الهشاشة في مواجهة كل المخاطر المرتبطة بالماء في المغرب وكذا التأقلم مع التغيرات المناخية القوية التي تشهدها بلادنا , كما تهدف هذه الإستراتيجية الوطنية إلى مواصلة الإصلاحات التنظيمية والمؤسسية , وتحديث أنظمة الإعلام ودعم الوسائل والكفاءات , كما تسعى هذه الرؤية المحكمة إلى ضمان الإنسجام والإلتقائية بينها وبين المخطط القطاعي للفلاحة " مخطط المغرب الأخضر ".[190]

كما عملت الدولة أيضا على المستو ى الوطني لوضع المخطط الوطني للماء (PNE) وتأتي أهمية هذا المخطط في كونه المرجع الأساسي للتخطيطوالسياسات المائية الوطنية، ذلك عبرتحديده

---

[188]تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي , الحكامة عن طريق التدبير المندمج للموارد المائية في المغرب : رافعة أساسية للتنمية المستدامة , 2014 , ص 41

[189]القادري جواد, السياسة المائية بالمغرب في زمن الندرة , مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية , ع 62 , 2024 , ص 220

لألولويات الوطنية وكذا برامج العمل بهدف تحقيق الأمن المائي[191] في المدى المتوسط والبعيد، بالإضافة إلىمعالجته مختلف الإشكالات التي لها علاقة ارتباط بتدبيرالموارد المائية،وجردهاالأجوبة حول إكراهاتالقطاع حتى تتماشى مع إتحديات النمو الديمغرافي والإقتصادي و التأقلم وفق التغيرات المناخية القاسية ببلادنا.[192]

يطرح المخطط الوطني للماء من قبل الإدارة في جو من التنسيق مع الإدارات المعنية وفق مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين المعنيين على الصعيد الوطني بهذا القطاع,[193] حيث نستنتج، أن المخطط الوطني للماء يتم وضعه من طرف السلطة الحكومية المكلفة بقطاع الماء أي وزارة التجهيز والماء ، التي تتوفرعلى الإمكانيات الكفيلة بتطبيقهوتنزيله على أرض الو اقع، حيث أن هذا التنزيل لن يتم إلا عن طريق نهج المقاربة التشاركية مع مختلف الفاعلين المعنيين بقطاع الماء وإشراك كافة المتدخلين في وضع هذا المخطط.

ولقد عمد المشرع من خلال التنصيص ب عبارة"بتنسيق مع السلطاتالحكوميةوالإدارات والمؤسسات"، أي مشاركة كافة الفاعلين الذين لهم علاقة بقطاع الماء وتكمن هذه السلطاتالحكوميةوالإدارات وكذا المؤسسات فيما يلي.[194]

- السلطات الحكومية المكلفة بالداخلية.
- السلطات الحكوميةالمكلفة بالمالية.

---

[191]يعرف الأمن المائي بأنه ذاك الوضع الذي تتوفر فيه الكميات الكافية من الماء النظيف والصالح للشرب , حيث يتم من خلاله تلبية حاجيات السكان , كما يحمي البيئة كما يضم توافر المياه لكافى الإستخدامات المنزلية والصناعية والزراعية وحماية الموارد المائية من التلوث

[192]الكرار عبد اللطيف , السياسة المائية بالمغرب ودورها في عقلنة تدبير الماء الفلاحي : سهل أشتوكة نموذجا , مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية , ع 107 , 2024 ,ص 18

[193]إدريس الحافيظ , لبموارد المائية بالمغرب , الإمكانات التدبير والتحديات , الطبعة الثانية 2021 , ص 565

[194]المادة الأولىمن المرسوم رقم 2.01.772 يتعلق بالمخطط الوطني للماء والمخطط التوجيهي للتهيئةالمندمجةلمواردالمياهوالمخطط المحلي لتدبير المياه، صادر في 3 ذي القعدة 1439 (17 يوليوز 2018) , منشور بالجريدة الرسمية عدد 6696 , بتاريخ 19 ذي القعدة 1439 (2 أغسطس 2018), ص 5437

- السلطات الحكوميةالمكلفة بالفالحة.
- السلطات الحكوميةالمكلفة بالتجهيز.
- السلطات الحكوميةالمكلفة بالتنمية المستدامة.
- السلطات الحكوميةالمكلفة بالطاقة والمعادن.
- السلطات الحكومية المكلفة بإعداد التراب الوطني.
- السلطات الحكوميةالمكلفةبالشؤون العامة.
- السلطات الحكومية المكلفة بالصحة.
- لسلطات الحكوميةالمكلفة بالصناعة.
- السلطات الحكوميةالمكلفة بالمياه والغابات.
- السلطات الحكوميةالمكلفة بالسياحة.
- المندوبية السامية للتخطيط.
- المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (قطاع الماء).
- إدارةالدفاع الوطني.

واهذت تقوم السلطة الحكومية المكلفة بالماء وزارة التجهيزوالماء على التشاوروالتعاون مع السلطات الحكومية والمؤسسات العمومية أعلاه ، في كل مراحلمراحل إعداد المخطط، لاسيما عند إعداد الوثائق التالية :[195]

[195]الكرار عبد اللطيف , السياسة المائية بالمغرب ودورها في عقلنة تدبير الماء الفلاحي : سهل اشتوكة نموذجا , مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية , ع 107 , 2024 , ص 19

- الوثائق التركيبية للمعطيات العامة وتشخيصالوضع القائم للمواردالمائية ببلادنا.
- الوثائق التي لها علاقة بالأولويات الوطنية والتوجهات العامة في مجال تدبير الموارد المائية واملحافظة عليها بالمغرب.

تكمن المعطيات العامة التي لها دور في تشكيل اللبنة الأولى للمخطط الوطني للماء، في العمل بدراسات تهتم بالجوانب الجغرافية والديمغرافية وكذا الإقتصادية بالمغرب ، ثم الإطار التنظيمي لقطاع الماء وذلك من خلال نصوص تشريعية وتنظيمية، التي تقوم بدورها بتأطيره تدبيره وتطويره بالاضافة إلى المحافظة عليه حجماوجودة، زيدة عن دراسةالتأطير المؤسساتي الذي يحدد من خلاله اختصاص كل فاعل له علاقة مباشرة وغير مباشرة بالشأن المائي، و كل الإدارات والمؤسسات، وضبط العلاقات فيما بينها ، بغية تحقيق الإتقائية والتكامل والإندماج وكذا الإستدامة.[196]

حيث تعرض السلطة الحكومية المكلفة بالماء وزارة التجهيز والماء مشروع المخطط الذي يحدد الإطار المرجعي للسياسة الوطنية المائية على اللجنة الوزارية للماء[197] هذا قبل تقديمه للمجلس الأعلى للماء والمناخ قصد تقصي الأراء للتم مباشرة بعدها المصادقة عليه بمرسوم ينشر بالجريدة الرسمية ويتضمن على وجه الخصوص:[198]

- ملخص تركيبي للمعطيات العامة وتشخيص شامل لقطاع الماء بالمملكة.
- الأهداف والتوجهاتالإستراتيجيةالتييجبأن يتبعها الفاعلون فيميدان الماء.

---

[196] عرابةبن عاشر: "مرفق توزيع الماء والتطهيرالسائل وإشكاليةندرة الماء بمنطقةأكاديرالكبير"، أطروحةلنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية، طنجة، السنة الجامعية ،2620/2622 ص .128

[197] أحدثت اللجنة الوزارية للماء، بموجب المرسوم رقم 2.14.500 القاضي بإنشاء اللجنة الوزارية للماء، الصادرفي 2 صفر 1436 (25 نوفمبر 2014) منشور بالجريدة الرسمية ع 6315 بتاريخ 15 صفر 1436 (8 ديسمبر 2014) , ص 8336 كآلية حكومية تسعى إلى تنسيق السياسات والبرامج القطاعية فيمجال الماء،وتحديد الأولوياتالوطنيةفيما يتعلق بتنفيذ البرامج القطاعيةالمعتمدة علىالمواردالمائية.
ومن مهام اللجنةكذلك، تتبع تنفيذ الإستراتيجيات المهيكلةفي قطاع الماءواتخاذ القرارات الالزمةلضمان حسن تنفيذها،وكذا تتبع تنفيذ الإصلاحات والمشاريع الكبرى المتعلقة بإعادة التوازن المائي وضمان توزيع عادل للماء ما بين الجهات عبرتحويل المياه من الأحواض التي تعرف وفرة إلى الأحواض التي تعرف خصاصا

- التحدياتالكبرى التييواجهاقطاع الماء بالمغرب.
- الأولويات الوطنية في مجال تعبئة موارد المياه واستعمالها والمحافظة على الماء والأوساط المائية من حيث الكم والجودة.
- الإصالحات المؤسساتية والقانونية والمالية الالزمة لإرساء أساسات الحكامة الجيدة والتدبير المندمج والمستدام للماء والملك العمومي المائي.
- التوجهات الإستراتيجيةفي مجال البحث العلمي والتكنولوجي المرتبط بتعبئة الموارد المائية وعقلنة تدبيرها.
- التوجهات العامة لتمويل أعمال المخطط وآليات التتبع والتنفيذ.[199]

ولبد من الإشارة إلى أن المخطط الوطني للماء يوضع لمدة لا يمكن أن تقل على 30 سنة ويقبل المراجعة بصفة دورية كلما مرت 10 سنوات ليتماشى مع التطورات والتغيرات الو اقعة بالقطاع , في حين يقبل المراجعة في حال حدوث ظروف إستثنائية دون إحترام الوقت المحدد حيث تثم هذه المراجعة أما من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالماء, أو عبر طلب إحدى السلطات الحكومية المنصوص عليها في القانون , ذلك إحترام لنفس الكيفيات التي وضع بها المخطط.[200]

ثانيا : على المستوى الجهوي

يعتبر التخطيط المائي رؤية إستراتيجية وشاملة تهم البلاد بالكامل و إنجازها يتطلب رؤية واضحة ومعمقة وتهم كل جهات المملكة , لذلك لم يهم التخطيط المائي فقط المستوى الوطني بوضع المخطط الوطني للماء ، بل تجاوز التخطيط المائي الوطني ليشمل كذلك المستوى الجهوي، على صعيد كل

[199]المادة 90 من القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء

[200]الفقرة الأخيرة من المادة 90 من القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء، كذلك المادة 4 من المرسوم المتعلق بالمخطط الوطني للماءوالمخطط التوجيهيللتهيئةالمندمجةلمواردالمياهواملخططا المحليلتدبيرالمياه.

حوض مائي، أو مجموعة أحواض مائية [201], الأمر الذي يمنح كل وكالة حوض مائي مخطط خاص بها , يجب أن تحترم هذه المخططات التوجهات العامة والإستراتيجيات التي تنهجها الدولة في قطاع الماء , بالإضافة إلى عدم الخروج عن توجهات مقتضيات المخطط الوطني للماء.

نظرا للخصوصية التي تميز كل حوض مائي على حدة ، أعطى المشرع المغربي بموجب القانون رقم36.15 المتعلق بالماء، إمكانية وضع مخططات توجيهية للتهيئة المندمجة لموارد المياه بالنسبة لكل حوض مائي أو مجموعة منالأحواض المائية مع الأخذ بعين الإعتبار التوجهات الإستراتيجية وكذا ومقتضيات المخطط الوطني للماء , من طرف وكالة الحوض المائي بتنسيق مع اللجنة التقنية لمجلس الحوض المائي , وبتنسيق أيضا مع السلطات الحكومية والإدارات والمؤسسات العمومية التالية :[202]

- السلطات الحكومية المكلفة بالماء.
- السلطات الحكومية المكلفة بالداخلية.
- السلطات الحكوميةالمكلفة بالمالية.
- السلطات الحكوميةالمكلفة بالتجهيز.
- السلطات الحكوميةالمكلفة الفلاحة.
- السلطات الحكوميةالمكلفة بالتنمية المستدامة.
- السلطات الحكوميةالمكلفة بالإعداد الترابي الوطني.
- السلطات الحكوميةالمكلفة بالصناعة.

[201]تم تعريف الحوض المائي بموجب المادة الثانية من القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء الحوض المائي " مجموع المساحة الطبوغرافية التي تصرفها شبكة هيدروغرافية نحو مخرج هذه المساحة".

[202]المادة الخامسة من المرسوم المتعلق بالمخطط الوطني للماء والمخطط التوجيهي للتهيئة المندمجة لموارد المياه والكخطط المحلي لتدبير المياه

- السلطات الحكومية المكلفة بالمياه والغابات.
- السلطات الحكومية المكلفة بالسياحة.
- السلطات الحكومية المكلفة بالصحة.
- إدارة الدفاع الوطني.
- المكاتب الجهوية للإستثمار الفلاحي الواقعة في دائرة الحوض المائي المعني.
- المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.
- الوكالات المستقلة لتوزيع الماء المعنية

ولهذه الغاية، تعمل الوكالة واضعة المخطط على التنسيق مع باقي القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية السالفة الذكر أعلاه على صعيد منطقة نفوذها ، وفق مقاربة تشاركية تشاورية خلال كافة مراحل إعداد المخطط, لمدة 30 سنة على الأقل , لاسيما عند الوثائق التالية :[203]

- الوثائق التركيبة للوضع القائم، لاسيما تقييم موارد المياه على مستوى الكم والجودة وحالة تهيئة موارد المياه واستعمالها.
- الوثائق المتعلقة بتخصيص المياه القابلة للتعبئة لمختلف الإ ستعمالات الممكنة.

وتجدر الإشارة، أنه يمكن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة المندمجة للموارد المائية، وفق نفس الكيفيات التي وضع بها، كل 10 سنوات ما عدا إذا اقتضت ظروف استثنائية تغيير محتواه قبل هذه المدة[204]

[203] الفقرة الثانية من المادة الخامسة من المرسوم المتعلق بالمخطط الوطني للماء والمخطط التوجيهي للتهيئة المندمجة لموارد المياه والمخطط المحلي لتدبير المياه.

[204] راجع المادتي 91 و 92 من القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء

لكن لبد من الإشارة ، أن القانون الجديد 36.15 المتعلق بالماء , نص على مستجد ، وهو أن مدة المخطط التوجيهي للتهيئة المندمجة للموارد المائية , أصبحت ثلاثين سنة بدل عشرين سنة، كما كان الشأن بالنسبة للقانون القديم10.95 , مع درج إمكانيات مراجعة هذا المخطط على مدار كل 10 سنوات عوض 5 سنوات , إلا في حالة ظروف إستثنائية تروم تغيير محتواه قبل مرور هذه المدة[205]

ولوضع المخطط التوجيهي للتهيئة المندمجة لموارد المياه، يتعين أن يتضمن على وجه الخصوص.[206]

- ملخص تركيبي للوضع القائم السيما تقييم موارد المياه على مستوى الكم والجودة وحالة تهيئةمواردالمياهواستعمالها.
- تقييم تطورالطلبعلىالماء حسبكل قطاع وحسبنوعيةاالستعمال.
- تخصيص المياه القابلة للتعبئة ملختلف االستعماالت الممكنة.
- اقتراح تصاميم تعبئة وتدبيرموارد المياه الإعتيادية وغير الإعتيادية والأوساط المائية , تراعى تراعى مبادئ التدبيرالمندمج للموارد المائية وتضم التدابيرالتقنية والإقتصادية والبيئية الواجب إتخاذها لضمان:
- تلبية الحاجيات من المياه المنزلية حاجيات القطاعاتالإقتصاديةوالإجتماعيةالأخرى بشكل مستدام وبأقل الأخرى بشكل مستدام وبأقل تكلفة.
- المحافظة على المياه الجوفية والسطحية والأوساط المائية من حيث الكم والجودة.
- الوقاية من الأخطار المتصلة بالماء وتدبيرها.

---

[205]تنص الفقرة الأولى من المادة 17 من القانون رقم 10.95 , المتعلق بالماء على ما يلي : " تضع الإدارة المخطط التوجيهي للتهيئة المندمجة للحوض المائي لمدة عشرين سنة على الأقل، ويمكن مراجعة هذا المخطط كل خمس سنوات ما عدا إذا اقتضت الظروف االستثنائيةتغيير محتواه قبل هذه المدة.."

[206]الفقرة الثانية من المادة 91 من القانون رقم 36.15

وبالموازاة مع ذلك، فإن هذا المخطط ينتظر منه تنظيم العمليات الضرورية لتعبئة وتوزيع وحماية موارد المياه , وكذا الملك العمومي المائي بالخصوص المنشآت المائية، زد على هذا الرفع من جودة المياه من خلال الحرص على حمايتها من كل أخطار التلوث، كما يهدف إلى وضع التصميم العام للتهيئة, المائية للحوض الذي من شأنه أن يضمن المحافظة على الموارد وملاءمتها للحاجيات الأنية والمستقبلي.[207]

ثالثا : على المستوى المحلي

أعطى المشرع بموجب القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء، الإمكانية لوكالة الحوض المائي في أن تقوم بتنسيق مع الإدارات المحلية المعنية , وبمشاركة لجنة العمالة أوالإقليم للماء مخططات محلية لتدبير المياه من أجل تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لتنفيذ مقتضيات المخططات التوجيهيةللتهيئة المندمجةلمواردالمياه علىالمستوى المحلي

يتضمن املخطط املحلي لتدبير المياه اإلجراءات الواجب اتخاذها لتنفيذ مقتضيات املخطط التوجيهيللتهيئةالمندمجةلمواردالمياه علىالمستوى المحلي،وتحدد هذه الإجراءات كما يلي :[208]

- المضمون المفصل لبعض مقتضيات المخطط التوجيهي للتهيئةالمندمجةلمواردالمياه التي تسري علىالمنطقةالمعنيةبالمخطط المحلي لتدبير المياه.
- التدابير الواجب اتخاذها لإنجاز مخطط تعبئة المياه الإعتيادية وغير الإعتيادية، وتدبيرهاوكذا الحافظة عليها، بالإضافة إلى تدبير الأوساط المائية والمحافظة عليها.

[207] عمر بن دحو: "التدبير التعاقدي لقضايا الماء الصالح للشرب بالساحل التطواني أو بداية البحث عن تنفيذ أدوات الحماية الترابية" رسالة لنيل دبلوم الماستر، جامعة عبد المالك السعدي، كليةآلأداب والعلوم الإنسانية، تطوان، شعبة الجغرافيا، ماستر المجالاتالإنتقالية وقواعد التهيئة، السنة الجامعية 2016/2015 , ص 382

[208] المادة الثامنة من المرسوم المتعلق بالمخطط الوطني للماء والمخطط التوجيهي للتهيئة المندمجة لموارد المياه والمخطط المحليلتدبير المياه.

وتجدر الإشارةإلى أن المخططات المحلية لتدبير المياه توضع لمدة 30 سنة، حيث أن هذا المخطط للمراجعة بشكل دوري كل 10سنوات، ما عدا في حالة وجود ظروف طارئة يمكن معها تغييرمحتوى المخطط قبل هذه المدة، أوكلما تم تغيير مقتضيات المخطط التوجيهي للتهيئة المندمجة للموارد المائية المراد تنفيذها، وذلك وفق نفس كيفيات وضعه.[209]

إن المخطط المحلي لتدبير المياه يعرض أمام لجان العمالات والأقاليمللماء، قصد دراسته وإبداء الرأي بشأنه.[210]على أن يتمعرضه بعد ذلك على رأي مجلس الحوض المائي، وإدخال عند االقتضاء التعديلات عليه، بتنسيق مع السلطات الحكومية المعنية، لينتهي المخطط بعرضه على أنظارمجلس إدارة وكالة الحوض المائي من أجل الموافقة عليه، لتتم المصادقة عليه.[211]

الفقرة الثانية : برامج إدارة المياه بالمغرب

يصنف المغرب ضمن الدول العشرين الأولى في العالم التي تعاني من خصاص الموارد المائية ومن أكثر الدول التي تعاني من مشكل الإجهاد المائي , حيث أن نصيب الفرد سنويا من الموارد المائية لا يتعدى 620 مترمكعب وهذه الوضعية تجعل المغرب ضمن الدول التي لديها معدل تحت عتبة الندرة , ويتوقع أن يزيد هذا الرقم من التاقص ليصل مع مطلع سنة 2050 لعتبة الندرة المطلقة وهي 500 متر مكعب سنويا للفرد.[212]

هذا ما دفع بالمغرب منذ ثمانينيات القرن الماضي نهج سياسةتتقوم من خلالها على تطوير بنيةتحتيةمائية، وكذا تحسين الولوج للماء الصالح للشرب، بالإضافة إلى تلبية الحاجيات المائية في

---

[209]المادة التاسعة والحادية عشرة من المرسوم رقم 2.18.339 المتعلق بالمخطط الوطني للماء و المخطط التوجيهي للتهيئة المندمجة لموارد المياه والمخطط المحلي لتدبير المياه.

[210]المادة العاشرة من المرسوم المتعلق بالمخطط الوطني للماء والمخطط التوجيهي للتهيئة المندمجة لموارد المياه والمخطط المحلي م.س

[211]الفقرة الثانية والثالثة من المرسوم المتعلق بالمخطط الوطني للماء والمخطط التوجيهي للتهيئة المندمجة لموارد المياه والمخطط المحليلتدبيرالمياه م.س

[212]تقرير المجلس الأعلى للحسابات سنة 2020/2019 ص108

مختلف القطاعات، خاصة على المستوى الفالحي والصناعي والسياحي وكذا وضع مجموعة من البرامج التي من شأنها أن تحسن من أداء ونجاعة القطاع .

أولا : سياسة السدود لتعبئة الموارد المائية بالمغرب

إن سياسة بناء السدود ليست جديد ببلادنا بل بدأ اهتمام المغرب بإنشاء السدود منذ فترة الحماية الفرنسية حيث تم إنشاء عدة سدود منذ عشرينيات القرن الماضي بداية بسد أمعاشو الذي تم تشييده سنة 1929 وكذا سد القنصرة وسد لالة تاكركوست سنة 1935 بالإضافة إلى سد إنفوت والذي عرف ميلاده سنة 1944 , كان الغرض من هذه السدود إنتاج الطاقة الكهربائية وتلبية حاجيات المياه المستعملة في السقي. وبعد زوال فترة الحماية المغرب واصل سياسة بناء السدود، بهدف تعبئة الموارد المائية ببلادنا والإستجابة للحاجيات المتزايدة لمياه السقي والشرب كما تسعى هذه السدود تزويد المناطق الفلاحية بمياه الري في مواجعة التقلبات المناخية التي يعرفها مناخ المغرب.[213]

ويعتبر المناخ المغربي، مناخا شبه مداري، يتسمبتساقطات مطرية غير منتظمة، ومرتكزة فقط فيوتتركز فقط في الأشهر الرطبة فيالسنةمن الخريف وصولا إلى الربيع،مما يؤثر بشكل كبير على الموارد المائية ببلادنا , وللتصدي لهذه التساقطات المطرية الغير منتظمة وذات التوزيع الجغرافي الغير متساوي ، نهج المغرب طريق تشييد السدود والتي لعبت دورا كبيرا في في تعبئة الموارد المائية سواء السطحية منها والجوفية التي يتوفر عليها المغرب , بحيث عمد الراحل الملك الحسن الثاني طيب الله تراه إلى إطلاق سياسة تشييد السدود منذ ستينيات القرن الماضي والتي أصبح منذ ذلك التاريخ من أهم إستراتيجيات المملكة التي تقوم بأدوار كبيرو ومهمة في تدبير الموارد المائية ببلادنا وتعبئتها.[214]

---

[213] السامي عبد المجيد وأخرون , المغرب وسياسة تدبير ندرة الموارد المائية : بين الماضي والحاضر , المجلة المغربية للسياسات العمومية , ع 26.27 , 2023 , ص 183

[214] Chambre Française de commerce et d'industrie du Maroc : "Politique de gestion de l'eau au Maroc" 59 année Numéro 1035,15 Mai. 2021. P 3

إن هذه السياسة التي شكلت عنصرا مهيكلا ووناجعا للتحكم في الموارد المائية الوطنية بغية تلبية الطلب المتزايد على الماء، وإلى توفير مياه كافية من أجل السقي، كذا تزويد المراكز الحضرية والقروية بالماء الشروب، و إنتاج الطاقة , ومباشرة بعد خروج فترة الحماية ، بالتحديد سنة 1967 ، تمت وضع برنامج سقي المليون هكتارفيأفق سنة 2000. نتيجة التوجهات الملكية في تلك الفترة حيث جاء خطاب أرفود في أكتوبر من سنة 1967 داعما للسياسة المائية على أعلى مستوى وضمن التوجهات الاستراتيجية والاقتصادية للمغرب وقد قام جلالة الملك الحسن الثاني بنهج سياسة وطنية في قطاء الماء وعلى وجه الخصوص في مجال تعبئة الموارد المائية ببناء مجموعة من المنشآت المائية الكبرى والمتوسطة لبلوغ هدف سقي مليون هكتار في أفق سنة 2000. ولتحقيق هذه الغاية، تم تشييد في حقبة الستينات والسبعينات، مجموعة من السدود الكبرى وهي سد يوسف بن تاشفين , المنصورالذهبي , سد المسيرة , سد إدريس الأول , سد محمد الخامس وسد وادي المخازن.

وجعلت هذه التوجيهات الملكية الحكومات التي تعاقبت على بلادنا , تعمل على الإنخراط في هذه التوجهات والإستراتيجيات الحكيمة , والتي تهدف لتوسيع مساحات الزراعية , وكذا تحقيق الأمن الغذائي , ودعم الصادرات الفلاحية المغربية بإتجاه الخارج , إضافة إلى الدور الكبير الذي تلعبه هذه المنشآت المائية في إنتاج الطاقة بالإضافة إلى تلبية حاجيات الساكنة بمن الماء الصالح للشرب.[215]

والمغرب لم يظهر سوى الرضا عن هذه المنشآت المائية حيث ورغم التطور الذي يعرفه العالم اليوم في ما يخص تدبير الموارد المائية وتعبئتها , ورغم من أن المغرب شآنه شآن باقي دول العالم خاض أشواطا مهمة في نهج هذه االطرق المتطورة , لكنه بقي وفي لسياسة بناء السدود نظرا للنتائج الإجابية التي حققتها هذه المنشآت المائية والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل 11 : تطورعدد السدود وطاقتهم الإستعابية بين 2013/1956

[215]الحافيظ إدريس , الموارد المائية بالمغرب , الإمكانات التدبير والتحديات , الطبعة الثانية 2021 , ص67

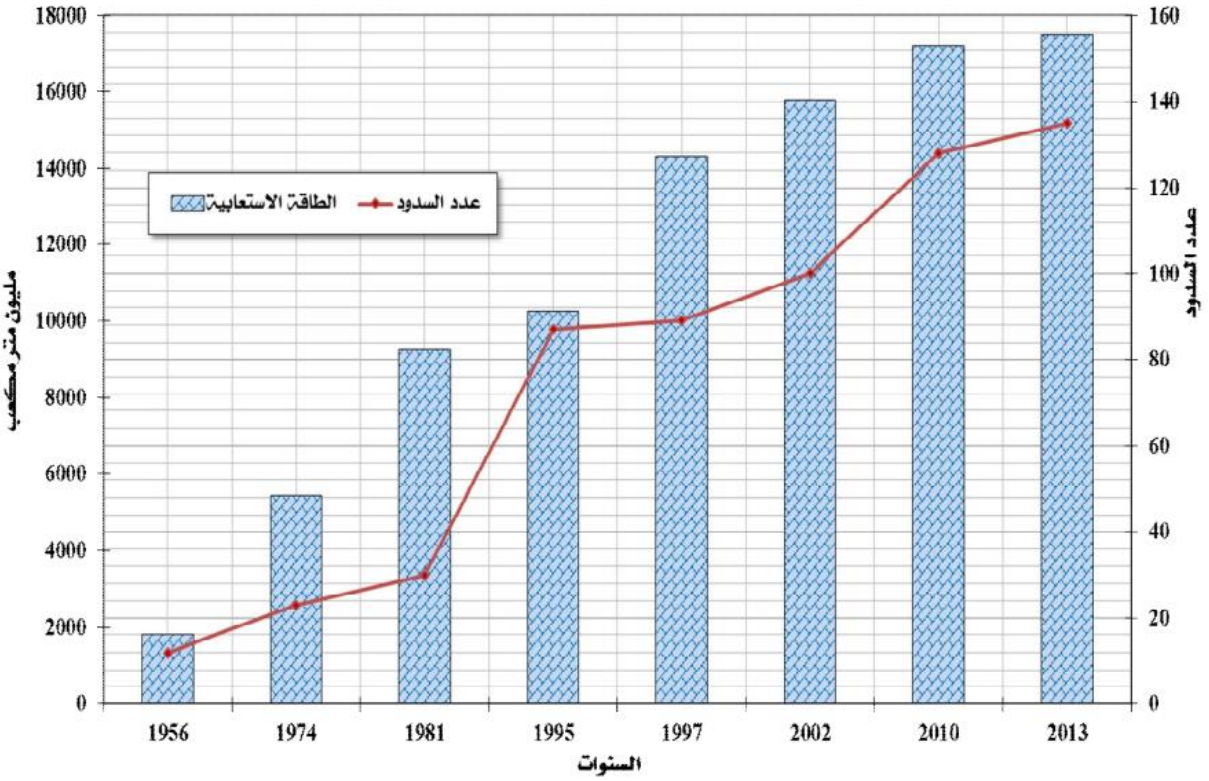

المصدر(إدريس الحافيظ , ص 69)

إستطاعت استراتيجية أو سياسة السدود التي تنهجها المغرب من تعبئة مليارات الأمتار المكعبة من المياه السطحية وذلك بمختلف جهات المملكة بحوالي 75 في المائة، مما جعل توفير موارد مائية مهمةمن التي ستساهم فيتحقيق التنميةالإقتصاديةوالإجتماعية، المتمثلةفيري ما يفوق1.5 مليون هكتار من الأراضي، و تلبية الحاجيات المتزايدة للساكنة و اقتصاد البلاد من هذه الموارد المائية ، والمساهمةبشكل كبير في ضمان تزود العديد من القطاعات بهذا المورد الأساسيلاسيما الري و انتاج الطاقة ، وهذا جعل المغرب نموذجا دوليا يحتدذى به في سياسة السدود ومن الواضح أن تثمين وحكامة الموارد المائية تعطى له أهمية بارزة في مختلف المخططات التنمية التي ينهجها المغرب.[216]

وفي حدود سنة وإلى حدود سنة 2023 يتوفر المغرب على حوالي 156 سدا كبير ا تصل سعتهاالإجمالية إلى 19 مليارو900 مليون مترمكعب، كما يعمل المغرب حاليا على تشييد 7 سدود كبرى

[216]أغزاف عبد الرحمان , تدبير وترشيد الموارد المائية بالمغرب , ص6

والتي ستصل سعتها حوالي 5 مليار و 560 مليون متر مكعب في حين إرتفعت عدد السدود الصغرى لتصل مع مطلع سنة 2024 إلى 129 ووصلت نسبة ملء السدود الكبرى ببلادنا 3.74 مليار متر مكعب أي ما يعادل 23.2% كنسبة ملء إجمالي يوم 22 يناير 2024.[217]

ثانيا : البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي

في إطار مواصلة الجهود للتصدي للتحديات التي تزداد سنة بعد أخرى والتي لها علاقة بالموارد المائية , عمل المغرب على إطلاق برنامج وطني يهم التزويد بالماء الشروب وكذا مياه السقي , لتحقيق مجموعة من الأهداف , ضمان تو افر المياه بشكل كافي ومستديم زيادة على ذلك تعزيز الأمن المائي بالمملكة.

في إطار التوجهات السامية لجلالة الملك محمد السادس وبموجب تعليماته السامية , شرعت الحكومة المغربية في صياغة البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2027/2020 بمبلغ 115.4 مليار درهم لكن بعد تححين التكلفة الإجمالية للبرنامج إرتفعت إلى 143 مليار درهم.[218]

يعتبر هذا البرنامج بمتابة المرحلة الأولة ضمن مشروع المخطط الوطني للماء ،2050/2020 الذي يهدف إلى تحديد الإجراءات الموجب إتخاذها من قبل جميع الفاعلين المعنيين بتدبير الموارد المائية ببلادنا على مدارالثلاثين سنة القادمة من أجل ضمان الأمن المائي ببلادنا , وللإشارة فالتكلفة الإجمالية للمخطط الوطني للماء تقدربحوالي 383 مليار درهم.[219]

ومن أهم الأهداف التي سطرت في هذا البر نامج الذي تم وضعه وفق مبدأ التشاركية بين مختلف القطاعات الحكومية و كافة المؤسسات العمومية التي لها علاقة بقطاع الماء، حيث يهدف هذا البرنامج على وجه الخصوص , ضمان الأمن المائي ببلادنا ,وذلك من خلالالتسريع من وثيرة

---

[217] تقرير لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة , وضعية الموارد المائية ببلادنا , الإجراءات المتخدة والبرنامج الإستعجالي لضمان الماء , 2024 , ص 5

[218] المرجع السابق , 14

[219] التقريرالسنوي للمجلس الإقتصادي والإجتماعيوالبيني سنة 2020، ص 64.

الإستثمارات في مجال الماء مع البحث عن حلول مهيكلة ومحكمة لتقوية التزويد بالماء الشروب وتو افر مياه السقي.

وعرف هذا البرنامج مجموعة من المحاور الكبرى التي سطرتها السلطات الحكومية المكلفة بقطاع الماء (وزارة التجهيو والماء) , أولا تنمية العرض المائي والذي يتضمن أهداف تتعلق ببناء السدود الكبرى والمتوسطة والصغرى بالإضافة إلى السدود التلية , وذلك من أجل تعبئة الموارد المائية ببلادنا لدعم التزويد بالماء الشروب , بحيث وضع برنامج التزويد بالماء الشروب ومياه السقي هدف تشييد 20 من السدود الكبرى , بسعة 5.38 مليار متر مكعب, وبتكلفة تصل 21.91 مليار درهم , الأمر الذي سيحقق نتائج جيدة تتمثل في 27.3 % من سعة المياه المخزنة وذلك بعد نهاية العمل وتشييد هذه السدود كما سيعمل المشروع بالإضافة إلى إنشاء السدود الجديدة , إعادة برمجة سدود متواجدة بالفعل لتحسين وثيرة عملها.

بالإضافة إلى تدبير الطلب و إقتصاد الماء , والذي يتمثل تحسين الشبكات التي تشغل في توزيع المياه بالإضافة إلى حكامة المياه المخصصة للمجال الفلاحي وكذا عصرنة مناطق الري وتحسين التجهيزات الهيدرو فلاحية وفي ما يخص شق الإقتصاد في الماء فإن البرنامج يهدف إلى توازن مردودية الشبكات المكلفة بتوزيع المياه على المدن الحضرية , لضمان النزود بالمياه الصالحة للشرب والرفع من جودة هذه الخدمات.[220]

والبرنامج لم يركز فقط على المناطق الحضرية , بل سطر محور كاملا تحت تسمية : تقوية التزويد بالماء الصالح للشرب في المجال القروي , والهدف منه على وجه الخصوص تحسين نسبة ولوج المواطنين على المستوى القروي للمياه , وربط كل المراكز القروية بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب بحيث عرف البرنامج هدف أساسي لتحقيق هذه الغاية والذي يتمثل في تشييد ما يناهز 659

[220]الكرار عبد اللطيف , السياسة المائية بالمغرب ودورها فب عقلنة تدبير الماء الفلاحي : سهل اشتوكة نموذجا , مجلة الباحث للدراسات , والأبحاث القانونية والقضائية , ع 107 , 2024 , 50

مركز بتكلفة تصل 5 ملايير درهم ليتم من خلالها ربط جميع المراكز القروية بشبكات توزيع الماء الشروب.

عمل البرنامج على محورين أخرين أساسيين الأول يتمثل في إعادة إستعمال المياه العادمة المعالجة الذي يهدف إلى توفير نسب مهمة من المياه , والمحور الأخر يتمثل في التواصل والتحسيس[221] ويهدف هذا المحور إلى الرفع من مستوى التنسيق بين جميع الفاعلين في إنجاز هذا البرنامج الوطني. وكذا تحسيس وتوعية المواطنين بسبل إستعمال الماء الرامية إلى الوصول لإستخدام معقلن لنتجاوز بذلك مشكل تدبير المياه.

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أنه لتطبيق هذا البرنامج لبد إحترام التوجهات العامة الواردة في المخططات الوطنية والجهوية للماء " المخطط الوطني للماء" وكذا " المخطط التوجيهي للتهيئة المندمجة للموارد المائية ".

ثالثا : البرنامج الوطني للتطهير السائل

عملت الحكومة في نهج برنامج وطني في مجال المياه تحت إسم البرنامج الوطني للتطهير السائل الذي الذي عرف الإنطلاقة الفعلية سنة 2005 , ببناء محطات معالجة المياه العادمة بمستوياتها الثلاث المعالجة الأولية والثانوية والثلاثية لمصلحة 330 مدينة يفوق إجمالي عدد سكانها 10 ملايين نسمة بحيث يهدف هذا البرنامج مطلع سنة 2020 ألى تحقيق مستوى كبير في ما يتعلق بالربط بالشبكة يفوق نسبة 80% بالمناطق الحضرية , ومنذ تطبيق هذا البرنامج تم تحقيق نتائج جيدة حيث عرفت نسبة الربط بشبكة المياه العادمة إرتفاعا وصل 76% سنة 2018 مقابل 70% التي كانت مع إطلاق البرنامج بزيادة تقدر ب 6% , كما شهدت المملكة بعد إطلاق البرنامج بناء أكثر من 140 محطة معالجة

[221] يلعب التواصل والتحسيس أدوارا مهمة في قطاع الماء وكذا في المحافظة عليه , في ظل التحديات الكبرى التي تواجهه , حيث فطنت الدولة إلى ضرورة الرفع من وعي المواطنين بأهمية المياه , وكذا حث المواطنين على أشكال إستخدام المياه , من حكامة وترشيد للمحافظة على هذه المادة الحيوية , للأجيال الحالية والمستقبلية

للمياه العادمة , بحيث كان عددها عند إطلاق البرنامج لا يتجاوز 20 محطة , والأهم هو حجم المياه المعالجة والذي وصل 304.47 مليون متر مكعب سنويا.[222]

عمل المغرب على إطلاق مجموعة من البرامج الأخرى التي تساهم بدورها في حكامة وتدبير الموارد المائية بالمملكة وكذا مجموعة من المخططات التي تعتبر خارطة الطريق وتوجهات إستراتيجية في حكامة قطاع الماء , حيث يلع التخطيط المائي بالمغرب دورا مهما وأساسيا في إستراتيجيات المملكة نحو تحقيق التنمية المستدامة وكذا تحقيق الأمن المائي ببلادنا سواء للأجيال الحالية أو المستقبلية , فهل التخطيط المائي كافي لوحده في مواجهة التحديات المرتبطة بقطاع الماء أم لبد من إجراءات أخرى تساهم في تحقيق هذه الغاية؟

المطلب الثاني : الحماية القانونية للموارد المائية بالمغرب (مراقبة الملك العمومي المائي).

لا يمكن نكران أن التخطيط المائي يلعب دورا كبيرة في سياسة رشيدة في تدبير الموارد المائية بالمملكة , إلا أن الوقوف عليه لوحده غير كافي لضمان الإستدامة المائية ببلادنا فالتحديات الطبيعية والبشرية التي تشكل عوائق كبيرة في تدبير الموارد المائية ببلادنا, لذلك كان من المفروض على الدولة إتخاذ منحى أخر في تدبير هذه الموارد المائية , وذلك عبر حمايته القانونية وبالضبط عبر مراقبة الملك العمومي المائي ببلادنا , حيث فطن المشرع لهذه المسألة من خلال التشريعات التي سنها في ما يخص الماء بالمغرب سواء تعلق الأمر بالقانون رقم 10.95 المتعلق بالماء أو ما يخص القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء والصادر سنة 2016 , وسنخوض في مطلبنا هذا في الحديث عن جهاز شرطة المياه وكيف

[222] السامي عبد المجيد وأخرون , المغرب وسياسة تدبير الموارد المائية : بين الماضي والحاضر , المجلة المغربية للسياسات العمومية , ع 26.27 , ص 183

يتم من خلالها مراقبة الملك العمومي المائي بالمغرب (**الفقرة الأولى**) كما سنتطرق أيضا إلى الحماية الجنائية للمياه في بلادنا (**الفقرة الثانية**)

الفقرة الأولى : جهاز شرطة المياه بالمغرب

تلعب الاستراتيجيات والمخططات المائية ببلادنا والتي تسهر الحكومات على تطبيقها دورا كبيرا في النهوض بقطاع الماء بالمملكة ، بداية بتدبير الموارد المائية والتحكم في العرض المائي والذي يمكن من تحقيق الأمن المائي بها ، لكن يبقى تدبير الطلب على الماء من خلال المحافظة على الموارد المائية وكذا حمايتها من الاستعمال الغير القانوني الذي يؤدي بشكل كبير إلى مشكل الضغط البشري على المياه والإستغلال المفرط لها ، يبقى من أهم التحديات الكبيرة التي يجب إدراجها في أساسيات السياسة العمومية المائية بالمملكة.

ووفقا لتقاربر المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبئي وكذا المجلس الأعلى للمناخ والماء بالإضافة إلى التقارير الرسمية لوكالات الأحواض المائية ومجموعة من الدراسات التي أنجزت من مختلف الفاعلين بقطاع الماء بالمغرب ، تم جرد مجموعة من الاشكالات التي لها علاقة باستعمال واستغلال الملك العمومي[223] المائي ضد مجريات المقتضيات القانونية التي لها علاقة بالماء ، ولهذا فالمراقبة على على الملك العمومي المائي تكتسي أهمية بالغة وذلك عبر شرطة المياه ، لكونها جهاز

---

[223] عرف القانون 36.15 المتعلق بالماء إستغلال الملك العمومي المائي : كل عملية تهدف إلى الإنتفاع بالملك العمومي المائي وإستثماره , ذالك عبر بعض الأوجه أو الأليات لهذا الإنتفاع ومنها على الخصوص

- حفر الأبار أو الأثقاب وجلب الماء.
- الإحتلال المؤقت للملك العمومي المائي وإستخراج مواد البناء.
- إستعمال المسطحات المائية لتربية الأحياء المائية أو ممارسة أنشطة ترفيهية أو سياحية أو رياضية
- الزرع أو الغرس والإيداع أو إزالة الإيداعات أو مزروعات وإقامة منشآت فنية.
- صب المياه المستعملة
- إعادة إستعمال المياه المستعملة

إداري حيث يكتسي هذا الجهاز السلطة القضائية في معاينة وضبط الجرائم التي تمس بشكل مباشر الملك العمومي المائي[224].

وبالرغم من أن المشرع المغربي أولى إهتماما بتنظيم شرطة المياه منذ فترة الحماية وذالك عبر ظهير فاتح غشت 1925 الذي نص بشكل صريح على ما يسمى بضباط المياه ، وأكد المشرع المغربي مرة أخرى من خلال القانون 10.95[225] المتعلق بالماء والذي نص هو الاخر عن الاعوان المكلفين بشرطة المياه وذلك بهدف مراقبة الملك العام المائي ببلادنا ، وفي الأخير ثم التطرق لجهاز شرطة المياه ايضا من خلال القانون الجديد 36.15[226] , لكن يبقى التدخل الفعلي لجهاز شرطة المياه في إطار القيام بمهامها والمتمثلة في حماية ومراقبة الملك العمومي المائي ، بهدف تحقيق أمن مائي مستدام ببلادنا محتشما، وذلك بسبب مجموعة من الصعوبات والاكراهات التي تشكل عائق كبير بالنسبة لشرطة المياه.

لكن لا يمكننا نكران أهمية جهاز شرطة المياه الذي يسهر بالرغم من الاكراهات والصعوبات التي يواجهها في الحفاظ وحماية الملك العمومي المائي وكذا مراقبته، وحمايته من الاستغلال الغير المشروع ، في إطار الأزمة المائية التي تعيشها بلادنا بموجب التغيرات المناخية بالدرجة الأولى ، ومن جهة ثانية بسبب الطلب المتزايد على الماء والاستعمال الغير معقلن لهذه الموارد المائية بشتى أنواعها الذي يزيد من معانات تدبير هذا القطاع.

---

[224] تطرق القانون 36.15 المتعلق بالماء , إلى تعريف الملك العمومي المائي على أنه مجموع الأملاك المائية وتلك ذات الصلة بالماء حيث قسم القانون الملك العمومي المائي إلى قسمين :

- الأملاك العمومية الطبيعية التي تشمل المياه والأراضي المغمورة بهذه المياه.
- الأملاك العمومية الإصطناعية التي تشمل المنشآت المائية.

[225] القانون رقم 10.95 المتعلق بالماء , الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.95.154 بتاريخ 16 غشا 1995 , منشور بالجريدة الرسمية عدد 4325, ص 2520

[226] القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.113 الصادر في 6 ذي القعدة 1437 (10 أغسطس 2016) منشور بالجريدة الرسمية عدد , 6449 بتاريخ 21 ذي القعدة 1437 (25 غشت 2016) , ص 6305

أولا : أعوان شرطة المياه بالمغرب

يعتبر مراقبة الملك العمومي المائي من المسائل المهمة في المحافظة على الموارد المائية وكذا حمايتها من الاستغلال الغير القانوني ، وفي هذا الصدد أعطى المشرع المغربي الموافقة لبعض الموضفين أعوان الادارات والمرافق العمومية لقيامهم ببعض مهام الشرطة القضائية وذلك حسب الشروط المتضمنة في النصوص الخاصة,[227]أما في ما يخص القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء قد أسند لأعوان شرطة المياه ، بعض مهام ضباط الشرطة القضائية والمتمثلة في معاينة المخالفات لهذا القانون ، وإلى جانب معاينة المخالفات أوكل المشرع المغربي أيضا لهذه الفئة مهمة تحرير المحاضر وفق المقتضيات المنصوص عليها في قانون الماء.

حيث يتم تعيين أعوان شرطة المياه وكذا ممارستهم لبعض مهام الشرطة القضائية بموجب المرسوم رقم 2.18.453 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات تعيين أعوان شرطة المياه ومزاولتهم مهامهم[228] حيث نص مضمون مادته الأولى على أنه يتم تعيين أعوان شرطة المياه بموجب قرار يتم إصداره من طرف السلطة الحكومية المكلفة بقطاع الماء ، قطاح الفلاحة ، قطاع الصحة , بالإضافة الى مديري وكالات الأحواض المائية بالاضافة الى مديري المكاتب الجهوي للإستثمار الفلاحي كل واحدة منها بالنسبة للموضفين الخاصين بها.

لكن ليتم تعيين أعوان شرطة المياه لبد من استيفاء بعض الشروط المنصوص عليها في المرسوم المتعلق بتحديد شروط وكيفيات تعيين أعوان شرطة المياه ومزاولتهم مهامهم ، وتكمن هذه الشروط في مايلي

---

[227]القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.255 الصادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002).

[228]المرسوم رقم 2.18.453 الصادر في 4 محرم 1440 (14 سبتمبر 2018) بتحديد شروط وكيفيات تعيين أعوان شرطة المياه ومزاولتهم لمهامهم منشور بالجريدة الرسمية بتاريخ 17 محرم 1440 (18 ديسمبر 2018) , عدد 6712 ,ص 8393

- ضرورة التوفر على أقدمية ثلاث 3 سنوات على الأقل من الخدمة الفعلية في القطاع الطي ينتمون إليه.
- الاستفادة من تكوين مستمر ، بنجاح في مجال حماية الملك العمومي. المائي وكذا تقنيات المراقبة إضافة الى المساطر المتعلقة بمعاينة المخالفات.بالاضافة الى كيفية تحرير المحاضر.[229]

لا يمكن لأعوان شرطة المياه مزاولة أعمالهم بمجرد توفرهم على الشروط المنصوص عليها قانونا ، لكن من الضروري أداء اليمين اليمين القانونية وفق مقتضيات التشريع المعمول به وهو ظهير 1914 المتعلق بأداء قسم المحررين للمحاضر ، وفي هذا الشأن يتم بين المؤسسة العمومية المعنية بتعيين أعوان شرطة المياه والمحكمة الإيتدائية التي ينتمي عون شرطة الميه الى نفوذها.[230]

وجب التنبيه أنه رغم الإشارة إلى جهاز شرطة المياه بموجب القانون رقم 10.95 المتعلق بالماء , في بابه الثالث عشر إلا أنه لم يتم الإشارة إلى نص تنظيمي يتم من خلاله تحديد كيفيات تعيينهم وكذا الشروط الواجب إن تتوفر فيهم ذالك قبل أدا المهام المسندة إليهم ، لكن هذا لم يكون حاجز أمام السلطة الحكومية المكلفة بالماء في ذلك الحين ، من إعداد مشروع مرسوم حكومي يحدد من خلاله كيفيات وشروط تعيينهم ، إلا أنه لم يخرج إلى أرض الو اقع ، وذلك نظرا لغياب النص التنظيمي ، حيث أثارت عمليات تعيين أعوان شرطة المياه مجموعة من الإشكالات.

ثانيا : مجالات تدخل شرطة المياه والصعوبات

يقوم أعوان شرطة المياه بحماية ومر اقبة إستعمال واستغلال الملك العمومي المائي نظرا لإعتباره ملك غير قابل للتفويت أو الحجز وحتى التقادم[231] ، وذلك بموجب مقتضيات الفرع الأول من

[229] المادة الثانية المرسوم رقم 2.18.453 بتحديد شروط وكيفيات تعيين أعوان شرطة المياه ومزاولتهم لمهامهم

[230] المادة الثالثة من نفس المرسوم

[231] المادة الرابعة من القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء

الباب الثاني في القانون 36.15 المتعلق بالماء ، ذلك على أساس أن الملك العمومي المائي يتكون من جميع المياه القارية سواء تعلق الامر بالمياه السطحية أو الجوفية والعذبة أو أجاجة أو مالحة وكذا المعدنية أو المستعملة بالاضافة إلى مياه البحر المحلاة وحتى المنشآت العمومية المائية وكذا ملحقاتها المخصصة للإستعمال العمومي.[232]

وتتعدد المجالات التي يجب على أعوان شرطة المياه التدخل فيها بهدف حماية الملك العمومي المائي من الإستغلال والإستعمال الغير القانوني في ما يلي :

- التأكيد من أن المياه التي تخصص لسقي عقار معين والتي يحوزها مالك أو مستغل ترتبط به هذه الحقوق المائية.
- التأكد ايضا من أصحاب هذه الحقوق المعترف بها قانونا على المياه . والذين لا يستعملونها كليا أو جزئيا في عقاراتهم.
- التأكد من أن العقارات التي تم بيعها أو كراءها تسقى بمياه معترف بها قانونا بحقوق الغير عليها.[233]

لكن هذه التدخلات التي تقع من طرف اعوان شرطة المياه تواجهها مجموعة من الصعوبات التي تشكل عائق واضح أمام هذا الجهاز من مباشرة أعماله وتكمن هذه الصعوبات في ما يلي :

- تعدد المتدخلين في ظل غياب التنسيق بينهم
- تعدد النصوص القانونية التي تعنى بتنظيم مر اقبة الملك العام المائي
- تواجد ضعف كبير في الموارد البشرية وكذا الاليات اللازمة لمعاينة المخالفات المتعلقة بالمساس بالملك العمومي المائي

[232] المادة الخامسة من القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء

[233] دليل شرطة المياه ومدونة السلوك , ص 2

- **بروز ضعف واضح في تواصل وكالات الأحواض المائية مع السلطة القضائية للتوعية لخطورة المخالفات التي تمس بقانون الماء**
- **ضعف بارز في تتبع مآل محاضر شرطة المياه أمام المحاكم**
- **قلة النصوص القانونية المنظمة لشرطة المياه مقارنة مع اعوان المياه والغابات مثلا**
- **عدم تبليغ الوكالة بالدعاوى ومآل المحاضر من طرف النيابة العامة**
- **صدور أحكام مخففة وأحيانا بالبراءة في بعض الحالات رغم ثبوت المخالفة**
- **هناك صعوبة كبيرة في تنفيذ قرارات إغلاق المنشآت المائية غير القانونية**
- **عدم تطبيق مقتضيات المادة 131 من القانون 36.15 من طرف باقي المتدخلين**[234]

أمام كل هذه الوضعيات يمكننا القول أن أعوان شرطة المياه يجدون صعوبة كبيرة في ممارسة مهامهم ويمكن القول أيضا اننا لا نزال أمام عدم وعي بأهمية هذا الجهاز في حماية الملك العمومي المائي إن لم نكن أمام عدم وعي بأهمية الموارد المائية ككل ولهذا لبد من الإتجاه نحو تعديلات تشريعية تأكد أهمية هذا الجهاز والقيام بمجموعة من الاصلاحات في هذا الصدد لتكون شرطة المياه ذات أهمية كبيرة في حماية موارد بلادنا المائية.

ثالثا : مهام شرطة المياه والجهات المشرفة عليها

يمكن تحديد المهام المسندة لأعوان شرطة المياه[235] **المنصوص عليها في القانون 36.15 المتعلق بالماء ، أولا بمعاينة استعمال واستغلال الملك العمومي المائي ، من أجل المحافظة عليه وكذا حمايته**

---

[234] تقرير وكالة الحوض المائي لسوس ماسة ص 5.

[235] حسب المرسوم 2.18.453 بتحديد شروط وكيفيات تعيين أعوان شرطة المياه ومزاولتهم لمهامهم

- يتم تعيينهم بقرار كل من السلطة الحكومية المكلفة بالماء والفلاحة والصحة , ومديري وكالات الأحواض المائية والمكاتب الجهوية للإستثمار الفلاحي, كل واحدة منها بالنسبة للموظفين التابعين لها.

من كل أشكال الإستغلال والإستعمال غير المشروع والغير مسموح به حسب القانون,[236]حيث تحدد المهام الموكولة لأعوان شرطة المياه في هذا الصدد في ما يلي :

- ولوج المنشآت المائية مثل الأبار والآثقاب والتجهيزات المتعلقة باستعمال واستغلال الملك العمومي المائي.
- توقيف الأشغال والحجز على كل الأليات والأدوات وكذا الأشياء والذي يعد إستعمالها أساس المخالفة ثم يتم مباشرة إداعها في المحجز.
- القيام بمطالبة الملاك وكذا المستغلين لمنشآت جلب الماء أو صب المياه المستعملة ، تشغيل هذه المنشآت قصد التحقق من الخصائص التي تميزها ، وعند الإقتضاء يتم وضع الأختام على العينات التي أخذت مع الإشارة إلى هذا الإجراء في المحضر.
- الإستعانة بالقوة العمومية لمساعدتهم عند الإقتضاء.[237]

لا يمكن لشرطة المياه القيام بكل هذه المهام دون سلطة رقابة أو إشراف تقوم بالاشراف عليها ومر اقبتها بحيث يتم إخضاع موظفو واعوان الادارات العمومية بما فيهم أعوان شرطة المياه الذين تم توكيلهم ببعض مهام الشرطة القضائية حسب الشروط المنصوص عليها عليها في قانون المسطرة الجنائية.[238]

ووفقا لهذه المقتضيات القانونية المنصوص عليها فإن مهام أعوان شرطة المياه تخضع لمر اقبة ثنائية ، الأولى تتم عبر الرؤساء الاداريون التابع لهم أعوان شرطة المياه سواء على مستوى الادارة أو على مستوى وكالة الحوض المائي وكذا المؤسسة العمومية المعنية طبقا للأنظمة التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل ، ثم تخضع مهام هذا الجهاز لمر اقبة ثانية لسلطة الوكيل العام للملك

---

[236]المادة 131 من القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء.

[237]المواد 131 . 132 . 133 . 134 , 135 من القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء.

[238]المادة 35 من القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية.

الذي يعتبر رئيسا تسلسليا وهذا يحدث نظرا للممارسة أعوان شرطة المياه لبعض مهام الشرطة القضائية وبهذا يكون الوكيل العام للملك هو الرئيس.[239]

حيث إذا تم رصد أي اخلال صادر عن اعوان شرطة المياه اثناء مزاولتهم لمهامهم ، يقوم مباشرة وكيل الملك لدى محكمة الاستئناف بإحالة كل إخلال صادر عنهم وفيف المقتضيات المنصوص عليها,[240] حينها تقوم محكمة الاستئناف بعد إحالة القضية إليها بإجراء بحث والاستماع لأقوالهم في الاتهامات المنسوبة لهم ، كما يحق لهم تعيين محامي لمساعدتهم وفي المقتضيات الجاري بها العمل.[241]

ومن تم يحق للغرفة الجنحية التابعة لحكمة الاستئناف ، علاوة على العقوبات التأديبية التي تتخذ في حق اعوان شرطة المياه من قبل رؤساؤهم الاداريون الموضوعون تحت سلطتهم ، ان تقوم بإصدار بعض العقوبات التي تو افق الاخلال الصادر عن عون شرطة المياه ، منها توجيه الملاحظات ، و ايضا يمكن ان تصدر عقوبة التوقيف المؤقت عن ممارسة مهام الشرطة القضائية الموكولة لهم هذا التوقيف لا يتجاوز سنة واحدة ، ويمكن للغرفة الجنحية أيضا ان تصدور عقوبة التجريد النهائي من مهام الشرطة القضائية الممنوحة لهم.[242]

---

[239]دكاك صلاح الدين , شرطة المياه في النظام التشريعي المغربي : الأدوار والإكراهات في حماية ومراقبة الملك العمومي المائي , مجلة الفقه والقانون , ع 129 , 2023 , ص 48.

[240]المادة 30 من القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية.

[241]المادة 31 من نفس القانون

[242]تنص المادة 32 من القانون 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية على "يمكن للغرفة الجنحية لدى محكمة الاستئناف، بصرف النظر عن العقوبات التأديبية التي قد يتخذها في حقه رؤساؤه الإداريون، أن تصدر في حق ضابط الشرطة القضائية إحدى العقوبات التالية:

- توجيه الملاحظات
- التوقيف المؤقت عن ممارسة مهام الشرطة القضائية لمدة لا تتجاوز سنة واحدة.

التجريد النهائي من مهام الشرطة القضائية.

يمكن الطعن بالنقض في قرار الغرفة الجنحية، وفقًا للشروط والكيفيات العادية

الفقرة الثانية : الحماية الجنائية للمياه بالمغرب

يمكن إعتبار موضوع المحافظة على المياه من الاستغلال والاستعمال الغير القانوني من الأولويات البيئية وكذا الاقتصادية وحتى الاجتماعية الذي يمكن من ضمان استدامة هذه المادة الحيوية .بحيث تعتبر المياه مورداً طبيعياً حيوياً لا يمكن الاستغناء عنه من أجل النهوض بالحياة البشرية ، وبتنظيم الحياة البيئية والصناعية والزراعية . بحيث يعرف المغرب جيدا الدور الكبير الذي يلعبه موضوع الحفاظ على المياه والذي يساهم في توفير ماء نظيف وآمن ،زيادة على هذا ، تساعد عملية الحفاض على المياه في ضمان الأمن الغذائي وذلك عبر تو افر المياه من أجل الأنشطة الزراعية وكذا توفير الماء اللازم للري .على ضوء التغيرات المناخية القاسية التي تشهدها منذ عقود خلت علاوة على الارتفاع في مستوى طلب المياه بسبب النمو الديمموغرافي ببلادنا،

وبموجب الاهمية التي يكتسيها مورد الماء ببلادنا ، فقد تم بدل جهود كبيرة جدا من خلال وضع مخططات على المدى البعيد ، وكذا نهج استر اتيجيات محكمة في مجال تدبير المياه وحمايتها ، بحيث هدف المشرع المغربي الى توفير الحماية القانونية الكافية لهذه الموارد المائية والتي اصبحت اليوم عرضة للإستنزاف والاستغلال الغير القانوني والتلوث أكثر من أي وقت مضى ، نتيجة للتطورات التي تعرفها بلادنا سواء على المستوى الاقتصادي او الصناعي ، وهذا بسنه اطار قانوني ينظم الجر ائم المتعلقة بالماء وكذا العقوبات التي لها علاقة بهذا الموضوع.

أولا : الجر ائم المتعلقة بالماء المنصوص عليها قانونا

اهتم المشرع المغربي في اطار التوجهات الاستر اتيجية والسياسات العمومية المائية التي تنهجها بلادنا بهدف حماية الموارد المائية من الاستغلال والاستعمال الغير القانوني لها ، والذي من شأنه استنزاف

هذه الثروات المائية و اتلافها ، بالتطرق الى الحماية الجنائية للموارد المائية[243] ، عبرة بو ابة القانون الجنائي المغربي ، عمد عبره المشرع المغربي تجريم بعض الأفعال او الجر ائم الماسة بالمياه ، حيث زاد المشرع المغربي من الاطار القانوني لهذه الحماية ، وذلك من خلال تجريم أفعال آخرى من بو ابة القانون 36.15 المتعلق بالماء[244].

ونظرا للدور الكبير الذي تلعبه المنشآت المائية في تدبير وإدارة الموارد المائية بالمملكة فقد ، خص المشرع المغربي هذه المنشآت بحمايه قانونية من خلال جريمة هدم المنشآت المائية ، بإعتباره أن هدم المنشآت المائية سواءا كان هذا الهدم كليا أو جزئيا ، بغض النظر عن الاليات المستعملة في الهدم تعتبر جريمة,[245] وتدخل في دائرة هذه المنشآت المائية ما يلي:

- الثقوب والابار الارتوازية[246] المساقي ذات الاستعمال العمومي.
- قنوات التصريف أو السقي التي تخصص للإستعمال العمومي بالاظافة الى الارتضي التابعة لضفافها الحرة والتي تمت حيازتها بصفة قانونية.
- لسدود والحواجز بالاضافة الى حقيناتها وكذا القناطر المائية وقنوات و أنابيب الماء والسواقي التي تخصص للإستعمال العمومي.[247]

[243]يمكن تعريف الحماية الجنائية للماء هي تخصيص نصوص قانونية لتجريم الأفعال التي تمس بشكل مباشر الموارد والمنشآت المائية بالإضافة إلى تجريم الإستعمال والإستغلال الغير القانوني لهذه الموارد والمنشآت , وسن مجموعة من العقوبات لمرتكبي هذه الأفعال الماسة بالماء قصد الحماية الجنائية له.

[244]القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.113 الصادر في 6 ذي القعدة 1437 (10 أغسطس 2016) منشور بالجريدة الرسمية عدد , 6449 بتاريخ 21 ذي القعدة 1437 (25 غشت 2016) , ص 6305

[245]المادة 137 من القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء.

[246]يمكن تعريف الأبار والثقوب الإرتوازية هي تلك الحفر التي يستعمل المثقب لحفرها والتي تؤدي إلى خروج الماء منها وهذه العملية تستعمل بترخيص وتعتبر جريمة عند القيام بها دون حق قانوني.

[247]الفقرة (ح) من المادة الخامسة (5) من القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء

بموجب هذه الجرائم يتضح جليا ان القصد الجنائي لم يتم التطرق له من طرف المشرع المغربي ، وحتى تنوع الوسيلة المستعملة في هذا العدم ، وذلك باعتبار الجريمة قائمة بمجرد حصول الفعل المادي والذي هو الهدم سواء كا كليا او جزئيا.

كما فطن المشرع المغربي للأفعال التي من شآنها عرقلة سيلان مياه الفيضانات ، حيث نص انه من الجرائم التي تعتبر ماسة بالملك العمومي هناك إقامة الحواجز ، حيث حث المشرع المغربي من خلال القانون 36.15 المتعلق بالماء عدن إستعمال أو إقامة حواجز أو بنايات أو تجهيزات أخرى التي تقوم بعرقلة سيلان الفيضانات.[248]

هذا في ما يخص القانون 36.15 المتعلق بالماء ، حيث فطن المشرع المغربي بأهمية حماية المياه قبل صدور هذا القانون ، وذلك عبربوابة القانون 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية بداية بتخريب المنشآت المائية كالسدرد ومنشآت الموانئ.[249]كما تم تجريم كل فعل يتم بموجبه تحويل عمدا وبدون الشرعية القانونية للمياه العامةة او الخاصة,[250]بالإضافة إلى تجريم كل الافعال التي يتم بموجبها إلقاء المواد السامة والضارة في سائل يستعمل لشرب الانسان والحيوان ،وكذلك وضع او ترك في مجاري المياه والينابيع أشياء يتم بموجبها عرقلة جريانه.

[249]المادة 586 من القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.255 الصادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002).

[250]المادة 606 من القانون 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية م.س

ثانيا : الأنشطة التي لا يمكن مزاولتها إلا بموجب الترخيص أو عقد الإمتياز

بإعتبار ان القانون 36.15 أكد على أن الماء ملك عام ، حيث انه لا يمكن موضوع تملك خاص ، حيث تم التأكيد من خلال بابه الثاني أنه لا يمكن للخواص استعمال هذا الملك المائي إلا بعد الحصول على ترخيص مسبق من الادارة المختصة.[251]

فالأصل حسب القوانين التي تؤطر الملك العام المائي ، ان الماء ملك عام وان الخواص بيس لهم الحق في استعماله لبد من وجود أنشطة لا يمكن مزاولتها الا دون الخصول على ترخيص ، وبالتالي اذا تمت ممارسة هذه الانشطة بدون ترخيص يحق لأعوان شرطة المياه تحرير محاضر في شأنها وهذه هي مجموع الأنشطة التي لا يمكن العمل بها دون الحصول على ترخيص من الادارة المختصة :

- القيام بحفربئر أو إنجاز ثقب لجلب المياه الجوفية ، وكذا جلب مياه العيون الطبيعية.
- القيام بإنجاز منشآت فوق الملك العمومي المائي تتجاوز عشر سنوات ، او بغرض حماية الممتلكات الخاصة من السيول والفيضانات.
- جلب نصيب من المياه السطحية ويتعدى العتبة تماشيا لما هو منصوص عليه قانوني.
- القيام بإنشاء ممرات على مجاري المياه.
- العمل على إنجاز او إزالة الإيداعات او الأغراس وحتى المزروعات في الملك العمومي المائي
- القيام بإحتلال ملك عام مائي لفترة مؤقتة.
- العمل على تجويفات كيفما كان نوعها ، خاصة ما يتعلق بإستخراج مواد البناء من مجاري المياه على مسافة تقل عن عشرة امتار من حدود الضفاف الحرة لمجاري المياه ، وحتى محرم انابيب المياه بالاضافة الى القناطر المائية والقنواة.

[251] بلغمي عبد الغني , تدبير الملك العام المائي , مجلة مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية , ع 2 , 2017 , ص 89

- لقيام بتعميق أو توسيع وتقويم وتنظيم جاري المياه المؤقتة منها أو الدائمة.
- صب للمياه المستعملة او إعادة استعمالها.[252]

علاوة على الزام المشرع عند القيام بهذه الاعمال المذكورة ضرورة الحصول على ترخيص ، هناك ايضا بعض الاستعمالات التي يمكن ان تكون موضوع مخالفات اذا تم مزاولتها دون الحصول المسبق على قد امتياز ، وبالتالي يحق لأفراد أعوان شرطة المياه تحرير محاضر بشآنها,[253]حيث يتم التمييز بين الحالات التي حددها القانون 36.15 المتعلق بالماء على النحو التالي:

- القيام بتهيئة البحيرات وكذا البرك والسبخات وحتى المستنقعات.
- القيام بأعمال جاب المياه من المجاري والسدود وكذا القنوات من أجل إنتاج الطاقة الكهرومائية.
- استغلال وتدبير المنشآت العامة كالسدود وقوات تحويل الماء.
- القيام بإلتقاط المياه العذبة النابعة من البحر.
- استخدام المسطحات المائية الطبيعية والاصطناعية للقيام بالانشطة المتعلقة بالحياة المائية وكذا القيام بأنشطة ترفيهية او سياحية أو وياضية.
- العمل على تهيئة العيون الطبيعية والمعدنية أو الخارة ، بالاضافة الى القياب بجلب مياه هذه العيون كيفما كانت نوعها أو طبيعتها من أجل تعبئتها وتسويقها، او ان الصبيب المجلوب يفوق العتبة المنصوص عليها بنص تنظيمي.
- وأخيرا القيام بإنشاء منشآت منها السدود ، فوق الملك العمومي المائي لفترة تتحاوز عشرة سنوات بهدف تخزين او تحويل هذه المياه لإنتاج الطاقة الكهرومائية او لأي غرض أخر.

---

[252]دليل شرطة المياه ومدونة السلوك , ص 3

[253]دكاك صلاح الدين , شرطة المياه في النظام التشريعي المغربي : الأدوار والإكراهات في حماية ومراقبة الملك العمومي المائي , مجلة الفقه والقانون , ع 129 , 2023 , ص 55

ثالثا : العقوبات الزجرية للجرائم التي تمس الماء

بعد أن وضح المشرع كل الأفعال والأنشطة التي تدخل ضمن دائرة الجرائم التي لها علاقة بالملك العام المائي ، حدد مجموعة من العقوبات جزاء لكل شخص قام بفعل من هذه الأفعال وقد تطرق المشرع المغربي للعقوبات المتخذة في حق من قام بهذه الافعال من خلال الفرع الثاني من الباب الحادي عشر من القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء.

وفي هذا الصدد يتم اتخاذ عقوبة من شهر الى سنة بالاضافة الى غرامة مالية تتراوح بين 6000 و 25000 درهم ، أو بواحدة من هذه العقوبات ، كل شخص يقوم بالهدم الجزئي أو الكلي ، بغض النظر على الوسيلة المستعملة ، للملك العمومي المائي بكافة أنواعه ، كما يتم إتخاذ عقوبة في حق كل شخص يقوم بإعاقة أعوان شرطة المياه في مزاولتهم لمهامهم المنصوص عليها بموجب المرسوم 2.18.453 بغرامة مالية ما بين 250 و 1000 درهم ,في حين حددت عقوبة من يقوم بإستخراج مواد البناء بدون ترخيص بغرامة مالية 500 درهم لكل متر مكعب تم إستخراجه ويتم الاعلان عن هذه الغرامة بواسطة وكالة الحوض المائي ، وقد منح المشرع المغربي الحق لوكالة الحوض المائي إتخاذ مجموعة من القرارات بهذا الصدد[254] ، اما في ما يخص الاشخاص الذين يسعون لجلب مياه القنوات او الانابيب ونقل او توزيع الماء بدون إذن بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر ، أو بغرامة من 1000 إلى 5000 درهم ، وفي حالة تم إعادة نفس العمل من نفس الشخص يتم مضاعفة العقوبة سالفة الذكر ،[255] ثم يتم معاقبة كل شخص يقوم بمخالفة مقتضيات المواد 98 و114 و109 و 158 و159 و 160 بمجموعة من العقوبات.[256]

---

[254]أنظر المادة 147 من القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء

[255]من أجل الإطلاع على كل العقوبات المتخذة في حق من يقوم بأفعال تمس بالملك العام المائي راجع الفرع الثاني من الباب الحادي عشر من القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء

[256]راجع المواد , 147 , 148 , 149 من القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء

وتبقى الحمائية الجنائية من أهم التدابير التي تحافظ على سلامة الملك العام المائي ببلادنا والحفاظ عليه من الممارسات التي تساهم في تخريبه وتلويثه وكذا تعطيل عمله , لذلك كان التشريع المغربي حكيما حينما ولج لتجريم هذه الأفعال وكذا اتخاذ عقوبات.

خلاصة الفصل الثاني

بالرغممن المشاكل العديدة التي لا تنتهي بخصوص تدبير الموارد المائية بالمغرب ، ورغم كل التحديات التي تواجهها بداية بالتحديات الطبيعية المتعلقة بالتغيرات المناخية ، التي اصبحت الخطر الاول والاساسي في ندرة المياه بالمغرب ، زيادة على العامل البشري والذي عزم ان يكون مشكل ثاني بسبب مجموعة من المخاطر التي يشكلها من تزايد ديموغرافي وارتفاع في الطلب على الماء ، تلويث المياه ، وكذا الاستنزاف المتواصل لها دون المراعات لأهميتها ، زيادة على الاكراهات الاخرى الموازية التي ابت هي الاخرى ان تكون عائق في تدبير هذه السياسات المائية ببلادنا.

الا أن غرب نجح في التصدي لمجموعة من هذه الاكراهات ، صحيح ان النجاح غير كامل لكن على العموم نجحت السياسات المائية المتخذة في بلادنا الى تحقيق مجموعة من النتائج المقبولة والتي خففت من اثار هذه المخاطر، بداية بالسياسة الحكيمة للملك الراحل الحسن ثاني ، بنهجه سياسة السدود مرورا بإصدار قوانين لها مخصصة لموضوع الماء وتخلق مؤسسات تسعى الى تدبير ناجع لهذه الموارد ، بالاضافة الى نهج مخططات استراتيجية والتي بمثابة خارطة الطريق لسير السياسات العمومية المائية على أحسن وجه ، لا يمكن نكران ان كل هذه الاجراءات لعبت دورا حاسما في الحد من مجموعة من المخاطر والتقليل من اخرى ، لكن التطورات التي تعرفها بلادنا على كافة المستويات سواء التزايد المرتفع لعدد الساكنة او التغيرات المناخية التي اصبحت قاسية مع توالي السنوات وكذا التطورات التكنولوجية التي يعرفها العالم اليوم ، تحتم على المملكة من بذل مزيدا من الجهود والبحث عن بدائل حديثة وتقنيات متطورة في تدبير هذه الموارد المائية.

خاتمةعامة

ختاما وتأسيسا على كل ما سبق نستنتج بانه بالفعل المغرب لم يدخل بعد ضمن لائحة الدول التي تعاني ازمات حادة في ما يخص المياه، لكن مدرج ضمن الدول التي ستشهد أزمات خانقة في هذا الصدد مع توالي السنوات , وذلك نظرا للإمكانات المائية المحدودة وكذا موارد مائية شبه محدودة.

ولتدبير هذه الموارد المائية شهد المغرب منذ فترة الحماية على حماية هذه الاخيرة بوضع مجموعة من النصوص التشريعية التي تنظم مجال الماء ، كما عمل ايضا على احداث اطار مؤسساتي يسهر على تنفيذ هذه الموارد المائية وضمان استدامتها لكن مع توالي السنوات ومع النطورات التي تشهدها المملكة على جميع المستويات ، يلاحظ العديد من الاختلالات والمشاكل في تدبير هذه الموارد سواء على المستوى التشريعي ام على المستوى المؤسساتي يتطلب اتخاذ مزيد من الاجراءات لحكامك الاطارين معا.

في ظل الامكانيات المائية المحدودة والعادية وكذلك التخبطات المناخية التي يشهدها المغرب منذ عقود خلت من قبيل تراجع نسب التساقطات المطري وارتفاعا ملحوظ في درجة الحرارة الامر الذي يؤدي به نحو الجفاف وشح المياه ، زيادة على التقلبات الجوية اصبح المغرب يعاني اكثر بفعل العامل البشري ، فكون المغرب من الدول التي تسعى لتحقيق تنمية اقتصادية، لبد من مجموعة من الانشطة الاقتصادية والصناعية لتحقيقها ، وهذه الانشطة لها سلبيات كثيرة جدا وذلك بسبب العامل البشري بالدرجة الاولى ، حيث اصبح الضغط البشري على الموارد المائية بالمملكة مهول بفعل التزايد المرتفع في نسبة الطلب على الماء ولعل ما يفسر ذلك النمو الديموغرافي الذي شهده المغرب خلال العقود الاخيرة مما أثر بشكل كبير على كميات الموارد المائية ببلادنا ، بل وساهمت الانشطة البشرية في تلويث هذه المادة الحيوية بشكل كبير من قبيل الانشطة الصناعية التي تصرف نفاياتها الصناعية الملوثة والسامة في مجاري المياه ، كما ان الانشطة الفلاحية خي الاخرى لها دور كبير في تلويث

الموارد المائية الباطنية من خلال تسرب الاسمدة والمبيدات الى باطن الارض ، وهذه الممارسات تؤثر بشكل خطير على جودة المياه.

وهذا ما دفع المغرب الى نهج مجموعة من الاستراتيجيات والمخططات لتدبير الموارد المائية على جميع الاصعدة الوطني الجهوي والمحلي ، حيث تسهر المملكة على وضع تخطيط محكم وناجع من شأنه مواجهة كل التحديات سواء الطبيعة او البشرية وحتى التدبيرية ، كما عمل المغرب على وضع حماية قانونية على للملك العام المائي قصد حمايته من الاستغلال او الاستعمال الغير القانوني الامر الذي ساهم شيئ ما في حمايته ، لكن تبقى مجموعة من الاشكالات مطروحة بهذا الخصوص ، خصوصا ما يتعلق بالجهاز الرقابي على الملك العام المائي.

وفي إطار التحقق من صحة الفرضية المعلن عنها في بداية البحث , يتضح جليا أنها صحيحة , بحيث أنه رغم الجهود المبدولة من قبل بلادنا في إتخاد إستراتيجيات وخطط لتدبير محكم للموارد المائية , وكذا في مواجهة التحديات التي تعصف بها , وصحيح أن كل هذه السياسات المتخذة ساهمت في حل مجموعة من المشاكل التي تعاني منها مواردنا المائية , إلا أن زئبقية قطاع الماء والتغيرات السريعة التي تقع عليها تجعل من السياسات المائية المتخذة ناقصة وغير كافية , لذلك ينطلب و اقع الماء ببلادنا العمل على تطوير دائم في نهج هذه السياسات لتتماشى مع التطورات التي يعرفها قطاع الماء بالمغرب.

لائحة المراجع :

- **الكتب :**

✓ **الحافيظ إدريس : الموارد المائية , الإمكانات والتدبيروالتحديات , الطبعة الثانية السنة 2021.**

✓ **العيوني عبد الكريم , الوقف المائي مقاربة فقهية و إقتصادية في ضوء التجربة المغربية , منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المملكة المغربية . مطبعة الأمنية , الرباط , السنة 2021.**

- **الأطروحات والرسائل :**

✓ **الكيحل محمد ؛ السياسات العمومية بالمغرب ؛ الأليات والفاعلون ، أطروحة لنيل ديبلوم الدكتوراه في القانون العام ، جامعة الحسن الثاني ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، الدار البيضاء , السنة الجامعية 2016.**

✓ **إد الفقيه أحمد ؛ نظام المياه والحقوق المرتبطة بها في النظام المغربي ، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون الخاص ، جامعة الحسن الثاني كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الدار البيضاء ، السنة الجامعية 1999.**

✓ **بوحامد أحمد ، إشكالية تدبير المياه واستعمالها بالمناطق الجافة " إقليم شيشاوك نموذجا " أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة الحسن الثاني ، كلية الأداب والعلوم الانسانية ، الدار البيضاء ، السنة الجامعية 2018.**

✓ **عبدلاوي عبدالاله ؛ إشكالية تدبير الموارد المائية في ظل التغيرات المناخية الظغط البشري ؛ بحوض زيز غريس " حالة سهل تافيلالت" اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،**

جامعة سيدي محمد بن عبدالله ، كلية الاداب والعلوم الانسانية سايس-فاس السنة الجامعية 2022.

- ✓ غرابة بن عاشر ؛ الماء والتطهير السائل إشكالية ندرة الماء بمنطقة اكادير المبير ، أطروحة لنيل ديبلوم الدكتوراه في القانون العام ، جامعة عبد المالك السعدي ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بتطوان ، السنة الجامعية 2016.
- ✓ عمر بن دحو ؛ التدبير التعاقدي لقضايا الماء الصالح للشرب بالساحل التطواني و بداية البحث عن تنفيذ أدوات الحماية الترابية ، رسالة لنيل ديبلوم الماسترفي الاداب ، جامعة عبد المالك السعدي ، كلية الاداب والعلوم الانسانية تطوان ، السنة الحامعية 2016.
- ✓ لخليلي عبدالجليل ؛ العرض والطلب على الماء في سياق التغير المناخي ورهان الصمود والتنمية الترابية " حالة جماعة زاكورة" رسالة لنيل ديبلوم الماسترفي الاداب ، جامعة القاضي عياض ، كلية الاداب والعلوم الانسانية بمراكش ، السنة الجامعية 2022.

- **الدراسات والمقالات**

- ✓ أزكرار محمد ؛ الخيارات الممكنة لتجاوز حالة الاجهاد المائي التي يعرفها المغرب ، المجلة المغربية للسياسات العمومية ، العدد 27/26 , السنة 2023.
- ✓ اسليماني المصطفى ؛ الاساليب البديلة لتعزيز الامن المائي بالمغرب ، مجلة المنبر القانوني ، العدد 23 , السنة 2023.
- ✓ البعداني محمد نعمان محمد علي ؛ معالجة وتطهير المياه العادمة دراسة فقهية مقارنة ، مجلة جامعة القران الكريم والعلوم الإنسانية، عدد خاص ، السنة 2019.

✓ بلغمي عبد الغني ؛ تدبير الملك العام المائي ، مجلة مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، العدد 2 , السنة 2017.

✓ بلفاطمي هند ؛ السياسة المائية بالمغرب ، مجلة الحقوق ، العدد 23 ، السنة 2021

✓ حديدوويوليد ؛ المؤسسات المكلفة بتدبير الملك العمومي المائي بالمغرب ، مجلة اراء للعلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية، العدد 10.11 , السنة 2023

✓ حمدان سوسن صبيح ؛ تنمية الموارد المائية في الدول التي تعاني من العجز المائي ؛ دراسة حالة العراق والمغرب، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 31 ، السنة 2010.

✓ حفيظي سهام ؛ سياسة تدبير الماء في المغرب بين الاطار القانونية والتدخل المؤسساتي ، مجلة مسارات في الابحاث والدراسات القانونية ، العدد 33 ، السنة 2024.

✓ حسيني عمر ؛ التغير المناخي وتأثيره السلبي على النشاط الزراعي ؛ دراسة لو اقع التغير المناخي لو اقع الجزائر ، حوكمة ادارة المياه بين الو اقع واستراتيجيات التنمية، السنة 2021.

✓ خلدون محمد ؛ اشكالية تدهور الموارد المائية تأثيراتها وتكلفتها على الاقتصاد والبيئة المغربية ، مجلة اراء للعلوم الاجتماعية والانسانية والقانونية ، العدد 9 ، السنة 2022.

✓ الضحاك ادريس ؛ الماء ؛ موارده ونظامه القانوني ، مجلة اكادمية المملكة المغربية ، العدد 23 ، السنة 2011.

✓ الكرار عبداللطيف ؛ السياسة المائية بالمغرب ودورها في عقلنة وتدبير المآء الفلاحي ؛ سهل اشتوكة نموذجا ، مجلة الباحث للدراسات والابحاث القانونية والقضائية , العدد 107 السنة 2024.

✓ الكيحل محمد ، المجتمع المدني ورهانات المحافظة على الماء وترسيخ الحكامة البيئية على ضوء الدستور الجديد ، مجلة العلوم القانونية ، العدد 3 ، السنة 2015.

✓ كومغار براهيم ؛ دور وكالات الاحواض المائية في حماية المياه بالمغرب ، مجلة المنبر القانوني ، العدد 8/7 , السنة 2015.

✓ دكاك صلاح الدين ؛ شرطة المياه في النظام التشريعي المغربي ؛ الأدوار والاكراهات في حماية ومر اقبة الملك العمومي المائي، مجلة الفقه والقانون، العدد 129 ، السنة 2023.

✓ السامي عبدالمجيد وأخرون ؛ المغرب وسياسة تدبير ندرة الموارد المائية بين الماضي والحاضر، المجلة المغربية للسياسات العمومية ، العدد 27/26 ، السنة 2023.

✓ صباحي محمد ؛ الموارد المائية وقضايا التنمية بالمغرب ، مجلة أراء للعلوم الانسانية والاجتماعية والقانونية، العدد 11/10 ، السنة 2023.

✓ غالم ياسر ؛ أية سياسة لتحقيق الأمن المائي بالمغرب ، مجلة قانون وأعمال ، العدد 24 , السنة 2024.

✓ الغوفيري حليمة ؛ تحلية مياه البحر كآلية للحد من ندرة المياه بالمغرب ، مجلة القانون والأعمال ، العدد 103.

✓ كضاض جليلة ، الموارد المائية بالمغرب ؛ بين إشكالية التبذير وتحدي الندرة وحكامة التدبير، مجلة المعرفة، العدد 13 , السنة 2024.

✓ القادري جواد ، السياسة المائية بالمغرب في زمن الندرة ، مجلة الباحث للدراسات والابحاث القانونية والقضائية ، العدد 62 , السنة 2024

- **الخطب الملكية :**

✓ خطاب المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله تراه في إطار المؤتمر الدولي السابع للموارد المائية المنعقد بمدينة الرباط بتاريخ 13 ماي 1991

✓ الخطاب الملكي لجلالة الملك محمد السادس بمناسبة إفتتاح الدورة الأولى من الولاية التشريعية الحادية عشر يتاريخ 14 أكتوبر 2022

- **التقارير:**

✓ تقرير لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة , وضعية الموارد المائية ببلادنا , الإجراءات المتخدة والبرنامج الإستعجالي لضمان الماء , 2024

✓ التقريرالسنوي للمجلس الإقتصادي والإجتماعيوالبيئي سنة 2020

✓ تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي , الحكامة عن طريق التدبير المندمج للموارد المائية في المغرب : ر افعة أساسية للتنمية المستدامة , 2014

- **النصوص القانونية :**

✓ دستور المملكة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 الصادر بتاريخ 27 شعبان 1432 (29 يوليو 2011).

- ✓ القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.113 الصادر في 6 ذي القعدة 1437 (10 أغسطس 2016) منشور بالجريدة الرسمية عدد , 6449 بتاريخ 21 ذي القعدة 1437 (25 غشت 2016).
- ✓ القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة , صادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.09 بتاريخ 4 جمادى الأولى 1435 الموافق ل 6 مارس 2014 منشور بالجريدة الرسمية عدد 6240 بتاريخ 18 جمادى الأولى 1435 الموافق ل 20 مارس 2014
- ✓ القانون رقم 10.95 المتعلق بالماء الصادر بتنفبذه الظهير الشريف رقم 1.95.154 صادر في 18 من ربيع الأول 1416 الموافق ل 16 غشت 1995 , منشور بالجريدة الرسمية عدد 4325 بتاريخ 24 ربيع الأخر 1416.
- ✓ القانون رقم 46.18 القاضي يتغييروتتميم القانون 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص منشور بالجريدة الرسمية عدد 6866.24 رجب 1441 الموافق ل 19 مارس 2020.
- ✓ القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.255 الصادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002)
- ✓ القانون رقم 40.09 المتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب , صادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.160 بتاريخ فاتح ذي القعدة 1432 (29 سبتمبر 2011) نشر بالجريدة الرسمية عدد 5989 , ذي القعدة 1432 (24 أكتوبر 2011).

❖ الظهائر:

- ✓ الظهير شريف صادر بتاريخ 7 شعبان 1332 الموافق ل 1 يوليوز 1914 في شأن الأملاك العمومية منشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 16 شعبان 1332 الموافق ل 10 يوليوز.
- ✓ الظهير شريف رقم 1.63.226 بإحداث المكتب الوطني للكهرباء , صادر بتاريخ 14 ربيع الأول 1383 (5 غشت 1963) , منشور بالجريدة الرسمية عدد 2650, بتاريخ 18 ربيع الأول 1383 (9 غشت 1963)
- ✓ الظهير الشريف رقم 1.15.83 صادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، الجريدة الرسمية ع،6380 , 06 شوال 1436 (23 يوليو 2015)
- ✓ الظهير الشريف رقم 1.15.84 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانونالتنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، منشوربالجريدة الرسمية ع،6380 , 06 شوال 1436 (23 يوليو 2015).
- ✓ الظهير شريف رقم 1.59.401 بشأن تأسيس المكتب الوطني للري , منشور في الجريدة الرسمية ع 2499 , 24 ربيع الأول 1380 (16 شتنبر 1960).

❖ المراسيم :

- ✓ المرسوم رقم 2.01.772 يتعلق بالمخطط الوطني للماء والمخطط التوجيهي للتهيئةالمندمجةلمواردالمياهوالمخطط المحلي لتدبير المياه، صادر في 3 ذي القعدة 1439 (17 يوليوز 2018) , منشور بالجريدة الرسمية عدد 6696 , بتاريخ 19 ذي القعدة 1439 (2 أغسطس 2018)

✓ المرسوم رقم 2.14.500 القاضي بإنشاء اللجنة الوزارية للماء، الصادر في 2 صفر 1436 (25 نوفمبر 2014) منشور بالجريدة الرسمية ع 6315 بتاريخ 15 صفر 1436 (8 ديسمبر 2014)

✓ المرسوم رقم 2.18.453 الصادر في 4 محرم 1440 (14 سبتمبر 2018) بتحديد شروط وكيفيات تعيين أعوان شرطة المياه ومزاولتهم لمهامهم منشور بالجريدة الرسمية بتاريخ 17 محرم 1440 (18 ديسمبر 2018) , عدد 6712

✓ المرسوم رقم 2.13.837 الصادر في 8 صفر 1435 (12 ديسمبر 2013) بتحديد غختصاصات وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة

✓ المرسوم رقم 2.19.1086 صادر في 4 جمادى الآخرة 1441 (30 يناير 2020) بتحديد إختصاصات وتنظيم وزارة الداخلية . منشور بالجريدة الرسمية عدد 6854, 11 جمادى الآخرة 1441 (06 فبر اير 2020).

✓ المرسوم رقم 2.21.1072 الصادر في 16 من جمادى الآخرة (19 يناير 2022) يتعلق بإختصاصات وتنظيم وزارة التجهيز والماء.

- مراجع أخرى :

✓ عرض السيد وزير التجهيز والماء . الموارد المائية بالمغرب الإجراءات الحالية والمستقبلية , لقاء مع المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي 30 ماي 2023.

✓ عرض حول ندرة المياه والتدابير الإستعجالية لتأمين التزويد بالمياه , لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة , وزارة التجهيز والماء , فاتح مارس 2022.

✓ أغزاف عبد الرحمان , تدبير وترشيد الموارد المائية بالمغرب , محاضرة , السنة الجامعية 2022/2021.

✓ دليل شرطة المياه ومدونة السلوك.

✓ البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة.

- **مراجع باللغة الفرنسية**

1. Allal el Menouar, aspects institutionnels et réglementaires des ressources en eau au Maroc, op.cit., p : 68
2. Chambre Française de commerce et d'industrie du Maroc : "Politique de gestion de l'eau au Maroc" 59 année Numéro 1035,15 Mai. 2021.
3. Institut Royal des études stratégiques : « La Question de l'eau au Maroc selon l'approche « NEXUS » dans le contexte du changement climatique », 30 Mars 2020

الفهرس

كلمةشكر ---------- 2
إهداء ---------- 3
مقدمة عامة ---------- 4
تحديدالمفاهيم : ---------- 7
أهمية الموضوع :---------- 8
إشكالية الموضوع : ---------- 9
فرضية الموضوع : ---------- 9
منهجية البحث : ---------- 10
خطة البحث : ---------- 10
الفصل الأول:تشخيص واقع الموارد المائية بالمغرب والإطار القانوني والمؤسساتي المنظم لها------ 12
المبحث الأول : تشخيص واقع الموارد المائية بالمغرب والبدائل الممكنة---------- 14
المطلب الأول : الموارد المائية الإعتيادية بالمغرب وتعبئتها ---------- 14
الفقرة الأولى : الإمكانت المائية الإعتيادية بالمغرب---------- 14
أولا : التساقطات المطرية---------- 15
ثانيا : المياه السطحية ---------- 18
ثالثا : المياه الجوفية (الباطنية)---------- 21
الفقرة الثانية : تعبئة وحكامة الموارد المائية الطبيعية بالمغرب---------- 24
أولا : السدود الكبرى والمتوسطة ---------- 24
ثانيا : الإقتصاد في الإستعمال ---------- 28
ثالثا : التوجيهات الملكية في مجال الماء ---------- 30
المطلب الثاني : الإمكانات المائية الغير الإعتيادية بالمغرب كبديل ---------- 33
الفقرة الأولى : تحلية مياه البحر بالمغرب ---------- 33
أولا : المغرب وتحلية مياه البحر ---------- 34
ثانيا : الأساس القانوني لتحلية مياه البحر بالمغرب ---------- 37
ثالثا : دور تحلية مياه البحر في الحد من العجز المائي بالمغرب---------- 39
الفقرة الثانية : إعادة إستعمال المياه المستعملة (المياه العادمة)---------- 41
أولا : ماهية المياه العادمة أقسامها ومصادرها ---------- 41
ثانيا : الإطار القانوني لإستعمال المياه المستعملة بالمغرب ---------- 44

ثالثا : أهم إنجازات المغرب في مجال إعادة إستعمال المياه المستعملة ---------- 46
المبحث الثاني : الأليات التشريعية والمؤسساتية للموارد المائية بالمغرب ---------- 50
المطلب الأول : الإطار القانوني للسياسات المائية بالمغرب ----------51
الفقرة الأولى : القوانين المنظمة للماء بالمغرب ----------51
أولا : التشريع المائي للمغرب قبل فترة الحماية---------- 52
ثانيا : القوانين المنظمة للماء بالمغرب بعد فترة الحماية ---------- 54
ثالثا : التشريع المائي بالمغرب بعد دستور 2011 (القانون 36.15) ---------- 57
الفقرة الثانية : الوثائق المرجعية لتنظيم الماء بالمغرب ----------61
أولا : الخطب الملكية كمرجعيات موجهة ----------61
ثانيا : دستور 2011 كمرجع أساسي للسياسة المائية بالمغرب ---------- 63
ثالثا : الإتفاقيات والمعاهدات الدولية---------- 65
المطلب الثاني : النظام المؤسساتي للموارد المائية بالمغرب ---------- 68
الفقرة الأولى : المؤسسات المركزية المكلفة بدبير الماء بالمغرب ---------- 69
أولا: القطاعات الحكومية ---------- 69
ثانيا : المكتب الوطني للماء والكهرباء---------- 73
ثالثا : الهيئات الإستشارية في قطاع الماء بالمغرب ---------- 75
الفقرة الثانية : المؤسسات المكلفة بتدبير المياه على المستوى الجهوي ---------- 76
أولا: وكالة الأحواض المائية---------- 77
ثانيا : المكاتب الجهوية للإستثمار الفلاحي---------- 79
ثالثا : الجماعات الترابية---------- 82
خلاصة الفصل الأول :---------- 85
الفصل الثاني :الإكراهات التي تواجه تدبير السياسات المائية وسبل تجاوزها---------- 86
المبحث الأول : إكراهات تدبير الموارد المائية بالمغرب ---------- 88
الفقرة الأولى : إكراهات طبيعية (التغيرات المناخية) ---------- 89
أولا : تراجع التساقطات المطرية ---------- 90
ثانيا : إرتفاع درجة الحرارة ---------- 95
ثالثا : التصحر ---------- 97
الفقرة الثانية : الاكراهات البشرية لتدبير الموارد المائية ---------- 98
أولا : الطلب المتزايد على الماء ---------- 99
ثانيا : تلويث المياه---------- 101

ثالثا : الإستنزاف---------- 103
المطلب الثاني : التحديات التشريعية والمؤسساتية وطرق التغلب عليها ---------- 105
الفقرة الأولى : الإكراهات التشريعية والمؤسساتية---------- 106
أولا : التحديات التشريعية ---------- 106
ثانيا : التحديات المؤسساتية ---------- 108
ثالثا : غياب دور الهيئات الإستشارية---------- 109
الفقرة الثانية : طرق تجاوز إخلالات تدبير الماء بالمغرب----------111
اولا: إصلاحات على المستوى التشريعي المتعلق بالماء ----------111
ثانيا : إصلاحات على المستوى المؤسساتي---------- 112
ثالثا : إصلاحات مكملة ---------- 113
المبحث الثاني : سبل حماية الموارد المائية في مواجهة التحديات المهددة لها بالمغرب ---------- 115
المطلب الأول : إستراتيجيات التخطيط المائي بالمغرب لمواجهة التحديات---------- 116
الفقرة الأولى : المخططات الوطنية لحكامة قطاع الماء بالمغرب ---------- 116
أولا : على المستوى الوطني---------- 117
ثانيا : على المستوى الجهوي---------- 121
ثالثا : على المستوى المحلي---------- 125
الفقرة الثانية : برامج إدارة المياه بالمغرب---------- 126
أولا : سياسة السدود لتعبئة الموارد المائية بالمغرب---------- 127
ثانيا : البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي ---------- 130
ثالثا : البرنامج الوطني للتطهير السائل ---------- 132
المطلب الثاني : الحماية القانونية للموارد المائية بالمغرب (مراقبة الملك العمومي المائي). ----- 133
الفقرة الأولى : جهاز شرطة المياه بالمغرب ---------- 134
أولا : أعوان شرطة المياه بالمغرب---------- 136
ثانيا : مجالات تدخل شرطة المياه والصعوبات---------- 137
ثالثا : مهام شرطة المياه والجهات المشرفة عليها ---------- 139
الفقرة الثانية : الحماية الجنائية للمياه بالمغرب---------- 142
أولا : الجرائم المتعلقة بالماء المنصوص عليها قانونا ---------- 142
ثانيا : الأنشطة التي لا يمكن مزاولتها إلا بموجب الترخيص أو عقد الإمتياز ---------- 145
ثالثا : العقوبات الزجرية للجرائم التي تمس الماء---------- 147
خلاصة الفصل الثاني---------- 148

خاتمة عامة ---------- 149
لائحة المراجع : ---------- 151
الفهرس ---------- 160